محمد بركة

دموع الحكام



مركز الراية للنشر والإعلام

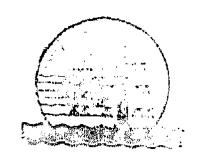


دموع الحكام

ماذا نكتب عن
رؤساء وملوك الدول العربية
وثمة اعتقاد راسخ ان
كل شيء قد تم الحديث عنه
من قبل ؛ أننا نعيد اكتشاف
ما تم السكوت عنه من احداث
هامة تم استبعادها بطريقة
تعسفية حتى لا تقترب
من السياق العام الذى
تعين حدوده المحرمات
السياسية التى لا ينبغى المساس
بها لان افتضاحها قد لا يؤدى
الى زعزعة السلطة وحدها ولكن
الى إعادة النظر فى التاريخ
السياسى جملة وتفصيلا

الناشر
أحمد فكرى


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



دار الرايـــة للنشر والإعـــلام

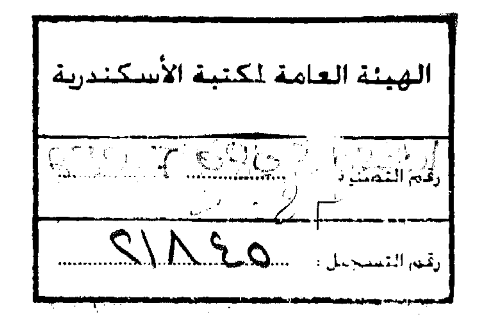
اسسها أحمد فكرى عام ١٩٩٤

اسم الكتاب : دموع الحكام

المؤلف : محمد بركة

الرسام : عمرو فهمى

الطبعة : الأولى ١٩٩٧





** إهـــداء **

إلــــــى :

كل الذيـــــن لا زالوا يتشبثــون بحلم البراءة الأولى .. كحــافــز محرض ضــد هــذا الواقع ..

المؤلف



مقدمة

التصدى للكتابة السياسية يحتاج إلى مواصفات خاصة ذات طبيعة طقوسية مميزة حاول اصحابها اضفاء تلك السمة عليها حتى يصبح الاقتراب منها محرماً على كل من يحاول الاجتراء على طقوسيتها .. أو تسول له نفسه القيام بمغامرة داخلها.. كالإقدام ـ مثلاً ـ على قراءة حدث سياسى من حيث أنتهى .. أو إعطاء الأولوية للهوامش والحواشى أو ما اعتبر عابراً كى يكشف عن نفسه ..ويعبر عن ذاته .. أو حاول الإقدام على تهميش التاريخ السياسى الرسمى كى ينبش فى الذاكرة الشعبية وحيثما اعتاد أولئك الطقوسيون الترفع ووصم ذاكرة الحس المشترك ! .

ورغم أنه كان يراودنى الخروج على تقاليد الكتابة السياسية المتعارف عليها إلا اننى لم افعل كل ما كنت اتطلع إليه واكتفيت فحسب بالخروج على طقوسية هذه الكتابة فقط فيما يتعلق بمنطق القراءة الخطية للاحداث السياسية حيث آثرت ان أقوم بقراءة للاحداث فى تداخلها وانحرافاتها .. والتقائها .. ولحظات الصدام بينها كما هى فى الواقع دون تجزئة أو انتزاع من سياق عام ، يجعل من الكتابة السياسية مجرد سرد درامى متصاعد ،قد تكون العظة والعبرة اقصى تطلعاته .. ان ما حاولنا القيام به هو قراءة لتنويعات السلطة فى ممارساتها وطقوسها الخاصة لحظات الانقلاب والتحول حيث تبدو السلط اكثر وضوحاً واستجابة للملاحقة وفى ذات الوقت اقل ميلاً للمراوغة والتخفى الذى تنقله إلينا القراءة الخطية بتبريرات ضعيفة .. مثالية تحاول ان تغتصب من السلطة ماديتها الفجة وسعيها الدءوب إلى القوة .

ولكن ماذا نكتب عن رؤساء وملوك الدول العربية ، وثمة اعتقاد راسخ ان كل شىء قد تم الحديث عنه من قبل ؟ .

لا ينبغى المساس بها لإن إنفتضاحها قد يؤدى ليس إلى زعزعة السلطة وحدها .. ولكن إلى إعادة النظر فى التاريخ السياسى جملة وتفصيلاً .

وعلى اى حال .. فليس من اليسير تحرير ذلك المسكوت عنه .. لأن هذا يقتضى مساءلة مرجعيات ليس معترفاً بها حتى الآن .. وليس مأذونا لها الحديث بعد ، لكن هذا لا يلغى وجود ما تم السكوت عنه وهو ما حاولنا العثور عليه عبر النبش فى بعض التواريخ والاحداث التى اهملتها الذاكرة العربية والتى امكنها ان تلقى الضؤ على بعض ما كان يمثل معميات او لا مفكراً فيه بعد ان ظل محاطاً بقدسية زائفة مصطنعة ! .

وقد اخترت لحظات الدموع فى تاريخ الحكام العرب لإنها واحدة من اللحظات الغنية بدقائق وخلجات النفس البشرية بصرف النظر عن مصداقيتها التى تركنا للمسكوت عنه ان يكشف اسرارها .. والدموع هنا فى هذا الكتاب ليس مقصوداً بها ذلك المعنى الضيق الذى يعبر عن حالة فسيولوجية قد تحدث لاسباب متفاوتة غير تلك التى اردنا من خلالها ان نضع ايدينا على لحظات بالغة الدقة والخطورة فى تاريخ شعوب المنطقة ..

لقد اردنا برصدنا : الدموع ـ الموقف .. وليس الدموع فى حد ذاتها .. بل ان ما سعينا إلى التركيز عليه فى ارتباط الدموع بالموقف السياسى هو ذلك البعد الرمزى الذى تمثله .. حيث تنطفىء للحظة ـ قد تكون عابرة ـ جذوة السلطة فينطلق الحاكم فى تصرفات غير مرتبة تعكس احياناً ما يعتمل داخله دون موارية .. وقد تكون تلك الدموع فى هذه اللحظة احدى الحيل الدفاعية التى يريد الحاكم ان يحصن بها نفوذه وسلطته ولا يتورع عن اللجؤ إليها كلما دعته الحاجة إلى ذلك .. وقد تكون فى مرات نادرة لحظة استسلام وإذعان ..

والواقع ان تاريخنا السياسى المعاصر يسعف الباحث فى هذا الباب بمادة غزيرة .. اتاحت لنا ان نرصد من خلالها تحولات وتلبسات السلطة التى يصعب ضبطها فى حالات أخرى .

وقد حاولت فى بعض المواقف ان ارصد تأثير تلك الدموع على أصحابها ودرجة

الوعى بالمهمة التى تؤديها كرسالة رمزية مشفرة يعرف الحاكم كيف يطلقها فى الوقت المناسب ليستقبلها الشعب ويفهم مضمونها دون تحريف ..غير ان اللحظات التى آثرنا التوقف عندها كانت تلك اللحظات التى تموج بإحداث وتطورات سياسية هامة هى التى اقتضت المراجعة والتنقيب عما تم السكوت عنه فيها لنكتشف على وجه الدقة ـ ما كانت تحرص على اخفائه الدموع .. فلم تكن الدموع فى تلك اللحظات سوى حالة من التواطؤ السياسى والتاريخى بعيد تماماً عن فرضيات البراءة والمباشر التى تروج لها بعض الكتب السياسية .. ان القصدية السياسية لا تغيب فى تلك اللحظات .. ولا يمكن ادعاء غيابها .. او عفويتها .. وإلا اصبحنا نكرس وجود مقدسات بالتاريخ السياسى ! .

كما حاولت أن اتوخى الحذر قدر الإمكان حتى لا انساق إلى تعميمات لا معنى لها .. تحرف محاولتنا تلك عن جادتها .. لهذا راعينا ان يتميز اختيارنا سواءاً للشخصيات او الأحداث بالجدة .. والتنوع .واضفنا إلى ذلك أهمية الشخصية والحدث فى إطار نظرة إلى التاريخ السياسى للمنطقة فى كليته وارتباطاته العضوية ببعض التواريخ الفرعية مع الأخذ فى الاعتبار ان اللحظة التى تم رصدها لدى كل حاكم من الحكام العشرة الذين خضعوا لهذه المراجعة / المغامرة قد روعى ان تكون لحظة فاصلة ومركزية فى تاريخه السياسى وتاريخ شعبه بصرف النظر عن معاصرة الاحداث .

على هذا الاساس تعرضا إلى أهم لحظة فى تاريخ الرئيس جمال عبد الناصر والتى كان لها تأثيرها الحاسم فى إختياراته السياسية خلال سنوات حكمه لمصر .. وهى تلك اللحظه التى حسم فيها موقف ثورة يوليو من قضية الديمقراطية أو ما اشتهر فى التاريخ المصرى باسم أزمة مارس ١٩٥٤ .تعرضنا كذلك لواحدة من اللحظات التى طواها النسيان ولم يعد احد يذكرها فى تاريخ المغرب وهى لحظة حاسمة على قدر ندرة المعلومات عنها لإنها تتعلق بتصفية الحساب مع الحركة الوطنية فى المغرب .. ونعنى بهذه اللحظة . لحظة اغتيال المهدى بن بركة .. وموقف الملك الحسن الثانى خلالها ! .

رصدنا كذلك احد اخطر اللحظات فى تاريخ الرئيس حافظ الاسد عندما استطاع التخلص من خصمه العنيد اللواء صلاح جديد وانفرد بحكم سوريا فى ديسمبر ١٩٧٠ .

تناولنا كذلك واحدة من ادق اللحظات التى تعرض لها الملك فهد فى بداية

حكمه .. وكيف قفز هاجس الأمن منذ ظهور لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية بالمملكة إلى واجهة الاحداث مجدداً ..

وضعنا ايدينا كذلك على كثير من تفاصيل وخبايا شخصيه الرئيس أنور السادات التى دفعت به إلى النحيب والبكاء فى منزل عبد الناصر عقب وفاته ..

كما تعرضنا للعديد من أدق المواقف فى حياة كل من العاهل الأردنى الملك حسين .. والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .. والرئس الجزائرى الأمين زروال .. والرئيس العراقى صدام حسين .. واخيراً رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى ..

واننا لنرجوا فى النهاية ان يشكل هذا الجهد المتواضع إضافة إلى القارىء العربى .. فى فهم تقلبات السلطة وتحوراتها .

محمد بركـة

كلمة الناشر

عندما ناقشت الأستاذ محمد بركة فى فكرة كتاب « دموع الحكام » لم اكن أعلم أنه سيزودنى بهذه الحصيلة الهائلة من المعلومات والمواقف السياسية فى حياة الحكام .

* * *

وعندما قرأت مادة الكتاب وجدت فيها متعة شيقة دفعتني لأن أقرأ الكتاب مرة أخرى وأستشف ما بين السطور من خبايا .. واسرار .. وحكايات .. لم اكن قد قرأت عنها من قبل .

* * *

وعشت بين أحداث عبرت عن مفاهيم كثيرة وكبيرة فى حياة الأمة العربية ؛ فكانت لحظات .. صعبة عاشها الحكام ... ومرت على الشعوب ... !

ولكننا الآن نحاول الخوض فى جزء من المسكوت عنه في عالم السياسة ؛ أنه جزء .. ولكن أحداثه أثرت فى حياة الحكام ..

* * *

إنه كتاب شيق يمتاز بالصراحة والمعلومات الجيدة ويحاول أن يجنح بنا مؤلفه فى منعطفات خطيرة تحتاج لوقفة .. بل ..وقفات .

احمد فكرى



جمال عبد الناصر

الثورة تحتضر

الثورة تحتضر

لم يظفر هذا الموقف بدموع أحد من اطرافه .. لا لأنه لم يكن جديراً بها ، ولكن لإن الموقف كان أكبر كثيراً من الدموع ليس لجسامة ما حدث فى ذلك اليوم وحده وإنما لأن الموقف كان يتجاوز حدود الاشخاص إلى قضية كبرى .. لا تزال إلى الآن بالغة الأهمية فى تاريخ هذا الشعب كما فى تاريخ غيره من شعوب المنطقة ..

أما الموقف فهو ما أشتهر فى التاريخ المصرى باسم أزمة مارس ١٩٥٤ ، وإذا كنا نستدعى هذا التاريخ تحديداً فلأن آثاره قد أمتدت إلى حدود المرحلة الراهنة .. أما اطراف الأزمة فكانوا أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن انحازوا إلى جانب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى مواجهة زملائهم الذين اختاروا مؤزارة الرئيس الراحل محمد نجيب ، فضلاً عن القوى والاحزاب السياسية التى كانت قائمة قبل الثورة .. بينما القضية الكبرى التى دار حولها الصراع لم تكن « الديمقراطية » كما أراد البعض ان يصور وإنما مستقبل النظام السياسى مصر .

حيث يصبح الصراع على السلطة فى حد ذاته كما عبرت أزمة مارس ١٩٥٤ ، ومعطياتها السياسية متعدياً لقضية الديمقراطية التي لم تتسم بالأصالة فى طرح أى من القوى المتصارعة .. وفى هذا الجانب تحديداً تختزل وقائع تلك المرحلة جذور أزمة الديمقراطية الفعلية التى ستتضح شيئاً فشيئاً خلال ذلك الصراع كلما اقتربنا أكثر من تحرير المسكوت عنه فيها أو ما تم إسقاطه عمداً من الذاكرة !

إن أبلغ ما فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، أنها أستطاعت فى لحظة أن تضع الثورة فى مقابل الديمقراطية وأن تكشف فى حدة ما بينهما من تناقض .. دفع بعبد الناصر إلى حافة اليأس حتى طالب فى أجتماع مجلس قيادة الثورة الذى أنعقد كاملاً فى ٢٥ مارس بتصفية الثورة وعودة الجيش إلى ثكناته ، ولم يكن ذلك ليلغى التناقض القائم بين الثورة والديمقراطية ولكن عبد الناصر اضطر إلى تبنى اقتراح تصفية الثورة ليدفع بالرهان إلى اقصاه بين الطرفين ليتعرى الصراع ولتنكشف القوى التى كانت وراء شعار الديمقراطية .. أما عبد الناصر الذى أتخذ اقسى قرار يمكن له أن يقدم عليه فى حياته فلم يكن فى وسعه أن يستمر فى تأييد الديمقراطية على أساس الغاء الثورة التى ناضل من أجلها وكاد أن يقطف ثمار نجاحها .. ومع ذلك فلم يكن موقف

عبد الناصر فى ٢٥ مارس مختلفاً فقد كانت وقائع وآثار مظاهرات ٢٨ فبراير تفرض عليه قبول هذا الخيار والاحتكام لارادة الشعب وتشكيلات الجيش المختلفة فى النهاية .. فلو أن عبد الناصر كان فى إمكانه الثقة فى رد فعل الجيش والجماهير لكان قد أكتفى بتطيير خبر أعتزامه ورفاقه التخلى عن ممارسة أية سلطات والعودة إلى ثكناتهم كما زعم محمد نجيب فى مذكراته حول واقعة الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس قضاء الدولة بعد سريان شائعة مفادها أن مجلس السنهورى سوف يتبنى قرارات تدعو إلى عودة الجيش إلى ثكناته .. لم يحدث ذلك لان عبد الناصر أراد خوض هذا الرهان الصعب .. الذى كانت المخاطرة فيه أبلغ من أن تعبر عنها الدموع فقد كان ثمن الرهان إنكسار الثورة .. أو إستمرارها بقوة !

ليتغير جوهر القضية .. أو بالأحرى ليتعرى الصراع .. ويتراجع هدف بناء الحياة الديمقراطية السليمة ليصبح من المؤجلات على قائمة الاولويات دائماً !

لم تكن أزمة مارس ١٩٥٤ مفاجأة لأى من أطراف الصراع سواءاً فريقى عبد الناصر ونجيب أو القوى الحزبية التى كانت ترقب نتيجته وتتحين بين لحظة وأخرى الانقضاض على فرصة تسمح لها بالعودة إلى الحياة السياسية مرة ثانية وكانت غالبية تلك القوى تميل إلى تأييد مواقف محمد نجيب منذ برزت أول مشكلة فى مواجهة الثورة الوليدة وهى حالة الفراغ الدستورى التى خلفها تنازل الملك فاروق عن العرش حيث بات يتعين ايجاد من تؤول إليه سلطات الملك بطريقة دستورية كما هو الحال فى الوضع الذى قاس عليه بعض فقهاء القانون كالدكتور وحيد رأفت وهو وضع وفاة الملك حيث يجرى مباشرة الأوصياء لهذه السلطات والذين تتضمن وثيقة ملكية اسماءهم بهذه الصفة بعد أن يقوموا بأداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب . ومن ثم فإذا جاز القياس على هذا الوضع فقد كان من الضرورى أن تتم دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل لمنح اجازته لمجلس الأوصياء حتى يستطيع مباشرة سلطاته للقضاء على حالة الفراغ الدستورى . وكان من الطبيعى أن يفتح مثل هذا الوضع الباب أمام تيارات عديدة تحاول أقتناص الفرصة وكان فى مقدمتها الوفد الذى يستفيد مباشرة من عودة البرلمان حيث كان يمثل الاغلبية الساحقة به ، وكانت عودته بمثابة إستئناف لدوره السياسى الذى حاول أقناع ضباط الثورة بأهميته كثيراً لكنه فشل فيما بدا أنه قد نجح

فى أجتذاب محمد نجيب إلى تأييد موقفه ، ولكنه فى الغالب تأييداً أقتصر فحسب على المجالس الخاصة ، خشى نجيب من إعلانه نشوب صدام مبكر مع مجلس قيادة الثورة .. يقول : « الحقيقة أننى لم أكن فى اعماقى مستريحاً لصحة هذه الفتوى .. دستورياً ، وكنت أميل إلى رأى الدكتور وحيد رأفت . ولكنى لم أشأ أن أتخذ موقفاً غير ديمقراطى عندما وجدت أغلبية كبيرة أيدت هذا الاتجاه فى قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة ، وأن الحكومة أيضاً وافقت عليه ، واغلبية اعضاء مجلس القيادة رحبوا به » (*) .

هكذا كان موقف محمد نجيب الذى لم يفصح عنه فى حينه ، أما التيارات الأخرى كالأخوان المسلمين والسعديين فقد أكدوا وقوفهم إلى جانب مجلس قيادة الثورة فى رفض عودة البرلمان السابق وهو ما ايدته فى النهاية فتوى مجلس الدولة برئاسة السنهورى .

وضح من مواقف نجيب بعد ذلك أنه كان يشعر بأن الصدام واقع لا محالة بينه وبين مجموعة الضباط الشبان .. وكان يسعى لتحصين موقعه فى مواجهتهم بالتقرب إلى بعض السياسين القدامى من أمثال مصطفى النحاس فضلاً عن حرصه على استمرار اتصاله بالجماهير التى كانت قد ألفت ملامحه فى البداية كعنوان للثورة . غير أن محمد نجيب الذى صادق على أحكام الاعدام المتعلقة بحوادث كفر الدوار ، عندما تعلق الأمر بالمعتقلين فى أحداث سلاح المدفعية فى ١٥ يناير ١٩٥٣ وكان لا يزال وقتها قائداً عاماً للجيش قام بالاعتراض على المحاكمات التى اجراها اعضاء مجلس قيادة الثورة لعدد من الضباط التابعين لهذا السلاح .. ولعله من هذا الموقف كان يريد أن يجرد مجلس قيادة الثورة من شرعيته التى يستند إليها داخل المؤسسة العسكرية فيما يضيف إلى رصيده مزيد من التأييد .

وبالرغم من محمد نجيب لم يعترض صراحة على قرار مجلس قيادة الثورة كعادته فى ١٧ يناير ١٩٥٣ بشأن حل الاحزاب السياسية إلا أن ذلك كان بمثابة ناقوس الخطر الذى كشف نوايا مجلس قيادة الثورة فى الحكم خلال المرحلة القادمة بعد اعلان المجلس فترة حكم إنتقالية لمدة ثلاث سنوات وهو ما كان يترتب عليه منح هذا المجلس

* محمد نجيب ـ كلمتى للتاريخ ـ بيروت ـ ص ٤٢

صلاحيات أكبر سرعان ما ستتحول فيما بعد إلى التوسع على حساب الصلاحيات المنوحة لنجيب فلم تكد تمضى عدة اشهر على هذا التاريخ حتى تم إلغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية حيث وجد نجيب نفسه أمام خيار صعب حيث كان عليه إما أن يظل فى موقعه قائداً عاماً للجيش فيما يتولى غيره مهام رئاسة الجمهورية ولم يكن ذلك مستساغاً سواءاً على المستوى الشعبى أو داخل المؤسسة العسكرية .. وإما يقبل رئاسة الجمهورية ويفقد صلته المباشرة بالجيش . وقد عارض نجيب فى البداية اختيار عبد الحكيم عامر لخلافته فى القيادة العامة للجيش وركز اعتراضه على أنه لا يجوز أن يرقى عامر أربع رتب دفعة واحدة ولعله بذلك كان يهدف إلى تحييد القيادة العامة للجيش من الصراع مع مجلس قيادة الثورة بتعيين ضابط أكبر سناً فى هذا المنصب إلا أن اعتراض نجيب لم يلقى أى استجابة ، وكما يعترف نجيب فى مذكراته فقد كان تخليه عن القيادة العامة للجيش هو خطأه الكبير فى تلك الفترة . فقد حدث بعدها أن أصبح مجلس قيادة الثورة يتصرف فى العديد من الأمور دون الرجوع إليه حتى بدأ محمد نجيب يشكو من إنعقاد بعض جلسات المجلس دون حضوره وانفراد بعض افراده وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر ببعض صلاحيات المجلس .

حتى ذلك الحين لم يكن قرار حل جماعة الاخوان المسلمين قد اتخذ بعد بالرغم من قرار حل الاحزاب السياسية وكان ذلك لاتصال عدد من أعضاء تنظيم الاحرار ومجلس قيادة الثورة بهذه الجماعة فخلافاً لعبد المنعم عبد الرؤوف الذى كان عضواً فى الجماعة بالفعل كان كل من حسين الشافعى وكمال الدين حسين على اتصال بها . ولكن بحلول فبراير ١٩٥٤ بدأ الاخوان يتصلون بنجيب ويشكلون خطراً على مجلس قيادة الثورة من هذه الجهة لهذا لم يتردد المجلس فى اصدار قرار حل هذه الجماعة . فما كان من محمد نجيب إلا أن قدم إستقالته إلى مجلس قيادة الثورة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، لتدخل العلاقة بينهما منعطفاً حرجاً لم يكن من السهل بعده تفادى الصدام المؤجل .

قبل البت فى الاستقالة التى تقدم بها نجيب بالقبول حسب نية مجلس قيادة الثورة ، فوجىء المجلس بتسريب نبأ اعتزامه القيام بقبول الإستقالة فما كان من سلاح الفرسان معقل مؤيدى نجيب وانصاره إلا أن ابدى اعتراضه الشديد على هذا الموقف وطالب المجلس برفض الاستقالة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع صلاح سالم من ضرورة

تصفية الخلافات بين مجلس قيادة الثورة ومحمد نجيب لان صيغة وفاقية بين الجانبين كانت فى نظر ضباط هذا السلاح هى الاكثر استيعاباً لظروف المرحلة . وفى محاولة منه لتطويق هذا الرفض ومحاصرة آثاره ذهب جمال عبد الناصر للقاء هؤلاء الضباط فى ٢٥ فبراير وبعد نقاشات حامية وعد عبد الناصر بإعادة الأمور إلى طبيعتها والاستجابة لمطالب سلاح الفرسان بضرورة عودة محمد نجيب إلى منصب الرئاسة ولكن دون سلطات وذلك كرئيس لجمهورية برلمانية ، والإسراع بالإنتهاء من اعداد الدستور الجديد . وفى المقابل قام عبد الناصر بترشيح خالد محى الدين لرئاسة الحكومة رغم اعتراض بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة خوفاً من ميول محى الدين .. لكنه حسب تقدير عبد الناصر كان الأقدر على هذه المهمة إذا ما قرر المجلس التنحى ورجوع الجيش إلى ثكناته وهو ما تم التوصل إليه بالفعل وذهب عبد الناصر لابلاغ ضباط سلاح الفرسان به فى نفس الليلة بعد انقضاء اجتماع المجلس لطمأنتهم فى الوقت الذى كان يحاول فيه خالد محى الدين اقناع نجيب بقبول منصب الرئاسة بلا سلطات فلم يكد يقبل بذلك حتى سرى نبأ تنحى مجلس قيادة الثورة وسط الاسلحة الأخرى التى بادرت من تلقاء نفسها بالذهاب إلى مبنى القيادة بكبرى القبة لتأييد المجلس وحثه على الاستمرار فى الوقت الذى قامت فيه عناصر من ضباط المدفعية المضادة للدبابات بمحاصرة ثكنات العباسية حيث موقع سلاح الفرسان وقد جرى اعتقال عدد من ضباطه . ثم تطورت الأمور على نحو أسوأ حيث قام بعض الضباط دون الرجوع إلى مجلس قيادة الثورة بمحاولة اعتقال محمد نجيب لولا تدخل عبد الحكيم عامر فى اللحظة المناسبة .

اجتمع بعد ذلك مجلس قيادة الثورة لتقييم الموقف مرة أخرى واقرار مصير العلاقة مع نجيب بصفة نهائية ، وبينما هم مستغرقون فى نقاشهم كانت جموع كبيرة من الجماهير تقدمتها قيادات الوفد السابقة وقيادات الاخوان تهتف لمحمد نجيب وهى فى اتجاهها إلى قصر عابدين مطالبة ببقائه فى الوقت نفسه قام عدد من قادة الاسلحة المختلفة بالاسكندرية بتأييد محمد نجيب وسياسته ودعوا إلى بقائه فى السلطة ! .

وهكذا وجد مجلس قيادة الثورة ان عليه ان يعدل مواقفه مرة أخرى فقام بتكليف صلاح سالم الذى كان يشغل وقتها منصب وزير الارشاد بإذاعة بيان فى مساء نفس اليوم - ٢٧ فبراير - يدعو فيه محمد نجيب بوصفه رئيساً للجمهورية البرلمانية لممارسة سلطاته ، وقد كان هذا ما يريده نجيب فقد قبل العودة رغماً عنهم

وهو يشعر بالزهو لأن الشعب استطاع ان يفرضه بالقوة ولم تستطع ارادة مؤيديهم داخل الجيش ان تنتقص من شعبيته أو نفوذه . وكان محمد نجيب فى ذلك مبالغاً إلى ابعد الحدود كما ستكشف فيما بعد تطورات الأزمة .

لم يكن الصراع إذن بين دتكتاتورية عسكرية وديمقراطية برلمانية كما اراد البعض ان يصور ، ولكنه منذ البداية صراع مرير على السلطة بين من صنعوا الثورة ومن ركبوا الثورة كانت عوامل الترجيح فيه مستقلة عن الخصمين الرئيسيين .. فقد لعبت الجماهير والاحزاب السياسية التى سبق حلها فى ١٩٥٣ دوراً هاماً فى تطور هذا الصراع بالرغم من أنها لم تكن تشكل كلاً منسجماً ولم تكن تصدر فى غالب الاحيان من خلفيات واحدة .. فبينما كان لكل فريق من تلك الاحزاب مشاربه واهوائه السياسية والاجتماعية المختلفة كما كان الحال بين الوفد والأخوان فى اقصى درجاته او بين كل منهما والسعديين بدرجة اقل .. فلم تكن القاعدة الاجتماعية التى يمثلها كل من الوفد والاخوان واحدة وكذلك لم تكن مواقفهما السياسية . أما الشعب فكانت تحركه تلقائياً فى الدفاع عن رمز الثورة والمرحلة خوفاً عليه من السقوط .

وخارج الصراع وقف الجيش يرقب محاولات الزج به داخله من كلا الجانبين وبالرغم من نجاح بعض المحاولات إلا أن السمة المميزة لدور الجيش كانت التدخل السلبى حتى تلك الفترة حيث حرص الجيش دائماً على أستمرار الصيغة والوفاقية بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة حيث تمسك بوجود الاثنين معاً دائماً ولم يقبل التفريط بأى منهما .

ومن ثم فإن ما حدث فى ٢٧ فبراير ١٩٥٤ كان نموذجاً لهذه التناقضات حيث استمر كل طرف يؤدى دوره المعهود فى الصراع ولم ترتفع شعارات المطالبة بالديمقراطية إلا للمناورة وإستغلال الموقف فلم تكن تلك الشعارات هى جوهر الصراع الحقيقى حتى لمن رفعوها وانما على العكس كانت وسيلة للنفاذ إلى أعماق هذا الصراع كطرف رئيسى فى أقتسام السلطة بعد قرار حل الاحزاب .

ولعل ما يكشف عدم أصالة قضية الديمقراطية فى هذا الصراع هى خلفيات العلاقة بين اللواء محمد نجيب وتنظيم الضباط الاحرار .. حيث كان قد وقع الاختيار على محمد نجيب لكى يصبح قائداً رمزياً للثورة يضيف إلى صورة الشباب الذى قاد الثورة عراقة العسكرية التى كانت من بين المقومات التى يتعارف عليها الشعب فى

التقاليد السياسية فلم يكن حتى ذلك الحين يمكن اقناعه بجدية ثورة يقودها مجموعة من الضباط اصحاب الرتب الصغيرة .. وهو نفس المنطق الذى تحكم فى اختيار اول رئيس للوزراء فى عهد الثورة وكان على ماهر باشا . هكذا وقع الاختيار على نجيب لكى يكون القائد الأسمى للثورة حتى لا تفقد شرعيتها امام الجماهير فى يناير ١٩٥٢ وتحديداً كما يروى أنور السادات فى بيت كمال الدين حسين دون أن يدرى بذلك محمد نجيب نفسه .

وقد تولدت تلك القناعة لدى تنظيم الاحرار فى اعقاب انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط .. حيث قرر التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥١ دخول اول اختبار حقيقى لقوة التنظيم ومدى قدرته على التعبئة للمواجهة الكبرى التى لم يكن موعدها قد تحدد بعد ، وكان الاختيار هو خوض هذه الانتخابات بقائمة مخالفة للقائمة التى يدعمها القصر والملك واستطاع تنظيم الاحرار أن يضع الاسماء الموالية له فى قائمة مستقلة ولكن لم يجد التنظيم الأسم المناسب الذى يمكن أن يرشحه على رأس هذه القائمة لشغل منصب رئيس مجلس إدارة النادى حتى وقع الاختيار على اللواء اركان حرب محمد نجيب لشغل هذا المكان الشاغر فى مواجهة اللواء حسين سرى عامر الذى شغل موقع نجيب السابق فى سلاح الحدود بناءاً على أمر ملكى ويخوض الانتخابات على رأس القائمة التى يدعمها الملك . وقد اضفى ذلك الاختيار بعداً جديداً للصراع اكثر تحدياً جعل الضباط الاحرار يتمسكون بترشيح نجيب الذى استطاع بالفعل ان يفوز بإنتخابات نادى الضباط على رأس القائمة التى رشحها الاحرار ليرتبط نجيب منذ ذلك الحين ومنذ تحقيق اول نصر فى تاريخ التنظيم على ارادة الملك ، بتلك المجموعة وتم بالفعل اطلاع نجيب فى يناير ١٩٥٢ على اختيار التنظيم له لقيادة الثورة حال قيامها .

تكشف تلك العلاقة التى قامت بين الطرفين عن ملمحين اساسيين ظلا يحكما تطورها فيما بعد . الملمح الأول كان اختيار الضباط الاحرار لشخصية نجيب لكى يقود الثورة التى يقومون بها ، وهو اختيار غلبت عليه البراجماتية اكثر من الموضوعية فلم يكن نجيب سوى الاسم الذى وقع عليه الاختيار فى البداية لرئاسة قائمة الضباط الاحرار فى انتخابات نادى الضباط ولم يكن منتمياً طوال حياته لتنظيم سياسى أو عرف عنه انحياز للقصر فى فترة من الفترات لكنه كان فى ذلك شأنه شأن آخرين ، جعلت منه

الصدفة وحدها واتصال عبد الحكيم عامر به منذ حرب فلسطين ، ذلك الرجل الذى وقع الاختيار عليه ولم يظهر فى هذا الموقف أى تحفظ بل قبل على الفور ترشيح الضباط الاحرار له .. ولعل الظرف الذى دفع الاحرار إلى اختياره قد فرض تلك الطبيعة البراجماتية للعلاقة ، فقد كان نجيب يحل مشكلة المكان الشاغر فى قائمة الاحرار وفى الوقت نفسه يتمكن من الرد على قرار ابعاده من سلاح الحدود . ولعل استجابة نجيب غير المشروطة ونجاحه فى تلك الإنتخابات هى التى دفعت إلى اختياره لتولى مهمة قيادة الثورة على الصعيد الرسمى ، ولم يكن الدور الموضوع له حسب خطة قيام الثورة اكثر من دور المساند الذى يضفى مزيداً من الشرعية يحول دون اعتبارها مجرد حركة تمرد قام بها عدد من صغار الضباط .. وبطبيعة الحال فإن الحاجة تتضاءل إلى هذا الدور مع مرور الوقت واستقرار النظام ، لتبدأ قيادات الثورة الفعلية فى المطالبة بالسلطة وتحقيق الاهداف التى قامت من اجلها . وهو ما حدث بالفعل وربما مبكراً عما كان متوقعاً بالنسبة لشخص محمد نجيب الذى وقع الاختيار عليه ولم يكن فى طبيعته من التمرد ما كان جديراً بإغراء الضباط الاحرار على اعادة النظر فى اختياره .

أما اللواء نجيب الذى يمكن من جانبه ملاحظة الملمح الثانى لهذه العلاقة فقد قبل الدور المعروض عليه بمواضعاته وشروطه السابقة دون مزيد من الصلاحيات ، بل انه وجد نفسه فى موقع الرابح من وراء هذه العلاقة بعد فوزه برئاسة مجلس ادارة نادى الضباط ، ولم يكن فى وقت من الاوقات معرضاً للخطر إذا ما تم اجهاض الثورة .. فهو لم يكن يعلم بدقائق التنظيم او خلاياه بل ان علاقته بقاعدة التنظيم نفسها اقتصرت على كل من عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر .. وبعد قيام الثورة تولى نجيب قيادتها امام الجماهير لكنه لم يستطيع ان يتخلص من آثار العلاقة التى نشأت بينه وبين تنظيم الاحرار فى قرارة نفسه ، فقد كان يشعر بالغربة عن هذا التنظيم بالرغم من احاديث المرح التى كان يتبادلها معهم داخل مجلس القيادة فى البداية والتى تلاشت شيئاً فشيئاً لتحل محلها الخلافات ولم يكن من السهل فجأة ان يذعن نجيب لارادة المطالبين بالسلطة بعد ان بدأ يلحظ التفاف الناس حوله وكأنه صانع الثورة الفعلى وراعيها ولم يعد على استعداد للمساس بأى من صلاحياته .. وتفاقم لديه الشعور بالغربة والشك فى نوايا مجلس قيادة الثورة تجاهه .. وتعاظمت لديه الرغبة فى التمرد على الماضى وما قام به الاحرار تجاهه خلال ازمة ابعاده عن سلاح الحدود فقد

كان للسلطة اغراءها ، فما ان صدر قرار حل جماعة الاخوان التى كانت قد بدأت التقرب منه حتى انتهز نجيب الفرصة لاحراج مجلس قيادة الثورة بتقديم إستقالته وهو يدرك ان الشارع المصرى والاخوان ، بل الوفد ايضاً يقفون فى صفه لتحدث مظاهرات ٢٧ فبراير المطالبة بإستمرار نجيب ورفض إستقالته لتدخل العلاقة بين مجلس قيادة الثورة ومحمد نجيب طريق اللاعودة .

تلك كانت طبيعة العلاقة بين الطرفين .. كان كل طرف يسعى إلى السلطة حسب منطقه .. فبينما أرتأى مجلس قيادة الثورة ان المرحلة التى تقبل عليها البلد تقتضى توحيد القيادة فى مواجهة الانتهازيين ومن يريدون الانقلاب على الثورة ويحاولون استغلال العلاقة المتوترة بين المجلس واللواء محمد نجيب للحفاظ على مكتسبات الثورة .. كان الرئيس محمد نجيب يتذرع بالدفاع عن الديمقراطية وما ينوى ان يقوم المجلس به من اجراءات قد تؤدى إلى عرقلة الحياة النيابية يقوم هو بالتصدى لها ، إذا ما استمر بالسلطة !

وكان من الطبيعى ان يغلب منطق المؤامرة على هذه العلاقة حيث سعى كل طرف لكشف اطماع الآخر فى السلطة وكيف يسعى لإزاحة خصمه من طريقه .. فنجد الرئيس نجيب يقول « لاحظت أن المجلس كان ينعقد احياناً دون حضورى . وإذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر ، واتجهوا إلىّ متسائلين عما يجب مناقشته . وعندما تكرر ذلك لاحظت ان اجتماعات كانت تتم بينهم فى الخارج للاتفاق على موقف معين » (*) .

أما جمال سالم فقد خاطب من تمت دعوتهم فى ليلة ٢٦ فبراير ١٩٥٤ إلى مجلس قيادة الثورة لاطلاعهم على قرار المجلس قبول الاستقالة المقدمة من الرئيس نجيب ، قائلاً : « .. دخل « نجيب » فى دور خطير وهو دور النفاق .. يشترك معنا فى اصدار قرار ما ، بعد المناقشة ، ثم يخرج ويعلن انه ضد هذا القرار ، وانه مغلوب على امره .. وانه وحده مع الحرية ، ومع الحياة النيابية ، وضد اتخاذ أى اجراء ضد « الاحزاب » ، وزعماء الاحزاب مع انه فى احوال كثيرة يكون اشد منا تنديداً بهذه الاحزاب ، وزعمائها ، وبالماضى وعيوبه .. ولأن الأمر عنده كله لا يتجاوز شخصه ،

* محمد نجيب ـ كلمتى للتاريخ ـ بيروت ـ ص ٩٨ .

فهو حائر ، لا يدرى أيكون مع الاجراءات الثورية التى تبهره وتعجبه بإعتبار إنها اجراءات ، يدل الاقدام عليها على الشجاعة ، وعلى الرغبة فى التجديد الكامل .. أم يكون مع الاحزاب وما تنادى به من وجوب عودتنا إلى الثكنات ، واعادة الاحزاب إلى مكانها القديم ، وتصفية الثورة ؟ » (*) .

كل طرف إذن فى نظر الآخر متآمر يهدف إلى الاطاحة بخصمه ، والحقيقة لا تعدو ذلك كثيراً بغض النظر عن منطق المؤامرة ، فالسلطة لم تخرج مطلقاً من دائرة الصراع ولكنها تعرضت للتخفى تارة خلف شعار الدفاع عن الديمقراطية وتارة أخرى خلف المطالبة بالحفاظ على المكتسبات الثورية .

وكان طبيعياً أن يحدث الصدام لكنه لم يكن فى حد ذاته صداماً يفرضه التعارض فى الاهداف فقد كان هذا مجرد مظهراً للصدام أما الاسباب الفعلية فقد كانت ثاوية خلف تلك الاعماق يحركها صراع صريح على السلطة سرعان ما يعاود الافصاح عن نفسه فى الفصل الأخير من هذه الأزمة حيث يتعذر استمرار العلاقة بين الطرفين .

فى الوقت نفسه لم تكن الديمقراطية شعاراً رفعه نجيب وحده بمؤازرة بعض القوى الحزبية وانما كان مقرراً كما ذكر انور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » أن تتم اعادة الحياة النيابية وتجرى انتخابات عامة فى فبراير ١٩٥٣ غير أن الواقع تطور على نحو غير متوقع الزم الاحرار بتجاهل وعودهم خوفا من عودة رموز العهد القديم متسللين تحت جنح الديمقراطية .

ولعل تجربة الثورة مع ما سمى بـ « لجان التطهير » يدعو إلى مراجعة موقف الثورة من قضية الديمقراطية .. فقد كان الجهاز الادارى أو « البيروقراطية » فى مصر قبل الثورة تعانى ـ كما هو معلوم ـ حالة من الفساد والترهل بسبب انتشار المحسوبية والرشوة وتضخم الجهاز الادارى نفسه وهو ما وضع عملية اصلاح هذا الجهاز فى مقدمة الاعمال التى تصدت لها الثورة منذ أول وزارة تم تشكيلها بعد قيامها .

وقد استقر الرأىء فى النهاية بعد الرجوع إلى ثقاة الدستوريين فى تلك الفترة إلى تشكيل لجان من ثلاثة اعضاء ينتخب العضو الاول منها كبار الموظفين أو

* اورده فتحى رضوان ، احد الذين حضروا الاجتماع ـ ٧٢ شهراً مع عبد الناصر القاهرة ـ دار الحرية ـ ١٩٨٥ ـ ص ٣٨ ـ ٣٩

العاملين فى كل هيئة أو مصلحة حكومية بينما يقوم صغار الموظفين أو العاملين بإنتخاب العضو الثانى .. أما العضو الثالث الذى يرأس اللجنة فهو قاض فى منتصف السلم القضائى وهكذا تستوفى اللجان الصفة الديمقراطية اللازمة للاضطلاع بمهام التطهير واعادة فرز الجهاز الادارى .. وقد تمت مراعاة اختيار اطراف اللجنة على هذا النحو حتى لا يتمتع أى موظف بمزايا تزيد عما هو متاح لزميله فى عملية الفرز التى قامت بالفعل بإستبعاد عدد غير ضئيل من الموظفين الذين حصلوا على وظائفهم دون وجه حق أو أولئك الذين ثبت تورطهم فى اعمال فساد .

وكانت كل وزارة تعرض نتائج اعمال لجان التطهير داخلها أول بأول فى كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء حتى تقرر أن تراجع أعمال كل لجنة ، لجنة وزارية من ثلاثة وزراء قبل عرضها على المجلس .

وكما يروى لنا فتحى رضوان الذى كان أحد أعضاء هذا المجلس فى تلك الفترة فإنه فى أحد الأيام « قام وزير التربية والتعليم اسماعيل قبانى بعرض ما قررته اللجنة المشكلة فى دار الكتب من وجوب احالة الاستاذ توفيق الحكيم إلى المعاش . بإعتبار إنه موظف غير منتج . وافاض القبانى فى بيان أن الاستاذ الحكيم لا يكاد يحرك ورقة من مكانها فى دار الكتب على الرغم من خطر هذه الدار ، ومن عظم الامال التى تعقدها الوزارة على هذا الجهاز التثقيفى » ويتابع رضوان قائلاً : « وخيل إلى الوزير إنه القى بياناً مقنعاً ومؤثراً .. فإذا به يفاجأ بعبد الناصر يقول فى عبارة موجزة « أنه لمن سؤ التقدير أن أخرج فى عملية تطهير احد كبار كتابنا الذين ترجمت كتاباتهم إلى اللغة الأجنبية .. ماذا يقول عنا الناس فى الخارج ؟ » (*) .

ويضيف رضوان قصة أخرى من قصص التطهير ليدلل على نزاهة تلك العملية وتجردها بإعتبارها شهادة أحد الوزراء المدنيين الذى قاد بنفسه أحد اعمال واحدة من اللجان الوزارية .. يقول : « وافقت على فصل عدد من كبار الموظفين ، كان أحدهم ابن خالة أحد الوزراء المدنيين .. وكان آخر ، صهراً لأحد الوزراء العسكريين . وقد قال الوزيران . بعد موافقة مجلس الوزراء على قرار اللجنة الثلاثية ، أن اللجنة لم توص بفصل اقربائهما . وطلبا اعادة الأمر على مجلس الوزراء ووافق جمال عبد

* فتحى رضوان . مرجع سابق . ص ٢٧

الناصر - كان يرأس مجلس الوزراء - على أعادة النظر فى القرارين مادامت هناك شبهة فى عدم موافقة اللجنة الثلاثية على القرارين ، ولكن ما كاد الموضوع يعاد عرضه .. حتى تبين عبد الناصر أن أحد الموظفين هو ابن خالة وزير مدنى ، وأن الثانى هو صهر لوزير عسكرى ، وعضو بمجلس قيادة الثورة وعندئذ صاح قائلاً : « إذن المسألة هى هذه سيقول الناس إننا لم نعد النظر فى قرار واحد من قرارات التطهير ، ونعيد النظر فى قرارين أثنين لمجرد إنهما يتعلقان بأقرباء الوزراء .. لا .. لا .. إن هذا سينزع الثقة بقراراتنا كلها ليكن فى هذين القرارين من الظلم ما فيهما ، ولكن المصلحة العامة أولى بأن تراعى » (*) .

تلك كانت نماذج لقرارات لجان التطهير التى حرصت الثورة وضباطها على ضمان نزاهتها بقدر ما كانت تختزل فى اعتقادهم ما يفهمونه من الديمقراطية .. فلقد أحس مجلس قيادة الثورة أن هذا ما تحتاج إليه البلد من ديمقراطية . ومع ذلك فإنه كان عاجز عن تمديد نطاقها بحيث تشمل عملية تداول السلطة والعودة إلى مناخ النظام السياسى الذى كان قائماً فيما مضى فى ظل الحياة النيابية المعطلة .. وهو ما جعل عبد الناصر يعترف : « ناس كثير بيقولوا ما عندناش نظرية . بدنا والله تقول لنا نظرية . فين النظرية اللى أحنا ماشيين عليها ؟ بنقول إشتراكية ديمقراطية تعاونية ، ايه هى حدود النظرية ؟ أنا بسأل ، أيه هى أهداف النظرية ؟ أنا بأقول أنى ماكنش مطلوب منى ابداً فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع واقول هذا الكتاب هو النظرية .. مستحيل لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو لان ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » . لكن هذا الاعتراف جاء متأخراً عن موعده نحو ست سنوات فى خطاب لعبد الناصر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .. لكن دلالته تعود إلى مرحلة الأزمة حيث تؤكد ضعف الأصالة النظرية للعمل الثورى وبالتالى مضمون الشعارات المرفوعة وفى مقدمتها الديمقراطية التى لم تكن واضحة المعالم فى أذهان قادة الثورة ومن ثم فإن تأييدهم لبعض الاجراءات الديمقراطية ينفى عداءهم الموضوعى لها بالرغم مما أصبحت تشكله على نظامهم من خطر بعد أن حاول خصومهم الانقضاض عليهم تحت رايتها وفى الوقت نفسه فإن الديمقراطية كفكرة لم تكن تتسم بالأصالة النظرية كذلك لدى خصوم الثورة أو لدى

* المرجع السابق - ص ٢٩ .

من كان يرفعها فى وجه الممارسات غير الديمقراطية لمجلس قيادة الثورة كما فعل اللواء محمد نجيب .

وبالرغم من تطور تعامل الثورة مع مفهوم الديمقراطية منذ أصدار عبد الناصر للميثاق الوطنى فى عام ١٩٦١ حيث تحدث الميثاق عن « الديمقراطية الاجتماعية » التى تختلف عن « ديمقراطية تذكرة الإنتخابات » وكان المستهدف من وراء ذلك فى الميثاق هو تعزيز التحول نحو الخيار الاشتراكى وتأصيل مفهوم مغاير للمفهوم الغربى للديمقراطية والذى تأكد استبعاده بطريقة موضوعية تتميز بوضوح الخيار البديل .

أما فى عام ١٩٥٤ واثناء الأزمة فقد تخفى الصراع على السلطة وراء شعارات لا تتسم بالأصالة النظرية لدى الطرفين حتى نجد كما رأينا أن الرهان عليها يختلف من موقع إلى آخر بالنسبة لكل منهما .. فنجد الرئيس نجيب يبرر قبوله منصب رئيس الجمهورية وتخليه عن القيادة العامة للجيش قائلاً : « واشهد إنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة . واعترف الآن إن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه . فقد شعرت بعد قليل إننى فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش » (*) لم يتحدث نجيب عن الديمقراطية أو ما يمكن أن يغريه به هذا المنصب من صلاحيات تسمح له بإيجاد نظام ديمقراطى ، وإنما أهتم فقط بأن هذا المركز كان « أقل قوة » وكان قبوله هو خطأه الكبير وكأنه يتوجب عليه الاحتفاظ بمنصب القيادة العامة للجيش لمجرد إنه الأكثر قوة فحسب .. على هذا النحو كان الصراع الفعلى عندما يكشف عن نفسه .

لم يرفع خصوم الثورة وحدهم شعار الديمقراطية ولكنها هى أيضاً إضطرت لرفعه فى بعض الاحيان - على الاقل فى البداية - ورفعه كذلك محمد نجيب خلال الصراع على السلطة والذى شاركت فيه قوى أخرى تحت نفس الشعار إلى جانب نجيب كالوفد والاخوان لمواجهة نفوذ الضباط .. فقد كان الوفد يسعى إلى إعادة الجيش إلى ثكناته وانتزاع السلطة منه بحكم الرصيد السياسى له كوكيل للأمة كما تعامل دائماً مع القضية الوطنية من موقع الوصاية .. أما الاخوان فكانوا يشعرون بضرورة إقتسام السلطة مع الضباط بموجب المساعدة التى قدموها للثورة عند قيامها .

* محمد نجيب - كلمتى للتاريخ - ص ٦٥ .

ويكتسب دور كل من الوفد والاخوان أهمية خاصة فى هذا السياق لإن قيامهما برفع شعار الديمقراطية كان تمويها على الدوافع الحقيقية للمشاركة فى هذا الصراع .

ويلفت الوفد النظر إليه فى ترحيبه بقيام الثورة فى البداية .. حيث اعتبرها احتجاج على فساد الملك لكن زعيما الوفد مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين اللذان كانا فى الخارج تأخرا فى اعلان تأييد الحزب الرسمى لقيام الثورة حتى مجيئهما فى أعقاب رحيل الملك وهو ما أضعف من القيمة السياسية لهذا التأييد ، فقد كشف ذلك إلى أى حد بلغ توجس زعامة الوفد من الانقلاب على الثورة نفسها واجهاضها فيما يكون الحزب قد تورط بالفعل فى تأييدها ، إضافة إلى قلق الوفد بشأن النوايا التى يضمر عليها الاحتلال البريطانى فى مواجهة الثورة ، وهو ما يدحض محاولات البعض الدفاع عن هذا الموقف ونفى شبهة العمد عنه .

وهكذا فإنه فى يوم ٢٧ يوليو كانت مؤشرات نجاح الثورة قد برزت ولم تعد أهمية التأييد الذى اعلنه النحاس وسراج الدين بالقدر نفسه الذى كان يمكن أن يحققه فى وقت مبكر .. ليصبح ذلك التأييد بمثابة نزول على ارادة الواقع ، واعترافاً منتزعاً بالسلطة الجديدة .. ولم يبقى للوفد سوى التذرع بما وعد به قادة الثورة من عودة الحياة النيابية !

بيد أنه وفى أول مناسبة لاختبار حقيقة هذه النوايا لم يتردد الوفد فى رفع شعار الدستورية وعودة النظام النيابى الحر متعجلاً المواجهة وكانت المناسبة اعلان تشكيل مجلس الوصاية بعد حالة الفراغ الدستورى التى عانت منها الدولة بعد تنازل فاروق عن العرش ، ولم يتأخر الوفد فى انتهاز الفرصة فقد كان الدستور يقضى بانه لا يكون مجلس الوصاية شرعياً ونافذاً إلا إذا قام بأداء اليمين أمام البرلمان وازاء هذه الحالة التى كانت تواجهها الدولة فقد كان من المتعين دعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى جلسة انعقاد طارئة حسبما ينص الدستور وهو ما أعتبر إذعان لثقل الوفد السياسى . لكن مجلس قيادة الثورة عارض دعوة البرلمان القديم وكان ذلك أول صدام فعلى بين الاحرار والوفد خرج منه الآخير خاسراً ليستل سيف الديمقراطية الذى لم يتردد فى مواجهة خصمه به .. غير إنه كان قد خاض صراعاً غير متكافئ لايجدى معه هذا السلاح .. ففى الوقت الذى اعلن فيه الوفد هذا الموقف كانت سائر القوى السياسية تقف فى صف

السلطة الجديدة . ولم يكن هناك ما يقطع بأن ثمة موقف واحد يجمع قادة ورموز حزب الوفد فى ذلك الوقت .. فعلى حين قبل مصطفى النحاس قرارات الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية رفض فؤاد سراج الدين هذه القرارات واعتبرها فى غير صالح الاقتصاد المصرى .. ليبدأ الانشقاق داخل الوفد بين الجناح الممثل للبرجوازية الزراعية الكبيرة ، والبرجوازية الصغيرة التى لم تكن تضيرها قرارات الثورة .

شيئاً ، فشيئاً ونتيجة للنظام الداخلى لحزب الوفد اخذت شقة الخلاف فى الاتساع ، وفى الوقت الذى رفع فيه الحزب شعار الديمقراطية فى مواجهة ضباط الثورة إذا بغياب الديمقراطية عن نظامه الداخلى يصبح ابرز اسباب الانشقاقات التى تعرض لها فقد كانت عضوية الهيئة العليا للوفد تتم بالتعيين من قبل الاعضاء القدامى بالهيئة الذين يقومون بالاتفاق على اختيار الاعضاء الجدد بينما كانت تقاليد الديمقراطية تملى انتخاب هؤلاء الاعضاء من قبل الجمعية العمومية للحزب .. أما ما كان يسمى بالهيئة الوفدية ويقصد بها أعضاء الوفد الذين سبق لهم الترشيح لعضوية البرلمان بصرف النظر عن نجاحهم أو أخفاقهم فهؤلاء يتم تعيينهم واختيارهم لخوض الانتخابات العامة من قبل الهيئة العليا للوفد لتصبح عضويتهم بالهيئة الوفدية أمراً سارى المفعول بمجرد اختيارهم لتمثيل الوفد فى احد الدوائر . هكذا كان مبدأ التعيين هو الآلية التى تتحكم فى نشاط العضو الحزبى وترقيه داخل كوادر الحزب فى الوقت الذى يغيب فيه مبدأ الانتخاب وهو ما يطعن فى آصالة شعار الديمقراطية الذى رفعه الحزب من جهة ، ويعمل على تفسخه من جهة أخرى حيث تظل القاعدة الشعبية للحزب معزولة عن التأثير فيه فى الوقت الذى تتركز فيه سلطة القرار فى ايدى قيادات الحزب وهيئته العليا وهى تتكون فى الغالب من أبناء البراجوازية الكبيرة الذين يضمنون عبر هذا النظام سيطرة هذه الهيئة على كافة القرارات داخل الحزب وهو ما ينسف أى اساس للديمقراطية فى قراراتها . لذلك فإنه عندما قامت الثورة واتخذت بعض الاجراءات الاصلاحية لم يكن من الصعب أن تجد لها مؤيدين وسط شرائح الوفد الأخرى وقاعدته التى سئمت تسلط قياداتها على كافة خيارات الحزب .. فبدأت تلك الشرائح تتجاوب مع سياسة التطهير التى اعلنتها حكومة الثورة وقرارات الاصلاح الزراعى فقد كان ذلك اقرب إلى مصالحهم مما كان عليه الوضع فى القرارات الصادرة عن الهيئة العليا لحزب الوفد .

وفى ١٧ يناير ١٩٥٣ كان قد صدر قرار حل الاحزاب وهو ما انطبق على الوفد وغيره ، وبالرغم من محاولات الحزب الالتفاف على الزعامة الفعلية للثورة والاتصال بالرئيس نجيب ومحاولة استقطابه إلى صفوفه إلا أن ذلك لم يجد فتيلا ، بالرغم مما أضافه إلى رصيد نجيب من الجماهيرية .. فقد وضح أن جميع الاطراف تتصارع على السلطة ولا تختلف كثيراً فى أساليبها أيا كان ما ترفعه من شعارات .. وإن الوفد لم يكن لديه السلاح المناسب ليواجه به ضباط الثورة ، وبطبيعة الحال فإن دوره فى أزمة مارس ١٩٥٤ ومحاولة التذرع بالدفاع عن الديمقراطية كان فى نفس الوقت ذريعة الطرف الآخر للانقلاب عليها دفاعاً عن الثورة فى مواجهة من عرفوا برموز النظام البائد !

ولعل قرار الثورة الذى إتخذته بعد أقل من ستة أشهر على قيامها بحل الاحزاب ما كان ليصدر فى غير تلك الظروف التى خلقها حزب الوفد .. فبينما كان الحزب يتعرض لانشقاق خطير على مستوى القاعدة قررت هيئته العليا وقادته خوض الصراع ضد مجلس قيادة الثورة إلى جانب الرئيس نجيب .. وهو ما جعل حزب الوفد بالنسبة لمجلس قيادة الثورة هدفاً فى حد ذاته على طريق حسم الصراع الذى بدا خافتاً فى تلك الفترة .

وبرغم التحفظات التى ابداها جمال عبد الناصر خلال مناقشات قرار حل الاحزاب داخل مجلس القيادة فقد صدر القرار لان الصراع على السلطة كان أقوى من كل التحفظات !

فى الوقت الذى صدر فيه قرار الحل ضد كل الاحزاب لم يسرى ذلك القرار على جماعة الاخوان المسلمين وليس هناك ما ينفى استثناء الاخوان عن عمد خلافاً لما حدث مع الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) الذى لم يسرى عليها القرار من الوجهة القانونية لكن علاقتها بالاحرار لم تكن كعلاقة الاخوان بهم - على الاقل - خلال تلك الفترة قبل أن يتم حل الجماعة فى فبراير ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة كان منعطفاً فى نفس الوقت لعلاقة الاخوان بنجيب الذى قدم استقالته احتجاجاً على هذا القرار .

أما خصوصية علاقة الاخوان بالاحرار فترجع كما ذكرنا إلى ما قبل قيام الثورة بسنوات حيث بدأ الاتصال بها أنور السادات فى أوائل الاربعينات وكذلك كان إنتماء

عبد المنعم عبد الرؤوف لها ثم تبعهما آخرين فيما بعد .. ولعل أهم ما يقال عن علاقة الاخوان بالثورة قبل تاريخ الانقلاب عليها .. ثم عملية تحييدهم من صراع مجلس قيادة الثورة مع الرئيس نجيب وهى العملية التى قام بها عبد الناصر حتى تم القضاء على دورهم بعد حادث المنشية واعتقال واعدام عدد من قادة الجماعة ، هما واقعتا الاتفاق التى حدثت اولهما فى ٢٦ يناير أثناء حريق القاهرة عام ١٩٥٢ ثم حدثت الواقعة الثانية قبل تشكيل حكومة محمد نجيب فى ٧ سبتمبر من نفس العام .. وهما اتفاقان لهما دلالات عميقة فى كشف طبيعة العلاقة بين الطرفين وما طرأ عليها خلال فترة قصيرة من تحولات .

قبل أن يحل الموعد الذى اتخذه الضباط الاحرار لقيام الثورة حدثت عدد من التطورات دفعت بهم إلى التبكير بموعد قيام الثورة كان من بينها حريق القاهرة .. فقد وجد التنظيم أنه فى خضم حملة التفتيش التى تتعرض لها العديد من المواقع العسكرية قد يصبح اعضاؤه واماكن تواجدهم هدفا لهذه الحملة وإنه فى حال وقوع ذلك فإن ما أعد له التنظيم من تحرك قد يجرى اجهاضه لان التفتيش معناه انكشاف ما كان فى حوزتهم من سلاح يجرى تخزينه إلى يوم انطلاق الثورة .. وعندما فكر الاحرار فى مكان آمن لسلاحهم يجرى نقله إليه برز اسم الاخوان كقوى يمكن لها أن تقدم العون فى هذه المهمة حيث سبق لهم كما ينقل السادات عن حسن البنا مرشد الجماعة أن قاموا بهذا العمل فى الاربعينات ، لكن السلاح كان سلاحهم ومع ذلك لم يكن أمام تنظيم الاحرار بديلاً آخر فاختار الاتصال بالاخوان فى النهاية على ألا يوضع السلاح كله فى سلة واحدة يجعل لهذه الجماعة اليد الطولى فى تحريك الاحداث فيما بعد . وكما يعترف حسن الهضيبى أمام محكمة الشعب فإنه عن طريق كل من صالح أبو رقيق وحسن العشماوى تم نقل السلاح الذى كان فى حوزة التنظيم إلى مخابىء الجماعة .. غير أن مخاوف بعض اعضاء التنظيم كانت فى محلها ولم يعد السلاح مرة أخرى إلى أصحابه حتى تم العثور عليه بعد محاولة اغتيال عبد الناصر واعتبر احد القرائن الهامة على تورط الاخوان فى حادث المنشية .

وكان لهذا الاتفاق اثره على علاقة الاخوان بتنظيم الاحرار حتى لتذكر بعض الروايات (*) أن الاخوان كانوا أول من عرفوا بنبأ وقوع الثورة بل أول من عرفوا بقرار

* فتحى رضوان ـ مرجع سابق .

اللجؤ إليها قبل وقوعها وان بعض عناصرهم شاركت بالفعل فى بعض المهام التى اسندت إليهم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولم يكن هناك ما تأخذه الجماعة على مسلك الجيش إلا إنها كانت تحترز لنفسها من احتمالات اخفاق الثورة فآثرت أن يقتصر حضورها على ابداء الرأى فى سياسات حكومة الثورة التى تم اعلانها فى ١٧ سبتمبر .. ويروى عبد الناصر فى بيان حل الجماعة كيف كانت تريد عرض كافة القرارات التى يزمع مجلس قيادة الثورة اصدارها على مكتب الارشاد حتى يقرها بدوره وهو ما اعلن عبد الناصر رفضه التام له . إلا إنه رغم ذلك فإن مجلس قيادة الثورة قد اعترف بالاتصالات التى اجراها قبل اعلان وزارة نجيب (ثانى وزارة بعد وزارة على ماهر فى عهد الثورة) مع الاخوان لترشيح ثلاثة اسماء تشارك فى تلك الوزارة غير ان الخلاف بين مرشد الجماعة ومكتب الارشاد تسبب فى فشل تلك الاتصالات واتخاذ الاخوان قراراً بعدم المشاركة فى هذه الوزارة رغم موافقة أحمد حسن الباقورى على تولى وزارة الاوقاف فى وزارة نجيب خلافاً لقرار مكتب الارشاد السابق مما أدى إلى فصله من الجماعة .. وفشل الاتفاق لثانى مرة كما فشل من قبل .

وإذا كان الاتفاق بين مجلس قيادة الثورة والاخوان لم يكتب له النجاح فى تلك الفترة فلم يكن ذلك إلا مقدمة للتحولات التى ذكرنا أن علاقة الطرفين قد تعرضت لها .. حيث لم يلبث الاخوان ان طالبوا بصلاحيات اكبر فى الرقابة على قرارات مجلس قيادة الثورة لكن عبد الناصر كما ذكرنا رفض ذلك بشدة ، وعوض أن يتسبب هذا الرفض فى صدام لمجلس القيادة مع الاخوان قامت الجماعة بتأييد قرارات المجلس الصادرة فى ١٣ يناير ١٩٥٣ والتى نصت على قيام فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات يكون للاحرار فيها السلطة المطلقة . ورغم الخلاف الواضح بين الطرفين فان تأييد مثل هذا الاجراء قوبل بإستهجان بالغ من طرف قوى سياسية عديدة فى تلك الفترة رأت فى موقف الاخوان والثورة نكوصاً عن الديمقراطية وميل واضح إلى تعزيز التوجه الديكتاتورى الذى كشف عنه هذا القرار وهو ما اكدته وقائع محكمة الشعب التى حاكمت الأخوان فى نوفمبر ١٩٥٤ ، طبقاً لما جاء على لسان منير دلة عضو مكتب الارشاد .

ويبدو أن الاخوان فى تلك الفترة أرادوا أن يبرهنوا لمجلس قيادة الثورة على إنهم القوى الوحيدة التى يمكن أن تساند قراراته وتقف فى نفس الوقت أمام الهجوم الذى يمكن أن تشنه قوى أخرى على هذه القرارات .. لكن هذا لم ينجح فى فرض وصاية الجماعة على المجلس ، وانما أثار داخله الرغبة فى الحد من تضخم نفوذ الجماعة وما تشعر به من قوة . وقد استمرت العلاقة بينها على هذا النحو من التوجس حتى أواخر ديسمبر ١٩٥٣ عندما بدأ الأخوان فى الاتصال بالرئيس محمد نجيب ليبدأ العد التنازلى للصدام مع مجلس قيادة الثورة .

ويلاحظ على موقف الأخوان خلال تلك الفترة إنه قد اتسم ببراجماتية واضحة .. ففى الوقت الذى رفضوا فيه المشاركة فى الحكم على العلن أرادوا الحكم فى الظل ليبقى من السلطة فى أيديهم ما يسمح بتحقيق تطلعاتهم دون أن يتحملوا مسؤولية مباشرة عما يقوم به ضباط مجلس القيادة أو ليصبح فى أيدى هؤلاء أوراق ضغط عليهم إذا ما شاركوا فى حكومة نجيب .. أما موقفهم من فترة الحكم الانتقالى التى تسودها الاحكام العرفية ويعطل فيها الدستور فكان معادياً للديمقراطية بحجة أن الدستور الذى تطالب به الجماعة هو القرآن والسنة النبوية .. بينما القضية الجوهرية هى تعطيل الدستور ، وفرض الاحكام العرفية دون أساس أو سند تشريعى من جانب السلطة وهى ما تغاضى عنه الأخوان لانهم كانوا يشاركون أعضاء مجلس قيادة الثورة الرغبة فى الخلاص من القوى السياسية الاخرى التى تعترض مشروعهم السياسى .

كان الاخوان إذن كغيرهم متورطون فى الصراع على السلطة إلى ابعد الحدود ولعل هذا ما دفعهم إلى الاتصال بمحمد نجيب عندما ساءت علاقتهم بجمال عبد الناصر وبقية أعضاء مجلس القيادة وبلغت خطورة الاتصال حد أنه لم يقتصر على دعم الاخوان لنجيب فحسب ولكن تطرق الأمر إلى بحث امكانية الانقلاب على الثورة وتردد أن الهضيبى ابلغ عدد من أعضاء مكتب الارشاد وكوادر الاخوان داخل الجيش والبوليس أن نجيب طلب مساعدة الاخوان فى وضع حد للنظام القائم وإنه ترك تحديد الكيفية التى يتم بها التحرك لقرار تلك المجموعة التى كان من بين أعضائها خليل نور الدين والصاغ صلاح شادى .. إلا إنها فشلت فى الاجماع على قرار الانقلاب بعد مراجعة مسؤولى التنظيم بين المدنيين والعسكريين الذين اكدوا تعذر ذلك . لكن هذا

الفشل لم يؤثر على رغبة الجماعة فى الهدف نفسه الذى سعى إليه نجيب وعرضوا عليه التنسيق الدورى حتى تحين اللحظة المناسبة غير أن الاخوان عادوا إلى فرض نفس الضغوط التى تشبثوا بها فى سبتمبر ١٩٥٢ مع عبد الناصر ، فما كان من نجيب إلا أن رفضها هو الآخر ، فقد كان الاخوان مصرين على فرض وصايتهم على نظام الحكم القائم .

وعندما تخلى عنهم نجيب بعد ذلك لم يجد الاخوان أمامهم سوى الانجليز الذين لم يكونوا قد رحلوا بعد من مصر .. فقاموا بالاتصال بالسفارة البريطانية ودارت مشاورات بينهم لا ينكرها الاخوان بل يعزون تصرف عبد الناصر اللاحق حيالهم إلى محاولة اقتناص ثمارها عندما قام بحل الجماعة بعد قرارا مجلس قيادة الثورة الذى يقر إنطباق صفة الحزب السياسى عليها ليكمل بعدها مفاوضات الجلاء .

الاخوان إذن هم احد القوى التى خاضت غمار الصراع بين نجيب وعبد الناصر طمعاً فى السلطة ولم يعد رفع شعار الديمقراطية أكثر من ضرورة مرحلية للاعلان عن وجود تلك القوى أو غيرها فى قلب هذا الصراع .. وقد كان الاخوان أكثر من غيرهم فى حاجة إلى رفع هذا الشعار بعد أن حاولوا الوصول إلى السلطة عبر التحالف مع تنظيم الاحرار واخفقت محاولاتهم كما رأينا لأنهم بالغوا فى تقدير الثقل السياسى للجماعة .. وفى النهاية لم يستطع الاخوان الاستمرار فى هذا الصراع طويلاً فبعد أن نجح عبد الناصر فى تحييدهم مؤقتاً حتى يتخلص مجلس قيادة الثورة من الرئيس نجيب لم يكد يمضى عام ١٩٥٤ حتى تمكن عبد الناصر من الايقاع بهم .

استمرت قضية الديمقراطية بعد أزمة مارس ١٩٥٤ فى اغراء العديد من التيارات والقوى السياسية إلى جانب الانتليجنسيا على ادانة الثورة وعبد الناصر بتصفية تلك القضية منذ ذلك التاريخ ، ولم يتوقف احد ليتساءل : ومن كان مع الديمقراطية ليتمسك بها إذا ما آلت السلطة إلى غيره ؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل تعود بنا إلى فقر الأصالة النظرية فى الفكر السياسى العربى .. فالديمقراطية لم يجرى فهمها طبقاً لشروط تبلورها التاريخى فى مجال ثقافى مغاير يقتضى أن تكون الديمقراطية خياراً جماهيرياً لا يمكن الخروج عليه أو النيل منه حيث لا محل لذلك التساؤل الذى فرضته شعارات الديمقراطية المرفوعة على القمة دون اساس يعصم من

الانقلاب عليها فى وقت من الاوقات . ويصبح هذا الفقر النظرى جانباً من اللامفكر فيه لانه هناك كثير مما تم السكوت عنه وخلطه بغيره فى تاريخنا حتى يلقى بظلاله على تلك المرحلة !

ولعل ما يشهد على ذلك الفقر هو ما اشار الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل به على السادات فى خطابه امام مجلس الأمة بعد معركته مع من اسماهم بمراكز القوى فقد طلب منه طبقاً لرواية هيكل أن يتفادى الحديث عن تفاصيل الصراع ويجعل من الديمقراطية محور خطابه .. وقد فعل السادات وكأن الديمقراطية هبه ينعم بها الحاكم على المحكومين .. واصبح منذ ذلك التاريخ (١٥ مايو ١٩٧١) يجرى التأريخ لعودة الديمقراطية كما جرى من قبل التأريخ لتصفيتها فى مارس ١٩٥٤ . ورغم الحصافة التى تمكن بها هيكل من افتتاح حكم السادات بهذه القضية .. حيث حاول الايهام بأن المعركة مرة أخرى كانت بين انصار الديمقراطية ودعاة الحكم الأوتوقراطى ولم تكن بين خصوم يسعى كل طرف منهما إلى اقتناص السلطة .. ورواية هيكل يؤكدها موقف السادات وانصار على صبرى من قضية الوحدة الثلاثية بين مصر وكل من سوريا وليبيا .. ورغبة السادات فى الانفراد بقرار البت فى هذه القضية فضلاً عن المبادرة التى تقدم بها إلى الامم المتحدة لاعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية منفرداً ودون مراجعة احد كل هذا كان ينفى اصالة ذلك الشعار الذى رفعه السادات خلال تلك المرحلة لتتأكد ضرورة اعادة النظر فى عدد من الوقائع التاريخية المسكوت عنها حتى يتكشف لنا لماذا اتسمت المطالبة بالديمقراطية بهذا الفقر والمناورة على الجماهير بهذا الشعار .. وكيف ان الأمر يكاد يكون طبيعة للصراع الدائر على السلطة فى مصر وإنه لم يختلف كثيراً من ١٩٥٤ إلى ١٩٧١ إلا على مستوى الشعارات حيث جرى التخلص من جميع الخصوم حسب منطق واحد لا يعترف إلا بالقوة فى المرتين مع عبد الناصر باسم حماية الثورة ، ومع السادات باسم الدفاع عن الديمقراطية .. وسوف نحاول أن نعرف لماذا يتكرر نفس الاسلوب عند الصراع على السلطة باستكمال وقائع ما جرى فى مارس ١٩٥٤ وكيف اضطر جمال عبد الناصر فى لحظة إلى عرض تصفية الثورة وعودة الجيش إلى الثكنات !

لقد كان عبد الناصر يشعر بإنتماء الثورة إليه لأنه أول من فكر ونشط لتكوين تنظيم الاحرار الذى قام بتفجيرها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لكن لضرورات تنظيمية

واسباب سياسية وقع الاختيار على اللواء نجيب لتقديمه إلى الجماهير بوصفه قائد الثورة حتى يكتب للثورة أكبر قدر من النجاح واكتفى عبد الناصر القائد الفعلى فى كثير من المواقف بدور الوسيط بين ارادة نجيب وارادة قيادة التنظيم التى أصبحت فيما بعد تمثل مجلس قيادة الثورة ، وقد اضطر عبد الناصر إلى احتمال هذا الوضع على مضض حتى نشبت أزمة مارس ١٩٥٤ ليتخلص من محمد نجيب ويتسلم السلطة رسمياً . ولم تكن شخصية جمال عبد الناصر هى تلك الشخصية التى ترضى بدور الوساطة ولكنه كان ينتظر اللحظة المواتية التى تستقر فيها اوضاع الثورة ، غير أن انتظاره لم يطل بعد أن اشتد التنافس بين نجيب ومجلس قيادة الثورة حتى أن عبد الناصر لم يعد يستطيع أن يخفى حنقه على غير المقربين منه فيذكر فتحى رضوان الذى كان آنذاك وزيراً للدولة : « كنت جالساً إلى جوار عبد الناصر فى نادى السيارات بعد أن تناولنا العشاء ، على شرف الرئيس السورى شكرى القوتلى وكان الرئيس محمد نجيب يجلس فى الطرف الآخر من الدائرة التى توزع فيها الضيوف والمضيفون .. فنظر إليه « عبد الناصر » طويلاً ثم قال : إننى لم أعد أطيق النظر إلى وجه « مطر » . ولم أكن أعرف أن المقصود باسم « مطر » هو الرئيس محمد نجيب . فسألت بسذاجة وسلامة نية « .. ومن هو مطر » ؟ . فضحك « عبد الناصر » ضحكة خالية من البهجة وقال : « إذن أنت لاتعرف .. إنه نجيب وبقدر ما كنت احبه واثق فيه .. اصبحت لا أقوى على مجرد النظر إليه » (*) .

هكذا بلغ الحال بعبد الناصر أن اصبح لا يحتمل النظر إلى نجيب ولم يكن وراء ذلك فحسب كم الخلافات الهائل الذى صار يباعد بين مواقعهما ولكن كان ينضاف إليه شىء آخر على قدر كبير من الأهمية لم يكن من السهل اكتشاف تأثيره فجذور الكاريزما السياسية التى حققها عبد الناصر خلال حكمه كانت تحول دون استسلام عبد الناصر لدور الرجل الثانى امام الجماهير بينما هو المسؤول الفعلى عن قيام الثورة كما أكد أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » الذى يبدو من تفاصيله حرص السادات على امتداد صفحات الكتاب ان يرضى ذلك النزوع إلى الزعامة لدى جمال عبد الناصر .

ولعلنا إذا ما عدنا إلى يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين التى اعدها

* فتحى رضوان ـ مرجع سابق ـ ص ١٩٣

الكاتب محمد حسنين هيكل .. وهى تلك اليوميات التى تحمل إلينا مباشرة ماعن لعبد الناصر ذكره عمداً أو عن غير عمد نعثر على ما يكشف جذور تلك الكاريزما .. فبعد صفحات طويلة يقص فيها علينا وقائع حرب فلسطين وتضحيات الجنود المصريين مقابل عبث القيادة وقلة اكتراثها يقول عبد الناصر فى احدى تلك اليوميات : « لقد عاهدت نفسى إننى لو كنت مسؤولاً فى يوم من الايام فى بلدى فسوف افكر الف مرة قبل أن ادفع بجنودنا إلى الحرب .. لن ادفعهم إليها إلا حيث لا يكون مفر .. حين لا تكون هناك وسيلة أخرى غيرها ... حين يكون شرف الوطن مهدداً وكيانه فى مهب العواصف وما من شىء ينقذه إلا نيران المعركة » (*) .

مثل هذه الكلمات التى تعكس فى اعماقها نزوعاً إلى السلطة لا يمكن فهم ابعادها إلا بإستعادة فقرة أخرى من اليوميات تتحدث عن الاصابة التى تعرض لها عبد الناصر خلال احد المعارك نتيجة اطلاق النار عليه .. يقول : « وامسكت الشظايا الممزقة التى كانت مستقرة فى صدرى ووضعتها فى راحة يدى ورحت أتأملها ... وحين سألت نفسى : ماذا كان يمكن ان يحدث لو ان الأمر جرى على العكس .. لو ان الرصاصة حينما اصطدمت بالجدار المصفح للحمالة وانفصلت ، كان الغلاف هو الذى طاش وكانت الرصاصة نفسها هى التى اتجهت إلى صدرى » (**) .. ان هذه الفقرة تختلف دلالتها إلى حد كبير إذا ما عرفنا ان هذه اليوميات لم تعد للنشر إلا فى عام ١٩٥٥ بعد ان استقرت السلطة فى يد جمال عبد الناصر بالرغم من انها لم تنشر إلا بعد نحو عشرين عام من اعدادها .

كان عبد الناصر يشعر فى قرارة نفسه إنه جاء ليخلص مصر مما عانت منه خلال العهد الملكى وقد زادت نقمته على الاوضاع التى كانت سائدة بعد هذه الحرب التى خاضها فى فلسطين دون أن يدرى اهداف قيادته وكما يذكر أنور السادات فإن الميلاد الحقيقى لتنظيم الاحرار لم يتحقق إلا بعد عودة جمال من حرب فلسطين وقد اكتمل تصوره عن دور التنظيم وتحركه وقيادته له ولم يكن عبد الناصر فى حاجة إلى إقناع زملائه داخل التنظيم بزعامته .. ولكنه كان فى حاجة إلى ذلك بالنسبة للجماهير حال

---

* محمد حسنين هيكل ـ يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين ـ الوطن العربى ـ باريس ـ ص ٥٦
** المرجع السابق ـ ص ٥٣

قيام الثورة ، نظراً لصعوبة تحقيق هذا الهدف لاعتبارات تنظيمه فرضت اختيار رتبة كبيرة فى الجيش لهذه المهمة فى البداية من أجل نجاح الثورة . بيد أن عبد الناصر ما كان ليسمح بإستمرار الوضع الاستثنائى وقد بدأ محمد نجيب يجنى وحده ثمار التأييد الشعبى كما أكد ذلك جمال سالم عندما اطلع عدد من الوزراء المدنيين على دواعى قبول استقالة محمد نجيب فى مجلس قيادة الثورة .. فقد قال : « اننى دعوتكم لاطلعكم على اننا قررنا - للأسف الشديد تنحية نجيب .. فانه لم يعد ممكناً احتماله .. ولعكم تذكرون جميعاً إننا ابرزناه ، وقدمناه على انفسنا ، حتى لم يعد احد فى مصر يعرف من قادة الثورة سواه » (*) .

كان ذلك إذن من بين الاسباب التى عجلت بالصدام بين عبد الناصر ونجيب فقد بدأ الاخير يحصد من مقومات الزعامة التاريخية التى اعد لها عبد الناصر ورفاقه منذ قيام الثورة ما يمكن ان يهدد وجودهم .. بل هو ما وقع بالفعل فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ عندما اضطر عبد الناصر إلى مطالبة مجلس قيادة الثورة بتصفيتها وعودة الجيش إلى الثكنات للخروج من ذلك المأزق .. إن دور العامل السيكولوجى لا يمكن تغييبه فى هذا الصراع .. بل هو جزء اساسى من بواعث الصراع يحرض على استخدام العنف والقوة فى الاطاحة بالخصوم .. وهو ما قام به عبد الناصر من منطلق الولاية على الثورة بعد ذلك فنمط الزعامة الكاريزمية التى سعى إلى تمثلها تقتضى دور نشط للعامل السيكولوجى بصرف النظر عن نسبة الوعى به فهو يمثل مجال التفاعل بين تلك الزعامة والجماهير .. وسرعان ما يكون رد فعله مفاجىء وعنيف إذا ما تعرض لإستفزاز ، على نحو ما حدث عندما وجد عبد الناصر ان نجيب قد استولى على شعبية كانت مقدرة له .. ولعل هذا ما يفسر موقفه الرافض لحل الاحزاب كما يذكر نجيب نفسه فى مذكراته ثم وقوفه وراء حل جماعة الاخوان بعد ذلك عندما اقتضت ضرورة تأمين السلطة . فقد كان هذا ما يشغل عبد الناصر كما شغل خصومه ايضاً كل حسب طبيعته واستعداده .

ويكشف الفصل الأخير من أزمة مارس ١٩٥٤ كيف تصرف عبد الناصر بشخصيته السابقة فى مواجهة الخصوم فبعد اضطرار مجلس قيادة الثورة للتراجع عن

* فتحى رضوان - مرجع سابق - ص ٣٨

قبول الاحتجاج الشعبى وتأييد بعض الوحدات العسكريه كان على عبد الناصر ان يعد نفسه للحظة الصدام القادمه لكنه كان فى موقع من خسر الرهان - على الاقل مرحلياً - فى تلك الفترة ويتعين عليه ان يظهر استجابة لهذا الوضع دون أن يؤثر ذلك على حريته فى المناورة واتخاذ القرار وقد تمثلت الاستجابه السابقة فى القرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة فى ٤ مارس ١٩٥٤ وكان فى مقدمتها الاعلان عن تشكيل جمعية تأسيسيه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ تكون العضوية فيها عن طريق الاقتراع المباشر وكان ذلك بمثابة استئناف للحياة السياسية على اساس من الديمقراطية . كما تضمنت تلك القرارات إلغاء الرقابة على النشر بدءاً من ٦ مارس .. وفى توقيت مقارب لتلك القرارات اعلن الإجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة ومجلس الشعب فى ٨ مارس اسناد رئاسة مجلس قيادة الثورة والوزراء إلى رئيس الجمهورية محمد نجيب ولم يكن هذا بالوضع اليسير على جمال عبد الناصر الذى بدا مضطراً إليه لإستقطاب تأييد الجماهير وتعاطفهم وهو ما حدث بالفعل بعد ٦ مارس حتى تورط عبد الناصر وعدد من اعضاء مجلس القيادة المعتدلين تحت تأثير نشوة التأييد الجماهيرى فى الدعوة إى تحول مجلس قيادة الثورة إلى حزب سياسى فى ظل نظام ليبرالى حر تحت اسم الحزب الجمهورى أو الأشتراكى الجمهورى . إلا ان هذه الدعوة لم تلقى ترحيباً من طرف الاحزاب السياسية السابقة التى تم حلها .. حيث وقفت بالمرصاد لهذه الدعوة واتهمت مجلس قيادة الثورة بحل الاحزاب حتى يتيح لنفسه الإستيلاء على قواعدها الشعبيه بإعتبار الحزب الذى يزمع تشكيله هو حزب السلطة .. الأمر الذى أدى إلى صرف النظر عن تلك الفكرة حتى اعلن نجيب فيما بعد انه لا تفكير على الاطلاق فى تكوين حزب باسم الثورة قاطعاً الطريق على خصومه امام الجماهير لإنه كان يتشكك فى نوايا هذا الحزب تجاهه .

فى تلك الفترة بدا نجيب محافظا للغايه لا يفكر إلا فى الكيفيه التى يستطيع بها إستعادة نفوذه كاملاً فى مواجهة اعضاء مجلس قيادة الثورة بعد التحول الذى طرأ على توجها تهم .. فقد صار نجيب معنياً بعودة الاحزاب استثمارا لهذا المناخ من جهة واستغلالاً له فى ضرب خصومه والدعوة إلى انتخابات رئاسة تسمح له من جهة اخرى بالإنقلاب على قرار تعيين مجلس قيادة الثورة له . وبالمقابل فقد تراجع المجلس عن كثير من مواقفه بعد قرارات ٤ ، ٨ مارس كان اهمها موافقته على تقليص صلاحياته

إلى حد قبول مشروع نظام الحكم الذى تقدم به مجلس الدولة ، وينص على تخلى المجلس عن اعمال السيادة والاكتفاء بتعيين وعزل الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية وقبول إلغاء الاحكام العرفية التى كان قد تقرر اللجوء إليها لحماية المكتسبات الثورية .. ، وكان جمال عبد الناصر كما ذكرنا يساير تلك الاوضاع على مضض وكأنه كان ينتظر لحظة الصدام وصورة مجلس القيادة ليست كما كانت عليه فى السابع والعشرين من فبراير حتى ينتزع من نجيب ما حصل عليه من تأييد مغتصب .. لكن عبد الناصر لم يعد يحتمل مواجهة تدهور الوضع داخل قيادة الثورة إلى هذا الحد فبادر فى اجتماع مجلس قيادة القورة يوم ٢٥ مارس إلى دخول رهان حاسم يدفع فيه بالتطورات المحتملة لهذا الوضع إلى حدودها القصوى .. حيث ثبت لمؤيدى الديمقراطية - إسمياً - وهو منهم ، أنه يستحيل التعايش مع الوضع الجديد حيث يقتصر وجود مجلس قيادة الثورة على الحضور الاسمى دون فاعلية فى الحياة السياسية ، فى الوقت الذى لم تسمح فيه التشريعات الجديدة التى قبلها نجيب دون معارضة بمنح الاحزاب حق المشاركة فى انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر إجراؤها فى يونيو ١٩٥٤ مما دفع عبد الناصر إلى اقتراح حل المجلس وتصفية الثورة وعودة الجيش إلى الثكنات وكان فى هذا الموقف يعلن فراغ صبره ويستبق النهاية التى لا محالة واقعة بالسعى دفعة واحدة إليها . لكن عبد اللطيف البغدادى كان له اقتراح آخر يقضى بالغاء القرارات التى اعلن عنها فى ٥ مارس وعودة الثورة إلى خطها السابق وكانت الاغلبية مع الاقتراح الذى تقدم به عبد الناصر اعتقاداً منها إنه الخيار الديمقراطى بالرغم مما كان ينطوى عليه من تعسف حيث رفض عبد الناصر اللجؤ إلى حلول الوسط وأصر على الاختيار بين الإقتراحين لينتهى الاجتماع وقد تم الاتفاق على ترجيح الاقتراح الذى تقدم به ولتعلن النتائج التالية .. صرف النظر بصفة نهائية عن تشكيل حزب باسم مجلس قيادة الثورة .. ثم السماح فى المقابل بعودة الاحزاب وحرية تكوينها .. وكان ابرز قرارات الاجتماع هو حل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يوليو ١٩٤٥ وانتخاب الجمعية التأسيسية التى تتولى السلطة وتنتخب بدورها رئيس الجمهورية فى اول انعقاد لها .

تلك النهاية الدرامية التى اختار عبد الناصر عمداً ان يصل بالصراع فيها إلى ذروته .. فلا يستمر معلقاً بدون نهاية ، نجحت بالفعل فى قلب الأمور رأساً على عقب .. كما سنلاحظ - فعوض ان توضع قرارات ٢٥ مارس موضع التنفيذ ، تم

الانقلاب عليها بصفة مطلقة لينفتح الطريق امام عبد الناصر لتكريس تلك الزعامة الكاريزمية التى كان يمتلك مقوماتها كاملة . لقد فاجأ الجميع بهذه النهاية فبينما خلفت قرارات ٢٥ مارس موقفا متضارباً داخل مجلس قيادة الثورة لم تستطيع خلاله الاغلبية التى ايدت اقتراح عبد الناصر أقناع الاقلية بجدوى هذا الاقتراح فقد كان عدد منها لا زال متحفظاً على كلا الاقتراحين ما طرحه عبد الناصر وما طرحه عبد اللطيف البدادى لكنه عند الاختيار بينهما ايد الخيار الديمقراطى .. على الجانب الآخر فإن القوى السياسية ممثلة فى الوفد والاخوان والتنظيمات الشيوعية والنقابات العمالية . التى كانت تمارس دوراً نشطاً على هذه الساحة فى تلك الفترة . لم تكن مهيأة بما يكفى لاستيعاب المبادرة التى قام بها عبد الناصر .. فالقطيعة بين الثورة والوفد لم يكن من السهل القفز على آثارها .. اما الاخوان فبعد الضربة التى وجهتها الجماعة إلى مجلس قيادة الثورة بالضغط وسط الجماهير فى مظاهرات ٢٧ فبراير لاعادة محمد نجيب وانتهاز عبد الناصر فرصة الاتصال الذى جرى بين الاخوان والسفارة البريطانية وقيامه بأعتقال عدد منهم والزج بهم فى السجون رداً على اتصالهم بنجيب فى ديسمبر ١٩٥٣ ، ولم يكن هؤلاء بطبيعة الحال من موقعهم داخل السجون اكثر قدرة من غيرهم على مواجهة تلك التطورات .. أما موقف التنظيمات الشيوعية منها فقد كان موقفاً محايداً فلم تكن تثق بكلا الطرفين - نجيب او مجلس قيادة الثورة - فضلاً عن وجود عدد كبير من قياداتها داخل السجون مما اعاق اى تحرك من جانبها كما انها القوى الوحيدة التى كانت ترى ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته بما يتضمنه ذلك من رفض لكافة اشكال الحكم العسكرى ولو اقتصرت على وجود عسكرى على رأس السلطة. كان محمد نجيب او غيره فقد كانت تلك التنظيمات تطالب بالانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية وبالتالى فقد حكمت على نفسها بالعزلة عن تلك التطورات .

القوى الوحيدة التى لم يلتفت إليها من قبل فى هذا الصراع والتى غيرت كثيراً من نتائجه إلى جانب الجيش كانت هى النقابات العمالية التى استطاعت ان تكون نقطة التحول الحقيقى التى أوقفت سريان قرارات ٢٥ مارس وانقذت فى ذات الوقت احلام عبد الناصر فى الزعامة والتى كادت تتلاشى فى لحظة .. ولعل دور النقابات العمالية فى هذا الصراع وتدخلهم لتأييد الثورة فى الوقت المناسب لا يقل عن دور الجيش فى هذا الصراع بل لعله يفوقه على المستوى المعنوى بالنسبة لشخصية لها المواصفات التى تحدثنا عنها لدى عبد الناصر .. كانت تحتاج إلى مثل هذا التحرك من قبل

الجماهير حتى ينضج نموذج الزعامة التى صارت تمثله فيما بعد .

ولكن لماذا قامت نقابات العمال بهذا التحرك الذى أدى إلى احباط قرارات ٢٥ مارس ؟.. ولماذا بدأ عمال النقل والمواصلات الاضراب ؟ وما دلالة ذلك ؟ .

تلفت التطورات التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة الإنتباه إلى تحرك تلك الفئة فلم يكن اضراب العمال أو احتجاجهم على هذا النحو الذى حدث بالشيء المألوف فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية كما انه كان من المتعذر فى تلك الفترة المبكرة من تاريخ الثورة تأطير العمال سياسياً ؛ بحيث يعطى تحركهم تلك النتائج كما ان رجال الورة لم تكن لهم سابق خبرةفى التأطير السياسى للجماهير فى الوقت الذى كانوا انفسهم فى حاجة إلى الخبرة السياسية التى تختلف عن الخبرة التنظيمية التى اكتسبوها خلال الاعداد للثورة وهو ما يمكن ان نستدل عليه من رواية انور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » عن التشكيل الشعبى الذى اعتبر نفسه مسؤولاً عنه بحكم وجوده خارج الجيش فى الوقت الذى كان فيه السادات معزولاً عن تنظيم الاحرار وما يجرى داخله من تطورات ولم يرد ذكر هذا التشكيل : إلا خلال تلك الفترة قبل عودة السادات إلى الجيش بل انه سرعان ما يعترف بالصعوبات التى تواجه التنظيم على هذا الصعيد فيما بعد حتى كانت تجربة خوض انتخابات نادى الضباط بمثابة اختبار لمدى جدوى التحرك فى ظل غياب القاعدة الشعبية الفعلية والأكتفاء بحالة الإستياء والرفض العام .

لهذا فإن تدخل مجلس قيادة الثورة لتنفيذ الاضراب الذى قام به عمال المواصلات يبدو تكنيكاً يخرج على نطاق الرؤية العسكرية التى تحكم العديد من تحركاتهم .. بل ان ترتيب هذا التحرك لم يكن مضمون العواقب فى تلك المرحلة بالرغم من وجود ممثلين لتلك النقابات داخل هيئة التحرير وتداول فكرة الاضراب فيما بعد بينهم .. لكن عملية التنفيذ التى تمت بنجاح منقطع النظير تكشف عن الاسباب التى دفعت العمال إلى هذا التحرك .. فقد كان سقوط الثورة بالنسبة لهم يعنى تلاشى العديد من الحقوق والمزايا التى حصلوا عليها عبر إعادة تنظيم قوانين العمل وحصول العمال على حق تكوين الاتحادات النقابية التى تزيد من فاعلية وتأثير العمل النقابى فضلاً عن الحصانة التى اعطتها الثورة لصغار العمال ضد اجراءات الطرد والفصل التعسفى وهو ما لم يكن معمولاً به قبل مجيء الثورة .. لهذا فإن اضراب عمال وسائل المواصلات كان دفاعاً فى

الاساس عن مصالحهم التى تعرضت للتهديد بالاعلان عن قرارات ٢٥ مارس والتى لم يكن هناك مناص من المضى فى تنفيذها بعد ان أدرك جمال عبد الناصر وعدد غير ضئيل من مجلس قيادة الثورة انه يتعذر عليهم البقاء فى السلطة فى الوقت الذى تضغط فيه قوى سياسية مختلفة من اجل تخليهم عنها وعودتهم كقادة للجيش إلى ثكناتهم ، مستغلة فى ذلك التأييد الشعبى الذى حصل عليه الرئيس نجيب بعد انفجار الصراع بينه وبين مجلس قيادة الثورة .

وفى بداية الدعوة إلى الاضراب الذى تم فى يوم ٢٨ مارس ١٩٥٤ كان فى مقدور الرئيس لا سيما وان القوى العمالية التى كانت وراء الاضراب لم تكن قد استطاعت بعد حتى هذا التاريخ تمديد نطاقه فى الوقت الذى اشار بعض المقربين من نجيب عليه بإقالة الوزراء وإلقاء القبض على اعضاء مجلس قيادة الثورة لتأمين تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى ٢٥ مارس لكن نجيب الذى بدا مترددا إزاء اى تصرف من شأنه هز صورته امام الجماهير رفض اتخاذ اية اجراءات قبل استطلاع الامر .. والتقى خلال تلك الفترة بخالد محى الدين احد ابرز المؤيدين لقرارات ٢٥ مارس واعادة الديمقراطية واستفسر عن حقيقة التحركات التى يقوم بها اعضاء مجلس قيادة الثورة وما إذا كانت هناك ضرورة لاتخاذ قرار يحمى ما تم الأتفاق عليه فى ٢٥ مارس فأجابه خالد محى الدين : « إن جمال عبد الناصر واعضاء المجلس فى حالة انهيار تام » (*) .. لكن الاضراب سراعان ما امتد ليشمل اقاليم الجمهورية الواحد تلوا الآخر لتصاب كافة انحائها بالشلل والعزلة بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ المصرى الحديث وهو ما لم يكن يتوقعه جمال عبد الناصر على حد تعبير خالد محى الدين فقد كانت كافة المؤشرات تنذر بنهاية الثورة ونجاح نجيب فى حسم الصراع لصالحه وكان الوقف ـ كما قلنا فى البداية ـ ابلغ مما يمكن ان تعبر عنه الدموع لقد وجد مؤسس تنظيم الضباط الاحرار الذى قاد الثورة وخطط لها ان عليه ان يترك الساحة قسراً معترفاً بنهاية الدور الذى قام به دون ان يكون له حق اختيار النهاية .. كاد عبد الناصر نافد الصبر الذى اضطره تأزم العلاقة مع نجيب إلى اقتراح تصفية الثورة ان يفقد الأمل فى العودة مجدداً للسلطة بعد ان علم ان اسلحة الجيش ليست جميعها تساند استمرار مجلس

---

* الدكتور عبد العظيم رمضان ـ عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ـ روز اليوسف القاهرة ١٩٧٦ ـ ص ٢٠٩ .

قيادة الثورة ، وان بينها من يدعم نجيب او على الاقل يسعى جاهداً للتقرب إليه على حساب الثورة ومجلس قيادتها .

فما ان وقع اضراب عمال المواصلات حتى كانت دفة الأمور قد انتقلت إلى يد عبد الناصر مرة أخرى وصار لانصاره من الجيل الثانى لمجلس القيادة وتنظيم الاحرار دوراً مؤثراً فيما بعد حيث تمكنوا من اجهاض اى محاولة من جانب خصوم الثورة للانقضاض عليها فى هذا الوقت الحرج الذى استمر فيه الاضراب إلى يوم ٣٠ مارس ولم يتم انهاؤه إلا بعد ان تم الرضوخ لقائمة من المطالب التى تضمنت الاصرار على بقاء مجلس قيادة الثورة واستمراره فى اداء مهامه .. وعدم السماح بعودة الاحزاب مرة أخرى .. على أن أهم هذه القرارات كان الدعوة إلى قيام هيئة تمثيلية من النقابات والاتحادات والمنظمات الاهلية تشارك مجلس قيادة الثورة فى اتخاذ القرار .. وهو ما يؤكد استقلال هذه الحركة عن توجيه مجلس قيادة الثورة وان كانت قد تعرضت فيما بعد للاستيعاب .

على أى حال فقد كانت تلك النهاية المفاجئة التى قلبت الأمور رأساً على عقب هى بداية النهاية بالنسبة للرئيس نجيب وصراعه مع جمال عبد الناصر .. فقد ابقى عليه مجلس قيادة الثورة فى موقعه مجرد واجهة لا يفكر احداً فى الصدام معها لكنه كان معزولاً عن ممارسة اية سلطات حيث تولى عبد الناصر رئاسة الوزراء حتى تم التخلص منه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بعد استقرار الاوضاع وتراجع شعبيته إلى حد كبير .. ولم يكن موقف كلا الطرفين مثيراً للدهشة فقد قبل نجيب الاستمرار رئيساً للجمهورية فى ظل سيطرة كاملة لمجلس القيادة على السلطة فيما تلاشت تقريباً المطالبة بالديمقراطية .. أما عبد الناصر ورفاقه فلم يجدوا صعوبة فى الإبقاء على نجيب رغم حدة الخلافات معه منذ البداية ، لان ذلك كان من مقتضيات تأمين السلطة ثم ما لبثوا ان تخلصوا منه فى اللحظة المناسبة .

لم تكن احداث مارس ١٩٥٤ ، إذن انقلاباً على الديمقراطية كما اراد البعض ان يصور .. كما لم يكن ما سبقها تعبيراً عن الممارسة الديمقراطية السليمة فى عهد نجيب او قبله حتى يقع الانقلاب عليها .. ما حدث لم يزد على محاولات مختلفة لإقتناص السلطة تملأ خطابها السياسى بتلك الشعارات او غيرها مما يخدم مطامحها وهى على استعداد لاسقاط نفس الشعارات فى موقف آخر وتبنى غيرها !

وعندما واجه عبد الناصر خيار تصفية الثورة التى حلم بها منذ حرب فلسطين بعد أن خرجت إلى حيز الوجود وانجزت مهام التحرر الوطنى كان فى حالة اقرب الى الانهيار وهو يرى نجيب لا يكتفى بالرئاسة التى منحت له والشعبية التى حصل عليها ولكن يتطلع إلى مصادرة سلتطهم وحقهم فى توجيه الثورة التى قاموا بها . كان عبد الناصر يعتقد ان الثورة حالة من حالات التأميم ولم يكن بمفرده يعتقد ذلك بل شاركه هذا الاعتقاد اغلبية اعضاء مجلس قيادة الثورة فى الوقت الذى اعتبرهم فيه الساسة القدامى مجموعة من المغامرين .. ولنتأمل ما قاله عبد الناصر فى خطاب له يوم ٢٨ مايو ١٩٥٤ .. أى بعد اقل من شهرين على عودة مقاليد الامور مرة أخرى إلى مجلس قيادة الثورة بالرغم من الرئاسة الأسمية لنجيب والتى استمرت فى اعقاب الأزمة ـ كما ذكرنا ـ يقول عبد الناصر : « قلنا لهم إذا اردتم أن تتعاونوا مع الثورة .. إذا اردتم أن تعملوا من أجل الشعب فيجب أن نقضى على الاستعمار ويجب أن نحطم الاقطاع . فإن الاقطاع اذا كان يمثل شيئاً فى هذا الوطن فانما يمثل الاستعباد بأبشع صورة ولا يمثل الحرية أبداً .. فلا معنى لحرية فلاح تحت يد اقطاعى .. مهدد فى رزقه مهدد فى اقواله مهدد فى بيته .. لا معنى لحرية فلاح لا يستطيع ان يقول ما يريد لا معنى لحرية فلاح غير مطمئن على رزقه وغير مطمئن على نفسه . قلت لهم نريد ان نحطم الاقطاع ونريد ان نحدد الملكية .. قلنا لهم نريد ان نقضى على الفساد وعلى سيطرة رأس المال على الحكم . ولكنهم كانوا معنا مخادعين مضللين كما كانوا معكم لم يقبلوا أبداً بل لم يؤمنوا أبداً بحرية الفرد .. بل لم يؤمنوا أبداً بأن الفرد الذى يقع تحت سيطرة الاقطاع يفقد حريته .. لكنهم يؤمنون بالحرية الزائفة » . لم تكن الثورة قادرة على حماية نفسها فى مواجهة الاقطاع الذى كان يعزز النظام السياسى السابق إذا ما عاد رموزه إلى الحكم مرة أخرى وبرغم ان دور الجماهير وفئة العمال تحديداً هو الذى ساعد على انقاذ الثورة واستطاع حسم المواجهة لصالحها منذ ٢٧ مارس ١٩٥٤ إلا أن مجلس قيادة الثورة اصر على وصايته عليها من باب المواجهة مع الاقطاع وتصفية الصراع مع القوى التى يساندها .. بل لعل بروز هذا التأطير للصراع بحيث يبدو : ثورة فى مواجهة رجعية .. وعمال وفلاحين فى مواجهة إقطاع لم يكن قائماً بهذا القدر من الوضوح الذى

عبرت عنه كلمات عبد الناصر حيث تجد انه فى اعقاب الأزمة مباشرة وفى يوم ٣١ مارس تحديداً وصف الوضع السياسى والحياة الحزبية فى مصر قبل قيام الثورة قائلاً : « كان فى البلد ١٨ مليون ليس لهم حزب والباقى اما مخدوعين ، وإما مغلوبين على امرهم أو مضللون وكان الساسة بيتحكموا فى لقمة العيش يحرمونها على من يرفع صوته ويحاربونه فى رزقه ليضمنوا سكوت الجميع عن الظلم والاستعباد .. والاستغلال .. لذلك كانت بلادنا ضعيفة مغلوبة على امرها إلى أن قامت الثورة » .

شيئاً فشيئاً اذن حاول جمال عبد الناصر أن يؤسس لقطيعة كاملة مع هذه القوى اخذت تنضج بمرور الوقت .. فلم يكن قادراً على خوض صراع مماثل فى أى وقت من الاوقات مرة أخرى .. لهذا لم تعد الديمقراطية هى الديمقراطية السياسية التى تطالب بها تلك القوى ولكن ثمة ديمقراطية اجتماعية تسبق غيرها وتتقدم عليه لتحقيق الديمقراطية السياسية وهو ما سيحاول ان يتذرع به عبد الناصرمنذ تلك الفترة للمماطلة فى تحقيق أى تقدم فى اتجاهها .

وفى عيد الوحدة وبعد نحو عشر سنوات على ذلك التاريخ وقف عبد الناصر يقول : « الديمقراطية اللى كانت موجودة قبل الثورة ، لما كانت الرجعية تسيطر على اقتصاد البلاد وثروة البلاد كانت هى صاحبة النفوذ وكانت الرجعية هى صاحبة الامتيازات ، كانت الديمقراطية مزيفة ، وكانوا بيقولوا ان فيه حريةً سياسية او فى ديمقراطية سياسية ولكن الاستغلال والاقطاع ورأس المال المستغل قضى على كلمة الديمقراطية اللى قالوها ، وعلشان كدة احنا بنقول لا يمكن بأى حال أن يقال ان هناك حرية إلا اذا توافرت الديمقراطية السياسية الإجتماعية » .

اما نجيب فقد كان على استعداد بعد جلسة مجلس قيادة الثورة العاصفة فى ٢٥ مارس ان يكلف وحيد رأفت أحد ابرز اقطاب الوفد بتشكيل الوزارة الأولى فى حكمه لمحو أثار الضباط الاحرار والانقلاب على الثورة .. بل كان على وشك اعتقال عبد الناصر وبعض اعضاء مجلس قادة الثورة لتأمين قرارات ٢٥ مارس إلا ان خالد محى الدين استطاع ان يحول دون ذلك ، فكان عد الناصر اسبق إلى إقالته فى نوفمبر من نفس العام .

لقد كان تحرير المسكوت عنه فى هذه الأزمة هو الذى سمح لنا ان نكتشف فقر الممارسة السياسية وابتسار كثير من المفاهيم السياسية فى التطبيق وقد ظل ذلك عائقاً منهجياً هاماً فى مواجهة الفهم الصحيح لأزمة كتلك التى وقعت فى مارس ١٩٥٤ .. حيث جرى النظر إلى هذه الأزمة بإعتبارها تاريخاً لانتكاس الديمقراطية فى مصر .. والديمقراطية هنا يقتصر معناها على مجموعة الممارسات السياسية التى انعزلت عن تطورات المجتمع فلم تكن القوى السياسية المختلفة تعبيراً عن قوى إجتماعية فى نفس الوقت فيما عدا الوفد إلى حد ما الذى كان يمثل شريحة من البرجوازية المصرية الكبيرة التى لم تنجح فى غالب الاحيان ان تمثل مصالح الشريحة الدنيا لهذه البرجوازية وبالتالى فإنها فى لحظات التحول الحاسمة خسرت تأييد تلك القاعدة ولعل هذا ما عبرت عنه المحصلة النهائية لإضرابات العمال من ٢٨ ـ ٣٠ مارس ١٩٥٤ . فالذى سمح بالانقلاب على تلك الممارسات الديمقراطية الفوقية لم يكن سوى نفس القاعدة التى كان ينبغى عليها مناصرة الديمقراطية والتى انحازت إلى جانب الثورة وتشبثت بالمتكسبات التى حصلت عليها معها .. إن التطور المشوه للديمقراطية فى مجتمعات عديدة من دول العالم الثالث كما كان الحال فى مصر ، لم يسمح بتحصينها ضد الانقلاب ، كما ان القوى السياسية التى تمسكت بالديمقراطية فى مراحل التحرر الوطنى لم تكن لتنجو من تحمل الآثار السلبية لذلك التحول .. فضلاً عن افتقارها إلى المبادرة التاريخية فى تلك المرحلة حيث كانت جزءاً من النظام القديم وتظل تحمل جانباً من تبعاته .

أما مجموعة الضباط الاحرار التى ينتمى معظم افرادها إلى الشريحة الدنيا من البرجوازية المصرية فلم تكن مؤطرة سياسياً او تحمل مشروعاً محدد المعالم كما اعترف بذلك عبد الناصر فيما بعد .. بل لعل هذا ما دفعه كما دفع غيره للتأكيد فى أكثر من مناسبة على ان النية كانت تتجه داخل التنظيم بعد نجاح الثورة إلى تسليم السلطة إلى حزب الاغلبية والدعوة إلى انتخابات نزيهة واقامة حياة نيابية سليمة . وبالتالى فإن المجموعة التى ادارت دفة الحكم فيما بعد كانت تعى حالة الفقر السياسى التى عليها ولعل هذا كان من اسباب تحاملها على السياسة والسياسيين .. فى الوقت نفسه فإن قيامها بثورة ٢٣ يوليو دون ان يكون لديها مشروع متكامل

كان يمثل نقطة ضعف ملحوظة فى سلوكها السياسى وتخبطها خلال المرحلة الأولى من قيام الثورة قبل ان تتخلى عن الديمقراطية بعد مارس ١٩٥٤ ، لان الديمقراطية فى تلك المرحلة مثلت تهديداً لتلك المجموعة كاد ان يكلفها وجودها .. لم يأتى التخلى عن الديمقراطية إذن فى اطار مشروع ما متجانس ولكن تم الشروع فيه قبل ان يضع جمال عبد الناصر يده على نقطة التحول الحاسمة فى أزمة مارس التى نتجت عن التحرك الذى قام به العمال حتى ان عبد الناصر اعتبر بعدها حركة العمال ثورة جديدة لم تلبث ان اخذت طريقها إلى الخطاب السياسى منذ مايو ١٩٥٤ لتحرص بعدها ثورة يوليو على تأصيل التوجه الاشتراكى لديها كما لاحظنا ذلك فى أعقاب أزمة مارس ، وبروز الحديث عن العمال والفلاحين داخل الخطاب السياسى بشكل مكثف .

الديمقراطية إذن فى الحالتين كانت تتسم بعدم الأصالة ولم يكن فى مقدورها الصمود داخل المجتمع المصرى بتركيبته التى كان عليها قبل وفى اعقاب ثورة يوليو فى ظل صراع شرس على السلطة كانت تفرض فيه الديمقراطية من أعلى .. وبالتالى فقد كان من الممكن اسقاطها من اعلى دون النظر إلى القاعدة الشعبية التى يفترض ان تحمى الديمقراطية تاريخياً ..!

لذلك فإن عبد الناصر الذى خاض فى أزمة مارس رهاناً بالغ القسوة بسبب موقفه من الديمقراطية لم يجد أى حرج فى تصفية موقفه معها بإعطاء الأولوية لما اسماه بالديمقراطية الاجتماعية لكنه بعد سبع سنوات على انقضاء أزمة مارس لم يكن قد تخلص بعد من آثارها الحقيقية.. فقد ظل على تردده .. ماذا يقبل من الديمقراطية ؟

وماذا يرفض ؟! .. يقول عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ : « هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية الغربية ؟ هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية المجردة ؟ وهل المقصود بالديمقراطية اننا نعمل احزاباً ؟ وعندما وضعت هذه الاسئلة وضحتها لحضراتكم . وقلت فى كلامى اننى فى يوم من الايام فكرت فى اقامة حزبين حزب يحكم وحزب يعارض . ولكن فى أى اطار وفى اى نظام اجتماعى ، انى اعتبر اننا فى ثورة . ثورة اجتماعية . الدولة لمن فى الدول الغربية ؟ الدولة لمن فى

الدول الرأسمالية ؛ الدولة لرأس المال . الدولة التى يسمونها دولة ديمقراطية سواء تبادلها هذا الحزب أو ذلك فهى عبارة عن ديكتاتورية رأس المال » .

منتهى التردد فى مواجهة الديمقراطية (اقامة حزبين احدهما يحكم والآخر يعارض) .. منتهى الحسم فى مواجهة السلطة (انى اعتبر اننا فى ثورة ، ثورة اجتماعية)...

ولم ينجح عبد الناصر فى الفكاك من اسر هذه الازدواجية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ .. ولم تكن لتفلح فى تحريره الدموع !!

حافظ الأســـد

العسكر لا يعرفون الدموع

العسكر لا يعرفون الدموع

رغم انه ظل رابط الجأش وهو يخطب للمرة الأولى فى جموع الشعب السورى التى احتشدت امامه فى مشهد مؤثر صباح السبت ٥ ديسمبر ١٩٧٠ ، بعد نجاح الإنقلاب الذى قاده ضد خصمه اللدود اللواء صلاح جديد ونظام الرئيس نور الدين الأتاسى المتحالف معه قبل ثلاثة اسابيع ، إلا ان حافظ الاسد وزير الدفاع ورئيس الوزراء السورى آنذاك ـ لم يستطع ان يغالب الدمعة التى ضاقت بها حدقتيه وهو يخطب قائلاً :

« أيها الاخوة المواطنون

« لقد اردتم ان يكون هذا اللقاء الرائع دليل ثقة متبادلة وتعبيراً عن التلاحم بين قيادة الثورة وجماهيرها فالتقت بذلك ارادتكم مع ارادة القيادة القطرية المؤقتة (لم يكن وقتها قد تولى المنصب رسمياً) لحزب البعث العربى الإشتراكى ، التى اتجهت اليكم منذ بيانها الذى اذيع فى السادس عشر من تشرين الثانى (نوفمبر) والتى وضعت مصلحتكم وارادتكم فى الاعتبار الأول ، لانكم أنتم موضع الأهتمام الأول » .

لم يكن فى وسع أحد وقتها أن يعرف على وجه الدقة ما الذى تكشف عنه تلك الدمعة فى شخصية قائد الأنقلاب الذى عرف بالصرامة والجدية .. أو ماذا تخفى بالطبع !

لقد ظلت هذه الدمعة موضوعاً لكثير من التكهنات والاجتهادات التى بالغت أو تهاونت فى تقدير مغزى ودلالة هذا النوع من ردود الافعال . حتى طوى النسيان تلك الواقعة ولم يذكرها أو يذكر ما صاحبها من أحداث حتى الآن !

– لكن استعادة هذه الوقعة يمكن ان تمثل أحد مفاتيح شخصية الرئيس السورى حافظ الأسد اذا ما جرى وضعها فى سياقها الحقيقى .. فثمة « مسكوت عنه » فى السياسة كما فى النفس البشرية لا ينفك يمارس تأثيره فى كل لحظة على التاريخ اللاحق .

– انشغال الكثيرين بإثبات الواقعة أو نفيها هو بمثابة حرف لها عن سياقها

السليم .. بينما كان من الأجدر ان يكون التساؤل عما يبكى الأسد .. وبالتالى معرفة حقيقة تلك الدمعة .. أو ليس للمنتصر لحظة يبكى فيها تأثراً .. احياناً !؟

- ان هذا ما يمكن ان تكشف عنه وقائع صراع الاسد وجديد الذى كان من المنتظر ان يودى بواحد منهما كى يبقى الاخر ..!

* * *

يعود تارخ الصراع بين حافظ الاسد وصلاح جديد إلى ما بعد أنقلاب خريف ١٩٦٦ . حيث أفرز هذا الأنقلاب الذى قاده الخصمان اللدودان جنباً إلى جنب تقاطباً حاد داخل صفوف القوات المسلحة السورية بين مؤيدى اللواء حافظ الأسد وزير الدفاع - فيما بعد - ومؤيدى الأمين العام المساعد لحزب البعث - وقائد الاركان السابق - الذى تولى منصبه كثانى رجل فى الدولة ، اللواء صلاح جديد . وقد ظل هذا التقاطب طابعاً مميزاً لخصائص المرحلة التى امتدت منذ ذلك التاريخ حتى ١٣ نوفمبر عندما قام كل من الاسد ومصطفى طلابس بالاستيلاء على السلطة التى كاد يقتنصها صلاح جديد لو أنهما قد ترددا فى ذلك بضع أيام .

- وهو ما حرص على تبريره حافظ الاسد فى خطابه الذى وجهه إلى المسيرة الشعبية فى ٥ ديسمبر ١٩٧٠ دون ان يصرح به عندما وصف ما قام به بأنه : « احساساً بالمسؤلية وشعوراً بضرورة وصل ما أنقطع من أواصر الثقة بين الحزب والجماهير ، وبين الثورة والجماهير (إشارة إلى نظام الاتاسى - جديد) وهدم سور العزلة الذى أقامته سلبيات الماضى بين الثورة وجماهيرها ، بادرت قواعد الحزب المدنية والعسكرية إلى وضع برنامج يحقق هذه الاهداف ، وقد عاهدتكم فى بيانها على الوفاء بكل ما تضمنه هذا البرنامج » .

- الرسالة التى اراد الأسد ان يعلن عنها فى خطبته لم تكن تستهدف الجماهير إلا فيما تعلق منها بكشف دوافع الانقلاب اما الجانب الهام منها الذى اكد على توحيد قواعد الحزب المدنية والعسكرية فقد استهدفت به من بقى مؤيدى جديد ضمن صفوف الجيش .. انتهى عصر الصراع بين الجناح السياسى والعسكرى بعد نهاية جديد ولم يعد فى مقدور احد ان يستأنف الماضى مرة اخرى .

- لم يكن الأسد على استعداد لتكرار تجربة السنوات الست القاسية التى كادت

تطيح به بعيداً عن السلطة عندما فرض صلاح جديد سطوته على القواعد المدنية للحزب بينما ظل هو مكتفياً بمنصبه على رأس القوات المسلحة واللجنة العسكرية لحزب البعث حتى وجد نفسه أمام جديد فى صراع على البقاء دفع به إلى دعم نفوذه داخل المؤسسة العسكرية لتعويض عزلته فى انتظار اللحظة المناسبة .

- لقد ظهر واضحاً منذ إنقلاب ١٩٦٦ انه قد نمى لدى العلويين تطلعاً إلى انتزاع السلطة من السنة فى سوريا بعد ان زاد نفوذهم داخل كل من المؤسسة العسكرية والحزب . لكن السنة وفى مقدمتهم الرئيس نور الدين الاتاسى كانوا يعولون على تأجج الصراع بين الاسد وجديد وصعوبة ان ينفرد اى منهما بالسلطة فى وجود الآخر ، قبل ان ينحاز نور الدين الاتاسى لنائبه فى الأمانة العامة للحزب عندما بدأ حافظ الاسد يعزز قبضته على مقاليد الحكم فى سوريا .

- جانباً هاماً من الصراع بين الاسد وجديد يعود إلى رغبة كل منهما فى الانفراد بتأييد الطائفة العلوية وهذا من بين العوامل التى اضافت إلى شراسة الصراع بينهما فلم يكن انقسام الطائفة على نفسها فى صالح اى منهما . لانه كان يدفع كل طرف منهما إلى بناء تحالفات خارج نطاق طائفته كما فعل الاسد فى تحالفه مع طلاس السنى ، وصلاح جديد فى تحالفه مع الاتاسى .

- حدث ذلك بشكل سافر ودون مواربة بعد حرب ١٩٦٧ التى خسر فيها الجيش السورى هضبة الجولان حيث لم يخفى جديد انتقاداته لقيادة الجيش ممثلة فى شخص حافظ الاسد .. داعياً فى الوقت نفسه إلى مراجعة سياسات الدولة واعطاء الأولوية لانجاز التحول الاشتراكى والتقارب مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى فى مواجهة السياسات القومية التى ادت بسوريا إلى تجربة مرارة الهزيمة دون طائل سوى خسارة الأرض .. وكان المستهدف مرة اخرى هو حافظ الاسد .

حينئذ وضح انه لا امكانية إطلاقاً لتفادى الصراع بين الخصمين وانه يتعذر على الروابط الطائفية بل والعشائرية ان تمحو حدة الخلاف بينهما الذى تزايدت درجته لتبلغ ذروتها فى اجتماعات مجلس القيادة القطرية والمؤتمر القومى لحزب البعث خلال شهرى سبتمبر واكتوبر عام ١٩٦٨ .

- وكان ابرز ما تمخضت عنه تلك الاجتماعات هو انقسام حزب البعث بفعل

الصراع بين الاسد وجديد إلى جناحين جناح يدعو إلى الاسراع فى خطوات التحول الاشتراكى وتسيطر عليه اغلبية مدنية يتقدمها اللواء صلاح جديد والعقيد عبد الكريم الجندى رئيس جهاز الأمن القومى (جهاز الاستخبارات آنذاك) ووزير الخارجية ابراهيم ماخوس (علوى) ورئيس الوزراء يوسف ذوين .. وهذا الجناح هو فى الوقت نفسه المسيطر على السلطة السياسية فى سوريا .

- أما الجناح الآخر فكان يسيطر عليه القوميون ويولى اهمية قصوى لضرورة استعادة الارض العربية المغتصبة وحتمية الصراع مع اسرائيل .. وضرورة اعداد وتسليح الجيش السورى حتى يصبح قادراً على المواجهة وقد كان هذا الجناح هو الممسك بمقاليد المؤسسة العسكرية وابرز رموزه هما حافظ الاسد وزير الدفاع ومصطفى طلاس قائد الاركان .

- وبالرغم من حدة النقاش والخلاف التى شهدتها الاجتماعات فإن الجناح الاول الذى يقوده جديد بصورة فعلية استطاع ان ينتزع تأييد غالبية المشاركين وعنده حاول استغلال الفرصة لإستصدار قرارات رسمية بتأييد خطه السياسى حتى يضمن اسكات صوت معارضيه . إلا ان حافظ الاسد اعترض على نتائج مجلس القيادة القطرية . ورفض فيما بعد حضور اية إجتماعات للقيادة القطرية او القومية . واتخذ قراره بقطع الاتصالات بين اجهزة الحزب العسكرية والقادة السياسين للحزب ومنع تدخل اى مدنى فى شأن يخص المؤسسة العسكرية .. ليكشر بذلك الاسد عن انيابه القوية معلناً حالة من العداء السافر ضد جديد واعوانه .

- فقام بإجراء حركة تنقلات واسعة فى صفوف قادة الجيش انتهت بإبعاد مؤيدى صلاح جديد داخل المؤسسة العسكرية إلى مواقع هامشية دون الرجوع إلى المكتب العسكرى فى حزب البعث التابع لجديد . وهو ما اعتبرته القيادة القطرية تعدياً على صلاحياتها إلا ان حافظ الاسد كان قد قرر ان يضرب عرض الحائط بأى قرارت تصدر عن تلك القيادة حيث مضى فى طريق اللاعودة فى علاقته بها حتى النهاية .

- كان ذلك فى الواقع يعكس جانباً خاصاً فى شخصية الرئيس السورى . وهى شخصية لا تعرف المهادنة أو التردد كلما اقتضت الضرورة .. تميل إلى المبادرة وترفض الاستسلام لكنها بنفس القدر براجماتية ويندر أن تضيع الفرص .. تتسم بالحرص

وسرعة الانقضاض فى آن واحد . كما تتميز بالحسم والحدة إلى درجة تصل إلى استخدام العنف فى مواجهة الخصوم وهو كثيراً ما تكرر خلال سنوات حكمه .

- كان ذلك ما انطوت عليه شخصية حافظ الاسد وهو يخطب على رؤس الاشهاد امام المسيرة الشعبية فى دمشق قبل ان ينصب نفسه رئيساً للجمهورية فى ١٢ مارس ١٩٧١ .

- لقد اقتضى هدم سور العزلة الذى تحدث عنه بين الثورة والجماهير فى خطابه أن يكون حافظ الاسد بالقسوة التى تجعله على استعداد لإن يتقبل من خصومه ما يمكن ان ينالهم منه !

- لكن صلاح جديد الذى خاض الاسد فى مواجهته هذا الصراع لم يتقبل ما انزله خصمه بمؤيديه داخل الجيش صاغراً وإنما على العكس حاول الرد بقسوة على قرارات الاسد فقام باحكام قبضته على الجناح المدنى للحزب مستبعداً كل من له صلة بحافظ الاسد حتى بدا الوضع وكأنه تعبيراً عن نظامى حكم مختلفين فى بلد واحد .

- وصار الصراع بعد ذلك متعدد الجبهات تفاعلت معه الإنتماءات العشائرية .. فأصبح كل من جديد والاسد اللذين تعود اصولهما. إلى محافظة اللاذقية السورية يتصارعان على توطيد نفوذهما داخلها كل على حساب الآخر .

ففى الوقت الذى تمكن انصار جديد من السيطرة على أمانة حزب البعث والقيادة القطرية فى اللاذقية اعطى الأسد اوامره إلى بعض جنوده بإعتقال انصار جديد وعزلهم من مواقعهم التى قام اعوانه بشغلها فى وقت لاحق ليسيطر بذلك على السلطة فى محافظة اللاذقية .

- خلال تلك الفترة تمكن اللواء حافظ الاسد من القيام بشبه انقلاب عسكرى فى فبراير ١٩٦٩ ـ قبل اكثر من عام ونصف على الانقلاب الفعلى الذى حمله إلى السلطة ـ تمكن خلاله الاسد من فرض وصايته على القيادة القطرية لحزب البعث حتى اضطر نور الدين الأتاسى إلى تقديم إستقالته من رئاسة الدولة احتجاجاً على التصرفات التى قام بها الأسد . إلا أن الأخير سارع إلى احتواء الموقف بعد طلبه وساطة الجمهورية المتحدة (مصر) وعاد الاتاسى عن استقالته وهو يعلم أن أيامه فى السلطة

لن تطول لكنه حاول بمساعدة حليفه صلاح جديد وقف تدهور الأوضاع فى حزب البعث وتم عقد اجتماع طارئ لمجلس القيادة القطرية لكنه لم يتمخض عن أى تحول بارز فى مواقف الاطراف المتنازعة .

- كان ذلك من بين الأسباب المرجح أن تكون قد دفعت بالعقيد عبد الكريم الجندى اقوى حلفاء جديد إلى الاقدام على الانتحار باطلاق النار على نفسه فى ٢ مارس ١٩٦٩ .

- فى هذا الوقت الذى كان يتقدم فيه الأسد نحو السلطة لم يكن هناك وقت للدموع حتى الاحساس بطعم النصر كان الأسد عاجزاً عنه وسط التطورات المتلاحقة والصراع المستمر .

- وتكشف احدى الوثائق الهامة التى عرقل الأسد ظهورها فى وقتها عما كان يجرى من وقائع صراع شرس على السلطة .

- وهى وثيقة اطلق عليها رئيس الدولة نور الدين الاتاسى : « تعميم » .. ويقصد بها اعلان صريح عن خبايا مرحلة من بين اكثر مراحل التاريخ السورى المعاصر دقة كان من المفترض ان تقدم إلى مؤتمر القيادة القطرية للنظر فى تجاوزات وزير الدفاع حافظ الأسد .

- ونظراً لأهمية الوثيقة فإننا نعرض اجزاءاً مفصلة منها .

يفتتح الأتاسى ما اسماه بالتعميم قائلاً :

أيها الرفاق ..

ان الحزب الثورى ـ حزب البعث العربى الاشتراكى الذى انتمينا إليه كتعبير عن ارادتنا فى انهاء عهود التخلف والتجزئه وبالتالى التخلص من مستنقعات الضياع فى الحاضر والمستقبل . يتعرض فى هذة الظروف التاريخية الحاسمة لأقسى تجربة نضالية فى تاريخه ستقرر اما تصاعد خط مسيرة الثورة العربية بقيادة الحزب أو اضافة انتكاسه جديدة لتاريخ امتنا العربية » .

- يتحدث الأتاسى عن احتمالات انتكاسه جديدة يعنى بها كما سيكشف عن ذلك فى الفقرة التالية تجاوزات حافظ الأسد . لكن الملاحظ على خطابه أنه يكاد

يقترب من طبيعة الخطاب الذى استخدمه حافظ الأسد بعد نحو عامين خلال المسيرة الشعبية عندما وصف مهمته فى الحكم بما يشبه الانتشال من الضياع وتصحيح خطأ القطعية بين الثورة والجماهير فى الوقت الذى كان كل منهما يبحث عن توطيد دعائمه فى السلطة .

يتابع الأتاسى :

« أن الوضع القائم حالياً يدلل على أن الحزب لم يعد هو القائد للثورة لأسباب كثيرة تصرف بها الرفيق وزير الدفاع نذكر منها :

١ - اعتقال قيادة فرع اللاذقية وتعيين بدلاً منها بعض الأعضاء المفصولين ومنهم من فصل بسبب ترشيح نفسه فى الانتخابات العمالية ضد قوائم الحزب وقد تم ذلك بناءاً على أوامر الرفيق وزير الدفاع وبقرار منه .

٢ - فرض اقامة جبرية على الرفيق محافظ اللاذقية ـ عضو قيادة الفرع ـ فى منزله ومنعه من زيارة مقر قيادة الفرع ومركز عمله بدءاً من تاريخ ٢٧ / ٢ / ٦٩ .

٣ - لقد تم مداهمة مقرات فرع وشعب طرطوس من قبل كتيبة المغاور المكلفة بحراسة المنشأت الحيوية محافظة طرطوس بناء على أوامر الرفيق وزيرا الدفاع بغية اعتقال الرفاق اعضاء قيادة الفرع وقد تم فعلاً اعتقال الرفيق حسن اسماعيل عضو قيادة الفرع فى طرطوس وافرج عنه بتاريخ ٢٨ / ٢ / ٦٩ .

٤ - داهمت آليتان عسكريتان « ب . ت . ر » ـ عربات مصفحة ـ مع عدد من العسكريين يقارب عددهم ١٠٠ فرد بأمر احد الضباط قلعة الشرطة المدنية بدمشق وسيطرت عليها دون علم قادة الحزب فى ٢٥ / ٦ / ٦٩ .

٥- اوعز الرفيق وزيرا الدفاع لاجهزة المخابرات العسكرية فى مختلف المحافظات بمنع الرفاق اعضاء قيادة الحزب من اللقاء بالجهاز المدنى فى الفروع وقد تم تنفيذ ذلك عملياً بالانذار والتهديد بالاعتقال ونذكر على سبيل المثال :

أ ـ اخراج الرفيق محمد سعد طالب من اجتمع الحزب فى فرع حمص وتوجه إلى دمشق تحت المراقبة .

ب - انذار وتهديد الرفيقين فوزى رضا ومحمد عيد عشماوى بضرورة مغادرة حلب واعتقالهما ، وقد تم فعلاً محاصرتهم مع قيادة فرع حلب ضمن مبنى الفرع مع قطع خطوط الهاتف عنهم .

٦ - مداهمة بعض سيارات الشرطة العسكرية لمطبعتى جريدتى « البعث » و« الثورة » واخراج العمال منها بعد القاء سلاحهم واتلاف اعداد الجمعة (التى كانت تجهز للتوزيع ") .

٧ - محاصرة الرفيق عادل نعيشة بأكثر من فصيلة بطرطوس والزامه بالمغادرة فوراً تحت المراقبة .

٨ - سلسلة من الاجراءات والتصرفات الأخرى التى نفذت بناءاً على اوامر الرفيق وزير الدفاع كبداية لضرب خط الحزب والثورة مثل :

- احتلال مبنى إذاعتى دمشق وحلب وتكليف احد الضباط بالاشراف على كافة برامج الاذاعة والتيليفزيون فى دمشق .

- احتلال مبنى الهاتف الآلى والمصرف المركزى بدمشق .

- الأشراف العسكرى على نشرات الاخبار والتعليقات السياسية وكافة البرامج السياسية والاعلامية .

* * *

يختم بعد ذلك نور الدين الاتاسى وثيقته التحريضية التى لولا تدخل الاسد لمنعها من الظهور فى حينها لكانت قد اطاحت به .. قائلاً :

وهكذا نجد ايها الرفاق ان موضوع دعوة المؤتمر ورغبة كافة رفاقنا فى قيادة الحزب والفروع وفى قيادة الجيش ايضا بضرورة عقد مؤتمر استثنائى باقصى سرعة لابد وان يفرض علينا وجوب الأخذ بعين الاعتبار الحالة الخطيرة القائمة فى هذا القطر والتى تجعل من مسألة توفير الشروط الاساسية لنجاح المؤتمر اولوية يجب التوقف عندها »

- دمشق فى ٢٨ / ٢ / ١٩٦٩ .

- لقد اراد الأتاسى بناءاً عل ضغط حليفه انه من الضرورى التخلص من حافظ

الاسد او على الأقل الحد من نفوذه وان يكون ذلك بقرار يتخذه المؤتمر القومى لحزب البعث فى دورة انعقاد إستثنائية لاضفاء الشرعية عل قرارتها باعتبارها أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية فى آن واحد .. فى الوقت الذى يمثل فيه اذعان وزير الدفاع لقرارتها بعد مرحلة من التمرد عليها بمثابة تأكيد على ذلك .

– وبالرغم من تساقط حلفاء جديد الواحد تلو الاخر حيث لحق كل من احمد سودانى ، واحمد المير (سنيان) بكل من تم استبعادهم من صفوف القوات المسلحة بأمر من حافظ الاسد ، إلا ان جديد حاول اللجؤ إلى تلك الحيلة .. فأظهر إستسلام واضح لقرارات حافظ الاسد فى الوقت الذى بدأ وحلفائه يعيدون تنقية اجهزة الحزب من العناصر الموالية للأسد وفرض سيطرتهم عليها .

– حتى كان بمجىء سبتمبر ١٩٧٠ ؛ قد اصبح جديد يسيطر مرة اخرى على قواعد حزب البعث ومستعداً للمواجهة القادمة . وكان وقتها الجيش السورى يتأهب لعبور الحدود الاردنية لمساندة المقاومة الفلسطينية التى كانت تتعرض للابادة على ايدى الجيش الاردنى، فما كان من جديد إلا ان بادر إلى الهجوم على سياسة حافظ الاسد واتهمه بالزج بالجيش السورى فى صراعات شخصية بين القادة العرب لإستنزاف قدراته .

– وكان الوقت قد تأخر حينها للتراجع عن فكرة انعقاد مؤتمر استثنائى لحزب البعث والتى كان الاسد قد قبل بها على مضض قبل ان يكتشف حيلة جديد .

– وفى نفس التوقيت قام بعض مؤيدى جديد فى الجيش على ضعفهم بإثارة بعض الاضطرابات لصرف اهتمام الاسد عن اعلان القيادة القطرية التى كان يسيطر عليها صلاح جديد تماماً بالاعلان فى نهاية اكتوبر ١٩٧٠ عن انعقاد مؤتمر الحزب .

– سارع بعدها مؤيدو صلاح جديد داخل المجلس القومى للحزب بإستصدار قرار عن اغلبية اعضاء المجلس بعزل كل من حافظ الاسد وزير الدفاع واللواء مصطفى طلاس قائد الاركان من منصبيهما .

– لكن الاسد وطلاس كانا الاسرع فى الانقضاض على خصومهم بعد ان صدرت اوامر الأسد إلى قواته بإحتلال مقار حزب البعث فى جميع انحاء الجمهورية .. واعتقال

كل من الرئيس نور الدين الاتاسى واللواء صلاح جديد وعدد آخر من القادة المدنيين للحزب .

- وفى صباح ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ كانت جميع مقاليد السلطة قد اصبحت فى يد حافظ الاسد .

* * *

تلك هى القصة الحقيقية لدمعة لم يتم التحقق منها .. عرفتها عينا حافظ الاسد فى ٥ ديسمبر من نفس العام للمرة الأولى فى تاريخه ..

- لا مجال فى الواقع للدموع او الندم فى هذه القصة فجميع الخطوات التى قام بها اصحابها لم تعرف التردد .. ولو أن التاريخ يعيد نفسه لتصرف كل فرد فيها كما فعل فى الماضى .

- ان الدموع هنا موجودة كواقع منفى ومستبعد يعبر عن ضعف غير قائم من الأصل لان السلطة محل الصراع .. والصراع ههنا لا يقبل النهايات المفتوحة .. أو صورة البطل النبيل !

- ان هذا لا ينتقص من صفات الرئيس الأسد الأخرى .. لكنها الحقيقة التى شهدها التاريخ العربى المهدور على جانبى المؤتمرات وتصفية الخصوم غير ما مرة .

- تلك الحالة التى تمثلها قصة وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة عن حالة إستيلاء واعى .. واقتناص ارادى للسلطة . لها قواعدها أو ليس لها قواعد على الاطلاق .. سوى اقتناص السلطة بالقوة !

- أن الدمعة التى رأتها الجماهير فى عينى الأسد أو اعتقدت ذلك وهو يخطب فيهم ، أتبعها بعد فقرات قليلة بقوله :

أيها الأخوة المواطنون ..

أن الصدق والأخلاص فى تنفيذ ما نقول يعنى الصدق والأخلاص لهدف التحرير ، تحرير الأرض المحتلة الهدف فى هذه المرحلة والذى لا يعلو عليه أو يتقدمه أى هدف آخر » .

- ومن أجل هذا الهدف تابع يقول :

وفى طليعة الجهود المطلوب بذلها متابعة بناء القوات المسلحة وتجهيزها للقيام بالواجب الكبير الملقى على عاتقها فى معركة التحرير »

- هناك إذن هدف التحرير وواجب كبير هو تجهيز القوات المسلحة .. هذا ما قاله حافظ الأسد بالضبط لكن احداً لم يعرف ما سكت عنه ! .. أو لماذا رفع شعار هدف التحرير ؟

- لنتأمل ما أجراه الأسد من تغييرات فى قيادات الجيش حتى نتعرف على الهدف الحقيقى الذى اوجب تلك التغييرات بوصفها واجباً كبير .

- لقد قام حافظ الأسد بتصفية ما تبقى من مؤيدى جديد فى الوقت الذى قام فيه بإسناد قيادة سلاح الطيران إلى الفريق ناجى جميل وهو مسلم من منطقة دير الزور بينما جعل فى الوقت نفسه معظم القيادات الأقل من بين الضباط العلويين .. تكرر ذلك ايضاً مع اللواء مصطفى طلاس الذى انتقل من قيادة الاركان إلى منصب وزير الدفاع وهو مسلم سنى . فيما آل منصب قائد الأركان إلى اللواء يوسف شكور مسيحى من طائفة الروم الأرثوذكس الذين تعود اصولهم إلى منطقة حمص .

- كان الأسد بالفعل وفياً لما قال فعمل على الأنضمام إلى كل من مصر وليبيا فى اتحاد تم توقيع دستوره فى ٢٠ اغسطس ١٩٧١ واستطاع رفع كفاءة الجيش السورى استعداداً لحرب اكتوبر ١٩٧٣ . لكنه عمل بالاساس على دعم نفوذ حكمه !

- أن قراءة المسكوت عنه ـ غالباً ما تكشف كثيراً من الغموض ولو لم تجرى فى حينها .

- أن السياسة بالنسبة للعسكر اكثر من غيرهم لا تعرف لغة العواطف .. وبالتالى فهى لا تعرف الدموع ..

- لقد كانت اغلب الظن تعبيراً عن مشاعر الارتياح بعض صراع ضارى آن الأوان لجنى ثماره فقد كان الأسد فى ٥ ديسمبر ١٩٧٠ اقرب ما يكون إلى كرسى الرئاسة .. !!

هاتف من الماضى

هاتف من الماضي

[هناك بعض الحكايات التى ينبغى ان تروى من نهايتها ..
وهذه واحدة منها ..

أما مغزى البداية من حيث انتهى الواقع .. فهو الانطلاق من النتائج إلى المقدمات .. ففى السياسة لا تعطى نفس المقدمات نتائج واحدة على الدوام ! وهذا ينطبق على هذه الحكاية اكثر من غيرها .

فالأسباب ليست قابعة فى قلب الماضى حيث ينبغى ان تكون البداية فى كل الاحوال .. فمثل هذا التصور الخطى لصيرورة التاريخ لا يصلح لفهم أبعاد ذلك الحدث !

– النهاية فى هذه الحكاية تشير إلى قيام السلطات السعودية فى ١٣ مايو عام ١٩٩٣ بإجهاض محاولة قام بها اربعة علماء متشددين ينتمون إلى الخط الوهابى لإشهار لجنة تحت اسم « لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية » .. وهو ما اعتبر طعناً فى السلطات الشرعية للملكة .. مما دفع هيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز إلى الاسراع بإدانة هذا المسلك .

لكن تلك الواقعة لم تكن لتنقضى دون ان تثير عدد من علامات الاستفهام منذ ذلك الحين .. فقد كانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ المملكة ، التى لم تشهد مثل هذه الحالة من التمرد بين رجال الدين من قبل . فالأمر لم يتعلق بتوجيه النصح أو إبداء الرفض أو التذمر .. ولكنه كان اشبه بإعلان سلطة شرعية جديدة فى المملكة ولذلك دلالته العميقة .. لا سيما وان احد كبار العلماء هيئة الافتاء وهو الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين كان على رأس مؤسسى هذه اللجنة .

فبرغم سيطرة السلطات السعودية على الموقف .. إلا ان الحدث كان انقلاباً على جهود الملك فهد الهائلة لدعم اركان النظام السعودى .. والتقارب الذى تميزت به سياسته تجاه رجال الدين ذوى النزعة الوهابية الممتدة منذ منتصف الثمانينات .

لم يكن احداً داخل المملكة السعودية أو خارجها يتوقع أن يصدر مثل هذا السلوك عن رجال الدين الذين أيدوا سياسات الملك فهد كما لم يؤيدوا سياسات ملك آخر من قبل .

لكن الاعلان عن تأسيس تلك اللجنة لم يكن أول ما اقدمت عليه تلك الجماعة ..

فقد سبق ان تقدمت من قبل تلك الفترة بعامين فى شهر مايو من عام ١٩٩١ بمذكرة تم رفعها إلى الملك فهد بعنوان « مذكرة النصيحة » .. تردد وقتها ان الشيخ عبد العزيز بن باز قام بتقديمها إلى الديوان الملكى نيابة عن أصحابها .. وكان هذا نصها :

خادم الحرمين الشريفين ـ وفقه الله ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

وبعد ، فقد تميزت هذه الدولة بإعلانها تبنى الشريعة الإسلامية . وما زال العلماء واهل النصح يسدون لولاتهم ما فرضه عليهم الدين من النصيحة . واننا فى هذه الفترة العصيبة التى ادرك فيها الجميع الحاجة إلى التغيير نجد ان اوجب ما تتوجه إليه العزائم هو اصلاح ما نحن فيه مما جلب علينا هذه المحن . ومن اجل ذلك فإننا نطالب ولى الأمر بتدارك الاوضاع التى تحتاج إلى الاصلاح فى النواحى التالية :

١ـ إنشاء مجلس للشورى للبت فى الشؤون الداخلية والخارجية يكون اعضاؤه من اهل الاختصاصات المتنوعة المشهود لهم بالاستقامة والاخلاص مع الإستقلال التام دون اى ضغط يؤثر على مسؤولية المجلس الفعلية .

٢ـ عرض وصياغة كل اللوائح والانظمة السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها على احكام الشريعة الإسلامية ومن ثم الغاء كل ما يتعارض معها . ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية .

٣ـ ان تتوافر فى مسؤولى الدولة وممثليها فى الداخل والخارج استقامة السلوك مع الخبرة والتخصص والاخلاص والنزاهة ، وان الاخلال بأى شرط من هذه الشروط لأى اعتبار كان تضييع للأمانة وسبب جوهرى للاضرار بمصالح البلد وسمعته .

٤ـ تحقيق العدالة والمساواة بين جميع افراد المجتمع فى اخذ الحقوق واداء الواجبات كاملة دون محاباة للشريف أو منه على الضعيف . وان استغلال النفوذ أياً كان مصدره فى التملص من الواجبات أو الاعتداء على حقوق الاخرين سبب لتمزق المجتمع والهلاك الذى انذر به النبى صلى الله عليه وسلم .

٥ـ الجدية فى متابعة ومحاسبة كل المسؤولين بلا إستثناء لا سيما

اصحاب المناصب الفعالة ، وتطهير اجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد او تقصير بصرف النظر عن اى اعتبار .

٦ـ إقامة العدل فى توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته وإلغاء الضرائب وتخفيض الرسوم التى اثقلت كواهل الناس وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال . ومراعاة الأولوية فى الصرف على الاحتياجات الملحة .

٧ـ بناء جيش قوى متكامل بأنواع الأسلحة من مصادر شتى مع الاهتمام بصناعة الأسلحة وتطويره ويكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته .

٨ـ اعادة بناء الاعلام بكافة وسائله وفق السياسة الاعلامية المعتمدة للملكة ليخدم الاسلام ، يعبر عن اخلاقيات المجتمع ويرفع من ثقافته .

٩ـ بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع وتبنى قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد .

١٠ـ تطوير المؤسسات الدينية والدعوية فى البلاد ودعمها بكل الإمكانيات المادية والبشرية ، وازالة جميع العقبات التى تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل .

١١ـ توحيد المؤسسات القضائية ومنحها الإستغلال الفعلى والتام وبسط سلطة القضاء على الجميع .. » .

تلك كانت تفاصيل المذكرة التى كشفت توجهات اصحابها وخطابهم الانقلابى المتشدد قبل ان يقدموا على اشهار لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية .. ليتبعوا القول بالفعل .

إن قراءة هذا المسلك فى ضؤ المذكرة السابقة يكشف اى نوع من التهديد يمكن تشكل مثل هذه الجماعة التى استطاعت جمع اكثر من عشرة ألاف من التوقيعات على بيانها التأسيسى !

كان ذلك الحدث اشبه بالغصة التى تجمعت فى صدر الملك فهد .. لتعييد امام عينيه الواقع الذى كان ماثلاً بالمملكة قبل توليه الملك فى يونيو ١٩٨٢ .. وهو الواقع

الذى اشارت مجلة " News week " الامريكية فى مارس ١٩٨٠ إلى سيطرة النزعة الوهابية المتشددة عليه وقيامها بردة فعل معادية لحركة التحديث التى كان المجتمع السعودى يتعرض لها .. بلغت حد ردم حمامات السباحة بالفنادق وحظر بيع الدمى بمحلات لعب الاطفال بإعتبارها ارتداد إلى عصور الوثنية .. وتوجيه الانتقادات العنيفة إلى الحكومة لسماحها بإختلاط النساء الغربيات بالرجال فى بعض مواقع العمل .

كان ذلك جانباً مما واجهه الملك فهد بن عبد العزيز فى بداية حكمه .. واعتقد انه قد انتهى منه بقدرته على استيعاب هذا التيار بحلول منتصف الثمانينات عبر عدد من الاجراءات الى عززت من المذهب الوهابى ونفوذ رجال الدين .. من بينها استبدال لفظ « الجلالة » بلقب خادم الحرمين الشريفين .

مثل هذا الحدث الذى تعرضت له المملكة السعودية فى مايو ١٩٩٣ يجتر من الذاكرة تفاصيل الصراع الذى خاضه الملك فهد ببراعة ضد عوامل الانقسام والتفكك التى كانت تهدد المملكة بعد وفاة الملك خالد .

- لقد اعاد الحدث هاجس الانقسام القديم منذ بداية مراحل الصراع الأولى داخل الاسرة الحاكمة نفسها .. والتنافس بين « السديرية» و « الجيلاوية » .. والخوف المتبادل من نوايا كل فريق تجاه الاخر ، نظراً للظروف التى تعرضت لها المملكة خلال السنوات السبع التى سبقت تولى الملك فهد .. ، من اغتيال للملك الراحل فيصل فى عام ١٩٧٥ عل يد احد ابناء الأسرة المالكة إلى وفاة الملك خالد المفاجئة بعد معاناة مع المرض فى يونيو ١٩٨٢ .

انه هذا الهاجس إذن .. وليس تأسيس اللجنة التى ارادت وضع الحقوق الشرعية فى المملكة موضع دفاع .. فقد كان الملك فهد بن عبد العزيز أول من اشار إلى اهمية تأسيس مجلساً للشورى تكون حماية الحقوق الشرعية من بين مهامه الاساسية .. وعهد إلى اخيه الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بدراسة الأمر منذ عام ١٩٨٠ .. لكنه استمر يطارد فى تلك الاجراءات الاصلاحية نفس الهاجس الذى عاد يفرض نفسه مجدداً ليثبت كم كان محقاً فى مخاوفه المبكرة بعد ان اصبح فكر مؤسسى اللجنة رافداً لامداد جماعات العنف المسلح بالذرائع والمبررات كما كشفت عن ذلك تحقيقات السلطات السعودية مع مدبرى حادث تفجير مقر البعثة العسكرية

الأمريكية بالرياض فى نوفمبر ١٩٩٥ .. الذين كشفوا النقاب عن تأثرهم بأفكار محمد بن عبد الله المسعرى احد ابرز اعضاء اللجنة الفار إلى بريطانيا .

من هنا تحديداً كان تزايد حدة هاجس الخوف دائماً من إنقسام مماثل تمتد شقة الخلاف فيه لتفريق شمل الأسرة التى أنشأها الملك سعود ، وحاول الملك فهد أن يوطد دعائمها ليستمر حكم آل سعود والسديرية الذى ينتمى إليهم . فيما يمكن أن يعتبر أعادة بناء ثانية .. مثل هذا الانقسام حيث يلتبس الدين بالسياسة فتتخفى السياسة فى صراع ظاهره الدفاع عن فهم مغاير للعقيدة وهو أخطر ما يمكن أن تواجهه دولة كالعربية السعودية لها تلك المكانة الدينية لدى المسلمين .. ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما أستطاع هذا الصراع التسرب إلى داخل الأسرة الحاكمة أو نجح فى أستقطاب بعض أفرادها . وهو ما حال دونه الملك فهد فى بدايته وهى الواقعة التى اعادتها تلك الاحداث إلى الأذهان .. لتسلط عليها الضؤ من جديد .. ولندرك طبيعة الدور الحاسم الذى لعبه ولا يزال الملك فهد فى استمرار وتماسك النظام السعودى .

لهذا كان البدء من النهاية مهماً حتى نكتشف ابعاد ما وقع فى الماضى وأستحق تأثر الملك .. فالمسكوت عنه فى هذه الاحداث ليس مجرد واقعة اهملتها الذاكرة وإنما نسق كامل من التصورات التى أكتمل تطورها بالفعل فى الحاضر ولم تكن موجودة من قبل إلا كإمكانية قابلة للتحقق المجرد ظلت تمارس دورها وتأثيرها حتى اصطدمت بالمحظور الذى كان يوجب السكوت عنها كما حدث عندما تحولت العقيدة إلى أداة للاختلاف السياسى على العلن .

مثل هذا الأمر يبدو خطيراً كما أدرك ذلك مبكراً الملك فهد .. فالدين هو ركن الاساس فى نفوذ السلطة المركزية على ديموغرافية قبلية مترامية الاطراف كتلك التى تضمها العربية السعودية . يشكل أى تهديد من قبله انفراط لنفوذ تلك السلطة وهو ما كادت تتعرض له المملكة بعد حكم الملك فيصل ، واثناء حكم الملك خالد لولا الدور الذى قام به الملك فهد برغم ما صادفه من صعاب كان اشدها ذلك الموقف الذى غالبا فيه ألمه كرجل دولة واختار ان يتجاوز اول محاولة للتمرد عليه من داخل الاسرة .. من أجل آل سعود جميعاً ..

* * *

عندما توفى الملك خالد فى يونيو ١٩٨٢ ، خلفه الملك فهد الذى اجمعت اللجنة التى تشكلت عقب اغتيال الملك فيصل فى ١٩٧٥ من الامراء عبد الله بن عبد الرحمن ، وسعد ، ومحمد وناصر ، وفهد بن عبد العزيز على اختياره ولياً للعهد ونائباً اول لرئيس الوزراء وهو ما كان يعطيه الحق فى ولاية العهد من بعد فهد .. فلما تولى الملك فهد عرش المملكة بعد رحيل خالد كان من الطبيعى ان تؤول ولاية العهد : إلى الأمير عبد الله . غير ان المناخ الذى عاشته المملكة منذ مقتل الملك فيصل وخلال مرض الملك خالد تسبب فى فقدان الثقة بين فروع الاسرة المالكة خاصة « السديرية » الذين تركزت فى ايديهم السلطة الفعلية وهم عشيرة الملك فهد و« الجيلاوية » الفرع المنافس له والذى ينتمى إليه الامير عبد الله .. لذلك رفض الامير عبد الله ان يتنازل عن قيادته للحرس الوطنى السعودى بالرغم من ان الاعراف الملكية كانت تقضى بتخليه عن هذا المنصب بعد ان اصبح ولياً للعهد كما فعل سلفه عندما تخلى عن منصب وزير الداخلية فى عهد فيصل عندما وقع عليه الاختيار ليكون ولياً للعهد .

لكن الامير عبد الله بدا متوجساً فى البداية من ان تكون تلك محاولة من جانب « السديرية » لتقليص نفوذه توطئة لإحلال احدهم محله فى ولاية العهد بعد حين .. بل انه بدا متخوفاً من تحركات الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع بصفة خاصة بإعتباره الشخص المرشح بعده لهذه الولاية .. كما ان باقى أشقاء الملك فهد يحكمون قبضتهم كما ظهر له على مقاليد السلطة فى المملكة حيث تولى نايف وزارة الداخلية فيما آلت امارة الرياض إلى سلمان . لهذا قرر الامير عبد الله ان يبقى على رأس الحرس الوطنى لتحقيق التوازن مع السديرية ومعادلة القوة بين الحرس والجيش لا سيما وان الامير عبد الله ليس له اخوة اشقاء يمكن لهم ان يعززوا ولايته .

ظل هذا الهاجس مسيطراً على ولى العهد برغم ان الملك فهد أو أحداً من السديرية لم يكن يضمر منازعته مناطق النفوذ .. لكن الاحداث التى تعرضت لها المملكة كانت تفرض الحيطه والحذر على الجميع .

فلم تكد تمضى عدة اشهر على اعتلاء الملك فهد للعرش حتى تورط الامير عبد الله كما تذكر اوساط الاسرة المالكة فى تأييد حالة تمرد عسكرى قام بها الحرس الوطنى فى مارس ١٩٨٣ بعد اعتقاده ان سياسة ترشيد الانفاق الحكومى وخفض الموازنة العامة ـ للدولة هو اجراء موجه ضده بعد ان مس هذا الخفض الميزانية المقررة للحرس

الوطنى التابع له . وبالرغم من ان الأمير عبد الله قد نفى هذا التأييد وانكر قيام الحرس الوطنى من الأصل بأى تمرد فى احاديثه إلى الصحافة فيما بعد . الا ان ذلك لم يكن ليمحو امكانية الخطر المحدق بالاسرة المالكة لولا تدخل الملك فهد نفسه ومجلس الامراء للحيلولة دون اتساع شقه الخلاف وإعادة الامور إلى نصابها وطمأنة الأمير عبد الله وفى نفس الوقت تحذيره من مغبة الشقاق داخل الأسرة المالكة .

وازاء هـذا الموقـف المتسامـح وافق الأمـيـر عبد اللـه على تنقيـة الاجـواء مـع « السديرية » وقام بتعيين الأمير مشارى آل سعود قائداً للحرس الوطنى فى المنطقة الشرقية .. إلا أن ذلك لم يكن ليمحو ذاك التاريخ .. فالدلالة العميقة للموقف الملكى لم يكشف عنها سوى التطورات التى استجدت داخل المملكة فى الفترة الأخيرة .

فالملك فهد لم يلجأ إلى استيعاب الخلاف مع الأمير عبد الله فى تلك الفترة عجزاً عن المواجهة بقدر ما كان بعد نظر فقد اراد الملك فهد طى الخلاف لإن الأمير عبد الله ومن ورائه الحرس الوطنى الذى تتمثل داخله معظم المناطق القبلية داخل المملكة بحصة محددة لكل منها تجعل من هذا الحرس نموذجا لجهاز الأمن التقليدى ذى الطبيعة المحلية الذى يمكن له أن يمثل قاعدة تأييد واسعة . كما أن هذا الحرس بإنتماءته القبلية يمثل القطاع المحافظ داخل المملكة .. وهو القطاع الذى تمتع داخله ولى العهد بنفوذ واسع ، حيث لم يخفى اعيان وامراء المناطق القبلية من خارج « السديرية » تأيدهم ومساندتهم له .

ولم يكن من الصعب والأمير عبد الله يحظى بالتأييد فى هذا القطاع أن تساور الملك فهد الشكوك فى إمكانية زعزعة السلطة المركزية إذا ما قام هذا القطاع المحافظ بمعارضة سياساته الأصلاحية على أساس مخالفتها لروح الشريعة الإسلامية أو على أساس فهم مغاير بصفة عامة لمنطلقات الاصلاح بإعتبار هذا القطاع الأكثر تشدداً فيما يتعلق بتصوراته الأخلاقية والمذهبية فى بلد انتشر فيه المذهب الوهابى . والذى سبق لمجلة الـ " Newsweek " الإمريكية أن وصفت اتباعه بالتحكم فى مظاهر الحياة بالعربية السعودية منذ بداية الثمانينات وقبل تولى الملك فهد للحكم .

لهذا تفادى الملك فهد أن يتطرق الخلاف إلى الدين حتى لا يضطر إلى الصدام مع تيار شعبى كاسح كهذا يرى فى الأمير عبد الله مدافعاً عن مصالحه عندما عارض

المساس برواتب افراد الحرس الوطنى .. والدين فى هذا ليس بعيداً كما يبدو .. فالمرجعية التى يستمد منها هؤلاء نفوذهم داخل المجتمع السعودى هى المذهب الوهابى .. وبالتالى فإن الصدام معهم يهدد الولاية الدينية للملك على المملكة المترامية ، وهذا ما عمل على الحيلولة دونه كرجل دولة يدرك أى خطر تواجهه المملكة وأسرة آل سعود إذا ما استمر الخلاف .

وبالرغم من الغصة التى تركها الموقف داخل الملك فهد .. فقد كان الهاجس الذى سيطر عليه هو : كيف يمكن تفادى اى زعزعة للنظام يمكن ان تنال منه بمنازعته الولاية الدينية التى تحقق للسلطة المركزية البقاء دون تهديد . وهذا يتطلب اما القضاء على نفوذ الخصم وهى الاستراتيجية التى أرجأ الملك تنفيذها مؤقتاً .. أو استيعاب هذا الخصم ..وهى الإستراتيجية التى شرع فى تنفيذها مباشرة لتحييد الدين عن أية صراعات وهو ما كان يشغل الملك فهد بصفة اساسية فى كل ما حدث ، فمع مرور الوقت لم يعد احد يذكر ذلك الموقف .

وبحلول منتصف الثمانينات كان الملك فهد قد نجح فى تنفيذ استراتيجية إستيعاب التيار المحافظ صاحب الاغلبية داخل المملكة وممثل المذهب الوهابى فى الوقت نفسه فقد بدأ الملك فهد بعد فترة قليلة من حكمه الإنحياز لهذا التيار وانصاره فى مواجهة دعاه التحديث والعصرية عبر مجموعة من الأوامر الملكية التى هدفت صراحة إلى حماية الشخصية الوهابية بإعتبارها اساساً للهوية السعودية وهو ما جعل الملك فهد يحصل على تأييد واسع النطاق فى المناطق البعيدة عن مقر السلطة المركزية فى الرياض حيث يتزايد النفوذ الوهابى كما حدث فى منطقة الحجاز ومنطقة نجد ، التى اعتبرت كل منهما ان هذا التحول الواضح فى مواقف الملك فهد من الدفاع عن الوهابية مساندة لهذا التيار فى مواجهة دعاة الانفتاح والليبرالية . حتى كان صدور الأمر الملكى فى ١٩٨٦ بإستبدال لقب « صاحب الجلالة » بـ « خادم الحرمين الشريفين » إمعاناً فى التأكيد على هذا التوجه .

بعد نجاح هذه الإستراتيجية لم يكن الملك فهد فى حاجة للتخلى عنها بعد ان صارت سمة مميزة لسياساته لكنه عمد إلى تنفيذ الإستراتيجية الاخرى إلى جوارها ، لتوطيد دعائم الاستقرار وتغيير شكل المعادلة القائمة .. فعوض ان يمارس شيوخ

وعلماء هذا المذهب نفوذهم الدينى على الجماهير دون رقيب من السلطة مما يخل بتوازن العلاقة .. قرر الملك فهد اعادة ترتيب الاوضاع فى مناطق المملكة المختلفة لتقليص نفوذ تلك الفئة بتقوية الروابط المباشرة بين السلطة المركزية والعصبيات القبلية عبر نظام إدارى يسمح لعناصر هذه العصبيات بالمشاركة فى ادارة المناطق التى ينتمون إليها .. ولكن وفق قواعد صارمة تجعل للسلطة المركزية اليد العليا .. وهو ما حدث بالفعل دون ان يشعر أحد ان ذلك موجهاً اساساً لضرب نفوذ المرجعيات المذهبية فالمذهب الوهابى فى مأمن كما انه لم يكن مطلوباً المساس بالعلماء أو رموز المحافظة بعد السياسة التى اظهرها الملك فهد فى تأييد الوهابية .. بقدر ما كان المطلوب هو الحفاظ على تماسك الاسرة المالكة فى تلك المرحلة الدقيقة التى اعقبت وفاة الملك خالد .

- حاول الملك فهد ان يحقق ذلك بالاعتماد على امراء الجيل الثالث من اسرة آل سعود حيث قرر اسناد مهام المحافظين فى المناطق التى يتزايد فيها نفوذ المذهب الوهابى إلى ابناء هذا الجيل حتى يضمن ولاءهم له من جهة عوض ان يتحولوا إلى عامل ضغط على استقرار المملكة نظراً لتكاثر اعدادهم وابتعادهم عن مواقع السلطة التى تمنعهم من الانسياق وراء اية مغامرات سياسية .. وقد حرص الملك فهد على ان تكون غالبية هؤلاء الامراء من « السديرية » وممن يرون ضرورة فى تحقيق متطلبات العصرية بصفة خاصة حتى يتعذر عليهم التحالف مع شيوخ وأعيان تلك المناطق ذوى النزعة الوهابية المحافظة . كما احتفظ كذلك للسلطة المركزية وله ايضا بحق عزل وتعيين أولئك المحافظين الجدد .

وكان فى مقدمة المعينين الأمير محمد الفهد الذى شغل منصب امير منطقة الاحساء فى تلك الظروف ليعيد السيطرة على مجريات خطيرة بسبب الغالبية الشيعية التى تعيش فيها .. والذى أدى اصطدامها بالمرجعيات الوهابية إلى تلك الإضطرابات وقد نجح الأمير محمد بمرور الوقت فى اقصاء الخلفية الدينية للصراع من خلال بعض الترتيبات الادارية التى حاولت احلال التوازن بينهما كما تولى الأمير خالد الفيصل إمارة منطقة القصير .. وتولى الأمير مقرن بن عبد العزيز إمارة منطقة حائل وفهد بن خالد السديرى إمارة منطقة نجران . لتكتمل بذلك استراتيجية الملك فهد بحلول عام ١٩٨٦ .

بعد تلك المرحلة الهامة التى اعاد فيها الملك فهد بناء المملكة للمرة الثانية ، اصبح فى مقدور كل افراد الأسرة المالكة ان ينعموا بالاستقرار .. وان تتوارى ازمة الثقة وشبح المؤامرات عن أفآق العلاقات بينهم .. لكن حالة الاسترخاء التى يفترض ان تعقب تلك المراحل الدقيقة ، لم تكن لتخلف اثاراً ملحوظة فى ظل السياسة التى ارساها الملك فهد غير انها سمحت على المدى البعيد ببعض الاختراقات الأمنية التى جعلت شخصيات كأسامة بن لادن وعبد الله المسعرى تتمكن من تهديد الإستقرار السعودى واقحام الدين مرة اخرى فى الصراع السياسى الذى حاولت اخفاؤه تلك العناصر بالتستر خلف الدعاوى الشرعية التى كان من بينها الاعلان عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى وقت مبكر من العام الذى صدرت فيه الاوامر الملكية الخاصة بإعلان النظام الاساسى للمملكة ونظام مجلس الشورى ، ونظام المناطق .

وقد نجحت أحداث ١٩٩٣ فى لفت الإنتباه إلى خطورة الطرح الذى كانت تتبناه تلك الجماعة فى تأثيره على الاستقرار بالمملكة وإعادة حالة البلبلة التى سادت أوائل الثمانينيات منذ حادثة احتلال الحرم المكى فى ١٩٧٩ ثم وفاة الملك خالد فحادثة تمرد الحرس الوطنى وما أرتبط بها من تداعيات . لم تكن استعادتها ممكنة لولا تلك التطورات بعد أن طواها النسيان .. لقد اعادت احداث ١٩٩٣ التفكير فى فلسفة السياسة الملكية السعودية وقضية التعامل مع العقيدة منذ وصول الفهد إلى سدة العرش .. وكشفت عن الدوافع المسكوت عنها فى قرارات الملك التى كان اخطرها موقفه الحاسم من تمرد مارس ١٩٨٣ .. بالرغم من قسوة الحدث على نفسه فى مستهل عهده .

لم يكن احداً يدرك لماذا تصرف الملك فهد بهذا القدر من التسامح فى أمر يتعلق بمصير العرش .. فيما كان يفترض بعد حادثة اغتيال الملك فيصل أن يكون الحذر البالغ هو طابع من يؤول إليه العرش بعد أن جاء القاتل من داخل الأسرة المالكة .

إن الصلة بين الحدثين ليست مباشرة تماماً لكن ما حدث فى ١٩٩٣ يفسر ما وقع قبله بنحو عشرة أعوام طبقاً للتحليل الذى قدمناه .. لاسيما وان الملك فهد لم يغير سياسته فى المرة الثانية كذلك ورفض الزج بالدين فى أى صراع سياسى واكتفى أن يكون الرد عبر اوامره الملكية بإقرار النظام الاساسى ونظامى مجلس الشورى والمناطق

التى جاءت لتدعيم اركان الحكم .. وتكشف حجم التوازن الذى يحققه حكم الملك فهد بين مختلف الاتجاهات داخل العربية السعودية .

فإذا كان الملك قد استجاب إلى متطلبات العصرية فى تلك الأوامر لتحديث الدولة فقد حرص بالمقابل على أن يجرى هذا التحديث حسب التقاليد الاسلامية وفقاً لمصطلحات الفقه والشريعة الإسلاميين كم نصت على ذلك المواد الأولى للنظام الاساسى نظام مجلس الشورى فدستور المملكة هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله » .. ومجلس الشورى له مهمة النصح والارشاد فقط حسب قواعد النظام الاساسى .. أما سياسة الملك فلا مجال للطعن فيها ، فهى حسب المادة الخامسة والخمسين من النظام الاساسى « سياسة شرعية طبقاً لاحكام الاسلام » .

كان ذلك هو رد الملك فهد الذى بدا كأنه يخترق الحاضر إلى الماضى .. يسلط عليه الضوء .. ويكشف كثيراً من خفاياه .. وقسوة إلحاح ذلك الهاجس الذى خاض الصراع ضده منذ مارس ١٩٨٣ .. وحتى عاد يطل على المملكة من جديد ! .

أنور السادات

ثورة على المكبوت

ثورة علي المكبوت

إن الدموع هي نفسها في كل الاحوال ، بصرف النظر عن مدى شفافية المشاعر التي تعبر عنها .. لكن بعض هذه الدموع لا يشي مطلقاً بما في أعماقه بل يعمد إلى إخفائه والتستر عليه أمام من لا يقبل المجاهرة بهذه المشاعر من موقع القوة ..

إن إفتضاح أمر هذه الدموع إذن يهدد صاحبها بمعركة خاسرة قد تقوض فرص بقائه في موقعه إلى الأبد .. ولهذا فإنه يحاول جهد إستطاعته الانخراط في طقوسية الأقوى .. ليس انصياعاً محضاً كما يعتقد البعض .. ولكن مراوغة تهدف إلى تغيير ميزان القوى بمرور الوقت .

لقد كانت دموع أنور السادات ـ ثالث من تولى منصب رئاسة الجمهورية في مصر منذ قيام ثورة يوليو ـ من هذا النوع عندما أخذ ينتحب امام فراش الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ـ عصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .. وكان قد أتى متأخراً عن باقي رجال الدولة ورفاق عبد الناصر المقربين .. ويبدو أن التأخر في هذه المناسبة كان متعمداً من جانب السادات كما اعتاد ذلك في مناسبات سابقة .. فقد كان حريصاً ان يبدو مترفعاً عن اى صراع مبكر على السلطة وكانت تلك أيضاً عادته قبل وفاة عبد الناصر ، لإنه كان يدرك منذ البداية ان لا سبيل امامه لمنازعة احد السلطة ولم يكن ذلك بإستطاعته في اى وقت .. فقد ابتعد السادات على الدوام عن صراعات السلطة والنفوذ منذ ان كان عضوا بمجلس قيادة الثورة بإعترافه في كتاباته .. ولعل هذه السياسة هي التي دفعت به إلى المواقع الامامية بإستمرار حتى وقع اختيار عبد الناصر عليه ليشغل منصب نائب الرئيس في وقت كان يمثل فيه هذا الاختيار بديلاً عن اذكاء الصراع على خلافة عبد الناصر . استمر السادات في اقتفاء أثر سياسته السابقة في هذا المساء وترك للآخرين ان يقرروا قيامه بمهام رئيس الجمهورية طبقاً لنصوص الدستور حتى يتم انتخاب الرئيس الجديد خلال ٦٠ يوماً وهو ما حدث بالفعل .. حيث فرض الأختيار نفسه على الجميع بما فيهم على صبرى نفسه الذى خاض صراعاً ضد السادات منذ انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٥ اكتوبر من نفس العام وحتى تخلص السادات منه مع كل مؤيديه في ١٥ مايو ١٩٧١ .

وتكررت مرة أخرى الاسباب نفسها التى دعت إلى اختياره نائباً لرئيس

الجمهورية .. وتذرع السادات بصمت طويل قبل ان يظهر رد فعله من خلال دموعه التى بدت وكأنها تعلن النزول على رغبة الحضور فى إستمرار توليه المسؤولية .. بينما هو فى الواقع ما كان ليفوت مثل هذه الفرصة ! .

لم تكن تلك الدموع بريئة من الغرض كما أراد ان تبدو أنور السادات ولكنها أحدى الحيل الدفاعية التى أراد تحصين موقعه من خلالها ، ودرء اى هجوم مبكر عليه بعد رحيل عبد الناصر .. فقد كان ذلك هو الموقف الأول الذى يواجه فيه السادات من اصبحوا يملكون السلطة الفعلية داخل مصر خلال تلك الفترة بالرغم من انه كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية او الرجل الثانى فى نظام ثورة يوليو ولكن دون ثقل حقيقى وهو ما كان يمكن ان يعطى منافسيه ميزة الاطاحة به دون مشقة فى هذه اللحظة لوا انهم أوردوا ، أو ان تطلع إلى السلطة قد ند عنه .

العزوف عن السلطة والزهد فى الرئاسة كانت الصفات الاساسية الى دفعت بالسادات إذن إلى رئاسة الجمهورية بالنيابة فى بادئ الأمر ثم بالانتخاب بعد ذلك .. وحتى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، عندما وقع حادث المنصة الشهير .

رغم الدموع .. وما عرف عن السادات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة فلم يكن ذلك كافياً فى حد ذاته ليمنحه ثقة من تحفظوا على اختياره فى الأصل لمنصب نائب رئيس الجمهورية .. لكن الدور الذى لعبه .. حسب اعترافه .. محمد حسنين هيكل وكان وقتها وزيراً للارشاد القومى ساهم بقدر كبير فى فتح الطريق امامه ليحتل كرسى الرئاسة دون مشقة ليتعذر بعدها ازاحته عنه .. فعل هيكل ذلك مرتين .. المرة الأولى عندما رشح السادات مستنداً إلى الدستور لشغل المنصب وتذرع وقتها بأن ظروف الدولة لم تكن تسمح بالخوض فى صراعات على السلطة أو خلافة عبد الناصر ، وكانت حجته مقبولة من الجميع .. والمرة الثانية عندما اقترح هيكل اعلان وفاة جمال عبد الناصر فى اجتماع مشترك لمجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى وكان قد اعد بياناً ينعى إلى الشعب رحيل عبد الناصر كما يذكر فى كتابه « خريف الغضب » باعتباره وزيراً للارشاد القومى .. ويقول هيكل : « وطلب إلىّ انور السادات ـ بعد ان وافق الاجتماع المشترك على الاعلان الذى اعددته ـ أن القيه امام كاميرات التليفزيون وميكروفونات الاذاعة . فقلت لـ « انور السادات » انه

هو الذى يجب ان يقف الآن امام العدسات والميكروفونات لكى يراه الناس ويسمعوه حتى يشعروا بأن انتقال السلطة قد تم فعلاً . واضفت مسجلاً بصوتى فى محاضر المجلس المكتوبة والمسموعة ان الشعب الامريكى كان يريد سماع صوت الرئيس الجديد « ليندون جونسون » بعد ان عرف بأغتيال سلفه « جون كيندى » وان ذلك كان مهماً فى تأكيد معنى انتقال وتثبيت السلطة بالنسبة لأصدقاء امريكا واعدائهاعلى السواء » .

- ثم يستطرد هيكل - قائلاً : « ووافق المجلس المشترك كما وافق السادات على اقتراحى ، وغادرنا مقرا الاجتماع فى قصر القبة معاً ، وذهبنا فى سيارتى إلى وزارة الارشاد القومى فى مبنى الاذاعة والتليفزيون وحين طلب منى ان أرافقه إلى الاستوديو وان اكون بجواره حين القاء البيان فقد كان رأيى ان يذهب وحده لكى تكون الصورة واضحة بغير لبس امام الأمة » (*).

لقد منح هذا الموقف السادات ما كان يحتاج إليه دون ان يعبر عن هذه الحاجة .. فلم يكتفى هيكل بإقتراح توليه المنصب فحسب بل ساعده على استثمار تلك المناسبة جماهيرياً وتوفير فرصة إنفراده بمخاطبة افراد الشعب دون الآخرين .. وبطبيعة الحال كما كان يدرك هيكل فقد تسبب ذلك فى أحكام السادات لقبضته على السلطة ونجاحه فى تحجيم خصومه ومنافسيه ! .

ومرة أخرى عاد السادات يدمع فى مواجهة عدسات التليفزيون وهو يعلن وفاة جمال عبد الناصر إلى الشعب وتوليه المسؤولية من بعده طبقاً لنصوص الدستور .. كانت الدموع فى تلك اللحظة جواز مروره إلى قلوب الناس التى تعودت على صمته فى كثير من المناسبات . واستطاع هو بهذا البيان ان يكسر الحاجز النفسى الذى كان يعترض وجوده فى هذا المنصب ، داخلهم وهى مهمة لم تكن سهلة .. بل انها كانت فى تصور خصومه العائق الموضوعى بين السادات والاستمرار فى هذا الموقع .. لكن هيكل وضع السادات - واعياً بذلك أم لا - على بداية الطريق للتحرر من تلك المشاعر التى كادت تتسبب له فى عقدة حاول التعايش خلال سنوات الثورة الأولى مستسلماً لها .

لكنها عادت تلح عليه بعد حرب ٦٧ عندما بدأت الساحة تخلو من الاعضاء

(*) محمد حسنين هيكل - « خريف الغضب » ص٩٨ - ٩٩ .

البارزين لمجلس قيادة الثورة عقب إنتحار عبد الحكيم عامر وخروج زكريا محى الدين من السلطة بعد فترة قصيرة من هذا التاريخ .

أما العقدة نفسها فقد تمثلت فى ذلك النزوع العميق الموجود على نحو فطرى داخل انور السادات إلى السلطة فى الوقت الذى كان فيه دائم الاصطدام بعقبات تكشف له عجزه امام نفسه بدءاً بتجربة الاتصال بالألمان اثناء الحرب العالمية الثانية . ثم الانضمام إلى خلية « حسين توفيق » التى انتهت بالسادات إلى الطرد من الجيش فى التجربة الأولى ثم السجن لمدة واحد وثلاثين شهراً فى المرة الثانية بعد توجيه الاتهام إليه بالضلوع فى اغتيال أمين عثمان مما كان له بالغ الأثر فى أنضمامه إلى الحرس الحديدى فيما بعد والمشاركة فى التخلص من خصوم الملك فاروق بعد ان فقد القدرة على اتخاذ الطريق المناسب قبل ان ينضم إلى تنظيم الضباط الأحرار بتزكية من عبد الناصر الذى كان يأمل فى الاستفادة من خبراته لكن السادات ظل معزولاً عنهم ولم يعرف بموعد قيام الثورة إلا فى آخر لحظة حسب رغبة العديد من قيادات التنظيم .

وكان لذلك أثره العميق فى نفس السادات لكنه قبل ما تفرضه عليه الاقدار بإعتباره اقصى ما يمكن الوصول إليه . وارتضى أن يكون على هامش تحركات مجلس قيادة الثورة بالرغم من القائه بيان الثورة فى الاذاعة وما خيل بعدها للناس من ان الأيام القادمة تخبئ لصاحب ذلك الصوت مهام اخرى ذات شأن .. لكن السادات لم يكن فى مقدوره ان يتخلص من ذلك المكبوت داخله والذى دفع بذكريات الطفولة والصبا امام عينيه وتلك الصورة القاسية لصاحب السلطة الأبوية الذى كان يفرض وصايته على الجميع ، وبكل ما فى قسوته من نفور لم يكن فى مقدور السادات ان يستبعد رغبته فى التلذذ بممارسة هذه السلطة . ولكن بمرور الوقت وكلما تقدم به السن زاد انفصاله عنها وتحولها إلى مكبوت داخله ينتظر لحظة الاعلان عن نفسه .

وهى اللحظة التى بدأت تراود السادات مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٦٩ عندما قرر جمال عبد الناصر ان يعهد إليه بمهام نائب رئيس الجمهورية قبيل سفره إلى المغرب لحضور القمة العربية .لقد كان ذلك بمثابة انعاش لاحلام السادات فى السلطة .. لكنه لم يسمح له بهامش اكبر للحركة وسط اصحاب النفوذ فى الدولة الذين ابدوا تحفظهم على اختياره لهذا المنصب قبل ان ينجح فى طمأنتهم إلى استمراره فى اداء دوره السابق

بعيداً عن نطاق نفوذ اى منهم حتى افاق الجميع متأخرين على الانقلاب المفاجئ للسادات عليهم فى الفترة التى سبقت ١٥ مايو ١٩٧١ مباشرة ! .

وكانت الدموع فى هذه الرواية التى نستعيد فيها تفاصيل وصول السادات إلى سدة الرئاسة فى مصر احد أسلحة الموقف التى واجه بها خصومه ـ وليس ذلك قصور فى لعبة السياسة ـ التى خاضها بنجاح .

لكن السؤال الحاسم فى هذه الرواية ، هو : لماذا يكون للدموع مثل هذا الدور المؤثر فى ميزان القوى بين اقطاب السلطة عقب وفاة عبد الناصر مثلما لم يكن لها فى اى موقف آخر ؟! .

ان الاجابة على هذا السؤال تفرض وجود ما هو غير معلوم بالضرورة وإلا أصبح تأويل هذه الدموع مبالغاً فيه .. فليس فى مقدور الدموع وحدها ان تصل بصاحبها إلى السلطة .. لكنها كانت كذلك بالنسبة للسادات وحده حتى انه يمكن النظر إليها بإعتبارها قد غيرت مجرى حياته .. ليس بمفردها بطبيعة الحال .. ولكنه يدين لها بما لا يدين به لغيرها وبالرغم من ان ما اسداه إليه محمد حسنين هيكل من صنيع لم يكن بالشئ اليسير .

ثمة إذن ما هو مسكوت عنه فى هذه الرواية ينتظر ان نحرره لنكشف دلالات الدموع التى ذرفها السادات وكانت طريقه إلى السلطة .. وحيث ان المسكوت عنه يمس كذلك شخصية السادات والجوانب التى لم يمتد إليها الضؤ منها .. وكيف ان ابتعاد السادات عن صراع السلطة كان له الفضل فى وصوله المفاجئ إليها خلال أقل من عام وكيف حدث الانقلاب فى النهاية على ثورة يوليو وانفرد السادات بالحكم .

إن هذا هو شأن السياسة العربية ـ بصفة عامة ـ تمتلئ تواريخها بالكثير مما هو مسكوت عنه .. ليمثل رصيداً هائلاً من المعميات فى لحظات بالغة الدقة ، تستمر بلا مساء له فى اذهان الكثيرين إلا ان هذا لا يلغى الحاجة إلى الكشف عنها .

فإعادة اكتشاف تلك اللحظة يفسر على الاقل ـ سيكولوجياً كثيراً من الاختيارات والمواقف التى صدرت عن السادات والتى كان تأويلها محل اختلاف كبير بين من تعرضوا لها .. ولعل اهم تلك المواقف هو قرار الرئيس السادات زيارة إسرائيل فى نهاية عام ١٩٧٧ .

وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً كما سنرى بواقعة المواجهة بين السادات وخصومه بعد وفاة عبد الناصر ثم مواجهته للجماهير وما اعقبها من سياسات حتى استطاع ان يتخلص من خصومه قبل انقضاء ستة اشهر على توليه السلطة .. إن المسكوت عنه يجعل من هذه الواقعة مفتاحاً لشخصية السادات .

* * *

بالرغم من الحياة الصعبة التى عاشها السادات فى طفولته وصباه فى بيت أبيه والمعاملة القاسية التى كان يلقاها منه وإنصرافه عن الاهتمام به كما كان يهتم بأبنائه من زوجته الاخيرة وما كان لذلك من أثر على شخصيته ، إلا ان ما سنحاول التركيز عليه هنا هو ما يتصل بتلك الواقعة اتصالاً مؤثراً ومن ثم فإن اهم ما يخدم هذا الهدف هو الرجوع إلى كل ما يتعلق بالصلة التى قامت بين الرئيس السادات وتنظيم الضباط الاحرار ، وسوف نعتمد فى ذلك على تحليل خطاب الرئيس السادات .. كمنهج .. عبر واحد من اهم كتبه التى حاول فيه ان يقدم ما يشبه السيرة للحركة الوطنية التى مهدت لانطلاق ثورة يوليو .. وخاصة فى تلك اللحظات التى اعتبر ان قلة هى التى تعلم بها ، وهو كتاب « صفحات مجهولة » الذى قام بالتقديم له الرئيس جمال عبد الناصر وهو من بين ما يضيف إلى اهمية الكتاب حيث ينطوى هذا الكتاب على العديد من الدلالات القاطعة التى تنفى بعض الاعتقادات الشائعة لعل اهمها ما ينال من قدر السادات ومكانته لدى عبد الناصر الذى يقول عنه فى هذا التقديم : « إن شخصية انور السادات ، الجديرة بالاعجاب ، خليقة بالأطراء ، فعبقريته العسكرية الممتازة ، وشجاعته ، ورباطة جأشه ، واخلاصه وتفانيه فى خدمة المثل العليا ، إلى جانب قوة إرادته ، وتنزهه عن الغرض ، ورقة عواطفه ، وميله الغريزى للعدالة والانصاف ، كل هذه الصفات جعلته اهلاً للقيام بدور هام فى التمهيد لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والسير به قدماً فى سبيل النجاح » .

هذا الرأى اذن يد حض ما قيل عن نظرة عبد الناصر إلى السادات بإعتباره شخصية غير جديرة بالثقة ومنذ السنوات الأولى من عمر الثورة لكن هذا الاطراء الذى قدم به عبد الناصر شخصية السادات انطوى ـ دون وعى ـ على محاولة لنفى ما احاط بالدور الحقيقى لأنور السادات داخل تنظيم الضباط الاحرار وفى الاعداد للثورة ..

فحرص عبد الناصر على ذكر قيام السادات ـ بدور هام ـ طبقاً لنص كلامه كان بمثابة تأكيد على هامشيه دوره فى الاعداد للثورة ولكنه تأكيد ورد فى محل نفى فلم يذكر عبد الناصر مزيداً عما عرف من حدود هذا الدور . وهو فى حد ذاته ما يفسر رغبة السادات دائماً فى التزام الصمت والابتعاد عن الصراع الدائر بين اعضاء مجلس قيادة الثورة الاخرين ولعل ذلك من بين الاسباب العميقة لرغبته الدفينة فى الانقلاب على تلك الثورة كما حدث فى ١٤ مايو ١٩٧١ عندما قام بما اسماه فيما بعد بثورة التصحيح .

كشف التقديم الذى كتبه عبد الناصر عن جانب آخر من شخصية السادات ربما يفسر إلى حد ما سلوك السادات مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .. عن هذا الجانب يقول عبد الناصر : « فرغت من تصفح كتاب القائم مقام أنور السادات ، وساءلت نفسى عما دفعنى لهذا الاعجاب بـه ، فجاءنى فى الرد فوراً أنه مضمونه المتحلى بسلامة الأسلوب ، وقوة التعبير ، وطابع البساطة فى سرد الحوادث ، وعرض المواقف ، فى الوقت الذى أرى فيه المؤلف قد تجنب الحديث عن نفسه . نجده لم يعمد لكتابة قصة حياته ، ولم يقم بتحقيقات صحفية كبرى » .

ان أنور السادات تعمد اغفال الحديث عن نفسه إذن ولم يكن ذلك فحسب محاولة لانكار الذات ـ وهى صفة كانت جديرة بثقة عبد الناصر ـ وفى الوقت نفسه تشى بمحدوديه الدور الذى قام به السادات فى تلك الصفحات المجهولة من تاريخ الثورة حتى ان عبد الناصرخلال تقديمة لم يذكر ولو لمرة احدى الذكريات الخاصة التى تعبر عن بطولة تلك الشخصية التى اغفلت حقها فى ما تستحق من إشادة .. سواءاً من خلال مواقف السادات من القضية الوطنية او من خلال مواقفه الانسانية . وإنما اكتفى عبد الناصر بالاشارة إلى اعتقاله بسبب نشاطه الوطنى فى عامى ١٩٤٢ ،و١٩٤٤فقط . ولذلك دلالته التى تؤكد انه كان على السادات ان يصعد إلى السلطة خطوة ، بخطوة حتى يتسنى له ان يحوز ثقة عبد الناصر التى عرف الطريق إليها عكس ضباط آخرين عز عليهم وهم يشعرون مقدار اسهامهم فى هذه الثورة ان يسلكوه .. فلم يكن أحداً منهم مؤهلاً لانكار الذات كما فعل انور السادات حتى استطاع ان يصل إلى مآربه فى النهاية .

وهكذا فإن دموعه عندما توفى عبد الناصر كانت محاولة للاستمرار فى سياسة انكار الذات التى حازت ثقة عبد الناصر ، ويبدو انه قد استطاع اقناع من حضروا تلك اللحظة بها أيضاً .

أما ما كتبه انور السادات نفسه من هذه الصفحات المجهولة فلا يخلو من دلالات عميقة نكتشف عبرها كيف ان تعمد انكار الذات مقصوداً لذاته .. فبالرغم من أنه يتساءل فى ثانى صفحة من تلك الصفحات : متى نشأت الثورة .. وأين نشأت ؟ ويدعونا للعودة إلى عام ١٩٣٨ والذهاب إلى منقباد حيث تباب الشريف التى شهدت اول تجمع لهؤلاء الضباط الذين شكلوا فيما بعد تنظيم الاحرار .. ويروى السادات كيف كان يجمعهم طموح واحد واحساس مشترك بالألم لما يتعرض له الوطن غير أنهم وجدوا فى بعضهم البعض السلوى والعزاء عما يحسوا به . لكن وهو يروى تلك الصفحة لا ينسى الإشارة إلى جمال عبد الناصر قائلاً : « ولا ندرى لماذا كان يتوسطنا دائماً شاب رقيق وديع ، عامر النفس بالصفا لم يكبرنا سنا ، ولا رتبة .. فقد كنا جميعاً ابناء « دفعة » ! ولكنه كان الملتقى الذى جمع صداقتنا جميعاً ... كنا نمرح ، فنضحك عالياً .. وكان يصنع كل ما نصنع ولكنه كان مع ذلك ايضاً ، يفكر .. يفكر بقلبه ، ويفكر بوعيه .. ولا نكاد ننطلق فى المرح ، حتى نجد موضوعاً هادئاً يثيره بيننا جمال عبد الناصر . ثم يستطرد قائلاً . وهكذا .. وحول هذا الرجل ، التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء .. لم يكن احدى يدرى انها ستكون نواة لمجموعة اكبر واكبر وان اجتماعها فى تلك التباب البعيدة لن يكون مجرد صدفة تمر . ويتشتت من بعدها شمل الاصدقاء وانما سيكون البدء الحقيقى لجهاد عنيف ومحن كثيرة وعمل خطير » .

بهذه الكلمات عرف السادات كيف يتسلل إلى عبد الناصر دون ان يتورط فى اظهار مزايا احد سواه ، أو الوقوع فى اسر الحديث عن الذات .. ولم تكد تسنح فرصة على مر صفحات الكتاب لابراز دور عبد الناصر القيادى للتنظيم إلا واحسن استغلالها على الوجه الامثل فجمال عبد الناصر هو واضع خطوط الثورة الأولى والعقل المدبر لكل مراحلها وتطوراتها الذى اتخذ قرار البداية فى معركة العمل الجماعى المنظم لشركاء منقباد السابقين فى ٨ مايو ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية ويصف السادات ما قام به عبد الناصر قائلاً : « ولمح جمال عبد الناصر هذه الفرصة التى كان قد فكر

فيها طويلاً خلال الحرب . ثم بدأ ينظم خطوطه ، ويحدد أعوانه ، ويرسم خطواته لهدف كبير وكان جمال الذى يعمل ، هو جمال الناضج الذى مرت به السنوات الست الكثيرة ، سنوات الحرب ، وما تخللها من احداث داخلية وخارجية وما رآه فيها من هزات عنفيفة ، ومن محاولات وطنية واخرى خائنة » (*) .

هكذا اجمل السادات ما يمكن ان تتمثل به القيادة الرشيدة الناضجة فى شخص عبد الناصر .. وكان ذلك مستهدفاً ايضاً ـ ثم ان جمال عبد الناصر هو نفسه اول من انتخب رئيساً لتشكيل الضباط الاحرار فى يناير ١٩٥١ ثم اعيد انتخابه مرة أخرى بعد عام .كما ان القاء القبض عليه فى عام ١٩٤٨ بعد عودته من حرب فلسطين بتهمة الإنتماء إلى جماعة الاخوان المسلمين والتحقيق معه من قبل إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام فى مصر آنذاك كان الشرارة الأولى لانطلاق الثورة كما يذهب السادات وهو فى نظره ما دفع إلى تحول التشكيل إلى تنظيم فعلى يتكون من مجموعة من الخلايا الخماسية فى انتظار يوم الثورة وظهور الخطة التى قال عنها السادات فى آخر صفحاته المجهولة انها كانت مخبأة فى سترة جمال حتى يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ عندما انطلقت الثورة .

هكذا اسهم السادات نفسه فى خلق تلك الصورة الكاريزمية لعبد الناصر .. والتى كانت اول الملامح المستهدفة فى انقلابه بعد صعوده إلى السلطة ونجاحه فى الخلاص من خصومه بحلول منتصف عام ١٩٧١ .. فقد قام السادات بسحب جميع كتبه الصادرة فى فترة حكم عبد الناصر من الاسواق وكأنه يحاول اخفاء ما قام به خلال الفترة التى كان يسعى فيها إلى السلطة حسب اسلوبه الممعن فى انكار الذات ، والذى لم يكن يتعذر عليه الاستمرار فيه حتى يكسب الجولة الأخيرة فلا يعد يحتاج إليه بعد ذلك إلى الأبد .

وبالرغم من أن السادات قد اتقن هذا الاسلوب كما تكشف كتاباته إلا أن إنكار الذات لم يكن شيئاً أصيلاً داخله كما يظهر ذلك من الترتيب « الكرونولوجى » أو الزمنى الذى يسرد به السادات صفحاته فهو يحدثنا فى البداية عن عام ١٩٣٨ وقصة لقاء الضباط الاحرار ثم يقفز بنا إلى تجربة اتصاله بجماعة الاخوان المسلمين ومنها إلى

(*) انور السادات ـ صفحات مجهولة .. الصفحة الحادية عشر .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى سياق هذا الحادث يروى لنا تورطه فى الاتصال بضابطى المخابرات الألمانية واتصاله بالفريق عزيز المصرى وعلاقته بالألمان وتعرضه للطرد من الجيش حتى اقالة وزارة النحاس فى ١٩٤٤ .. وفجأة بعد استغراق لعدد غير قليل من الصفحات المجهولة يذكر عودة جمال عبد الناصر إلى القاهرة وتوليه أمر التشغيل ـ على حد قوله ـ داخل الجيش ثم قرار تكوين تشكيل الضباط الاحرار الذى اختار له السادات حسب روايته ـ كما ذكرنا ـ ٨ مايو من عام ١٩٤٥ وتوالى الاحداث الهامة فى تاريخ الثورة .

ويبدو أن لجؤ السادات إلى تلك الروايات كان تبريراً لانقطاع الصلة بينه وبين الخط الاساسى للتشكيل الذى كان يمثله جمال عبد الناصر الذى تحرك فى تلك المرحلة داخل الجيش باحثاً عن نواة من الضباط الاحرار تمكنه من تحقيق الحلم الذى راود شباب منقباد . ولم يكن السادات بطبيعة الحال يرغب فى أن يبدو على هذه الصورة فشغل تلك المرحلة التى لم يكن فيها على إتصال بعبد الناصر ، بما تعرض له هو شخصياً فى تلك السنوات الممتدة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٥ . وكانت تلك الفترة الساقطة من تاريخ أنور السادات فرصة مواتية كى يتخلص فيها من إنكار الذات .. ويروى كل ما تعرض له من أحداث بوصفه المجرى الاساسى للتنظيم حيث يصبح السادات هو البطل الذى لا تصرح بأسمه السطور كثيراً لكنه يقف وراء ما يدور بها من أحداث وتفاصيل وتعرضه لتنكيل السلطة ومحاولة اتصاله بكل التيارات والاشخاص الذين يمكن أن يمدوا يدا العون إلى التشكيل الوليد وإنتهاء تجربته بالاعتقال وتشرده بعد هروبه من المعتقل ومعاناته مع أسرته من شظف الحياة .. ويروى فى هذا الصدد قصة العشرة جنيهات التى تقررت لإسرته من قبل اللجنة الاقتصادية التى يكشف لنا سرها فيما بعد .. يقول : « وكان هم التفكير فى خارج المعتقل هماً ثقيلاً ، مثيراً للنفس باعثاً للكآبة .. والجنون .

فمثلى فقير لا يملك غير عمله .. وذو زوج واولاد .. يعيش فى المعتقل لا يعرف لأهله معيناً ، غير الذى خلقه وخلقهم » ثم يفاجئه بعد ذلك صديقه اليوزباشى محمد وجيه خليل بما قرره التشكيل من تخصيص عشرة جنيهات شهرياً لأسرته .

ويواصل السادات فى فقرة أخرى إستعراض قدراته على استدرار تعاطف القارىء

معه على نحو بارع للغاية حيث يحكى عن لحظة الضعف التى تمر باصحاب القضية الوطنية .. فيقول « قد يعرف الذين زاولوا الكفاح من أجل فكرة ، إنهم لا يضعفون امام الموت ، ولا يضعفون أمام السجن ، ولا يضعفون أمام التعذيب ، وقد يخيل إليهم فى لحظات الحماس والانفعال إنهم لن يضعفوا أمام شيء فى الوجود .. ولكنهم فى هذا واهمون .. فهناك الشيء الذى يضعفون أمامه .. ويحيل الجبار وهماً ضعيفاً يكاد يستسلم ويكاد يستغيث لولا الكبرياء والكفاح ويقظة الفكرة المتأصلة فى نفسه ، ومثالية الهدف ...

ولعلك عرفت الآن ، ما هو هذا الشيء الذى يضعف أمامه المجاهدون .. إنه الولد ، الطفل .. العيال ! » .

بهذه الكيفية الدرامية المؤثرة كشف السادات عن الثمن الذى يدفعه مجاهد فى سبيل الوطن مثله .. إلى هذا الحد اوتى من البراعة ما يجعل لكلماته القدرة على انتزاع ما هو أكثر من التعاطف .. إنه التأييد الذى استطاع أن يحصل عليه من عبد الناصر .. فقد كان السادات مدرب على استغلال تلك المناسبات تدريباً خبره فى احتكاكه بالحياة ولم يكن من الصعب عليه اللجؤ إليه فى أى وقت يشاء . فهو كما يذكر واجه العديد من التحديات منذ هروبه من المعتقل حيث تنقل بين أعمال كثيرة نجح فى مسايرة اوضاعها والتكيف مع العاملين فيها .

لقد كان الخلط الكرونولوجى الذى قام به السادات مقصوداً لإثبات تلك الذات التى حاول إنكارها ظاهرياً فقط لكنها سرعان ما كشفت عن نفسها رغماً عنه فيما رواه عن تلك السنوات التى لم يكن التنظيم قد تشكل على النحو الذى قامت عليه الثورة خلالها أما الاسباب التى دعت جمال عبد الناصر وغيره من قادة التنظيم إلى الاذعان لما ورد فى صفحات السادات المجهولة فهو كما نعثر لديه لجؤ صاحب هذه الصفحات إلى قصة اللجان الخمسة التى شكلها عبد الناصر حيث كان يجرى العمل الوطنى من خلالها حتى عام ١٩٤٢ كما يروى السادات والذى فيما يبدو كان مسؤولاً عن لجنة الاتصال والدعاية حيث يذكر : « عن طريق هذه اللجنة ـ يقصد لجنة الاتصال ـ تعاونا حيناً من الزمن مع بعض شباب الحزب الوطنى كما عرفنا عن طريقها الاستاذ عبد العزيز على وكان إذ ذاك لا يزال مسيطراً على الجهاز السرى للحزب الوطنى الذى شكله بنفسه

عام ١٩١٩ .. وقد ظل يتعاون معنا بعد ذلك لفترة طويلة .. وافدنا من معونته كثيراً .. » وبطبيعة الحال فقد كان السادات يقصد نفسه ، وهو ما يمكن أن نفهم ابعاده إذا ما انتبهنا لتلك الجملة التى تكررت مرتين فى سياق الحديث عن تلك اللجان وهى كما اوردها السادات : « وكانت هذه الصورة للجنة التشكيلات هى التى وجدها جمال امامه .. عندما بدأ تنظيمه الجديد .. » .

الأمر يتعلق بتنظيم آخر إذن حاول السادات أن يجعل منه نواة لتنظيم الضباط الاحرار ، وبطبيعة الحال لم يكن فيه ما يستحق - حسب ما رواه السادات - الرفض أو التحفظ .. وإنما على العكس يحاول أن ينسب إلى تنظيم الضباط الاحرار مسئولية العمل الوطنى داخل الجيش خلال الاربعة عشر عاماً الاخيرة من عمر الملكية .. وكانت تلك هى الوسيلة التى سمحت للسادات بالحديث عن نفسه دون أن يزعج الآخرين !

لكن هذا وحده لم يكن كافياً لإنتزاع رضاء القادة البارزين فى التنظيم عما كتب السادات فقد عمد إلى رتق الاحداث مجدداً وكان ماهراً فى ذلك فقام فور حديثه عن المرحلة السابقة بإستعراض قصة لقاء عبد الناصر بعبد الحكيم عامر وكيف إن هذا اللقاء فى نظره صار البداية الحقيقية للثورة .

فى نفس الوقت فإن الخلط فى الترتيب الزمنى للاحداث و التطورات التى تعرضت لها الثورة إنما يعكس حقيقة واحدة هى أن السادات لم يكن حتى تلك اللحظات من الثقاة الذين يمكن لهم رواية كافة ملابسات الثورة والتنظيم .. وهذا فى حد ذاته يفسر ذلك الاحساس بالدونية الذى كان يشعر به السادات فى مواجهة باقى اعضاء التنظيم الناشطين ، وهو إحساس يبرز عند الحديث عن عبد الناصر أو عبد الحكيم عامر أو جمال سالم ولا يبدو أن السادات كان قد تخلص منه تماماً عند لقائه بمن كانوا على قيد الحياة منهم فى منزل عبد الناصر عشية وفاته .

كشفت كذلك نفس الخلط - وهو ما لم يتنبه إليه أحد ممن أنطلى عليهم أسلوب السادات - عن الاسباب التى دعته إلى القيام بذلك فى الصفحة الرابعة عشر مما يعتبره مجهولاً فيقول صراحة : « كنت أنا أذن أعمل من ناحية .. وكان الاخوان المسلمون يعدون أنفسهم على النحو الذى تحدثت عنه فى بعض الصفحات السابقة ..

وكانت هناك إجتماعات متفرقة تعقد هنا وهناك ... فمن هذه الإجتماعات مثلاً ،

إجتماعات كانت تعقد فى حى الزيتون ضمت عدداً من ضباط الجيش من بينهم الصاغ كمال الدين حسين والقائمقام صلاح حتاتة ...

واجتماعات أخرى كانت تضم اليوزباشى مصطفى كمال صدقى وعدداً من الضباط وضباط الصف - ويستطرد السادات - وكان جمال وعبد الحكيم فى ذلك الوقت ، كسائر هذه الجماعات الشابة الساخطة ، يحاولان أن يصنعا شيئاً .. » .

السادات ههنا يجاهر بأنه منفرداً كان يصنع ما يقوم به الآخرون - وكان ذلك دقيقاً من حيث حرفيته - فهو قد سبق غيره من الضباط الاحرار إلى العمل السرى وقت إن كان بعضهم بلا نشاط وكان هذا يجعله فى قرارة نفسه يشعر بالامتياز على باقى أقرانه لكنه أمسك عن ذكر ذلك الذى كشفت عنه بعض هذه الفقرات القليلة لتعلن جانباً مما كان يعتمل داخله .. وهو ما يدعونا إلى مراجعة قصة إتصاله بالألمان وعلاقة ذلك بتطلعاته وأحلامه فى السلطة .

والقصة كما يرويها لنا أنور السادات يمكن التعرف على ابعادها بتلك الكلمات التى قدمها بها .. يقول : « كان يجب علينا أن نضع الخطة التى تناسب منطق الاحداث .. فلم يكن هذا المنطق يحتمل حرباً نظامية ، ولا إنقلاباً عسكرياً ، ولكنه كان يوجب إتجاهاً آخر .. يوجب خطة سريعة واحدة توضع لإبادة الانجليز أفرادا وجماعات عند إنسحابهم .

وعكفنا نضع خطتنا كعسكريين .. وكان جانب منها يحدد تفاصيل العمل العسكرى الداخلى والجانب الآخر يرسم خطة الاتصال بالالمان .. ولكن خطة أخرى كان القدر يضعها فى الوقت نفسه » .

هكذا يروى السادات قصة لقائه بالألمان وكأنها تدبيراً من القدر وحده وكأنه يريد أن يتنصل من تلك الصفحة وفى الوقت نفسه يحاول أن يضفى نوعاً من المشروعية على محاولة اتصاله بالألمان بزعم ان ذلك كان يمثل توجهاً عاماً لدى قطاع عريض داخل الجيش الذى كان هو احد افراده .. لكنه لا يفصح لنا عن سرا اختياره تحديداً .ليكون ضابط سلاح الاشارة الذى يعتمد عليه الجاسوسان فى اتصالاتهم واصلاح جهاز اللاسلكى الخاص بهما والذى أدعيا أصابته بعطل ، والاهم من ذلك فإنه لا يذكر لنا كيف قبل من الاساس الاتصال بأثنين من الجواسيس فهو يحكى ان القصة « بدأت

بطرقات خفية على باب بيت صديقى الصاغ حسن عزت دخل فى أثرها رجلان من الألمان ، يصحبهما صديق له هو الاستاذ عبد المغنى سعيد ... ثم لم يلبث الصاغ حسن عزت أن أتى بثلاثتهم إلىّ .. » . ولا يضيف السادات من المبررات لهذه العلاقة سوى رغبة الجاسوسين فى مقابلة عزيز المصرى ويردف السادات : « وقابلهما عزيز المصرى ، وتفاهم معهما على اشياء كثيرة ، ثم اصدر امره الينا بتسهيل طلبيهما الآخرين » .

وكان السادات يقصد طلب كل من ابلر وساندى ـ هكذا كان يسميان ـ اصلاح جهاز اللاسلكى الخاص بهما وتسهيل الاتصال عند الحاجة بروميل فى مكانه بالعلمين .

وهنا فإن أكثر من علامة استفهام كانت قد فرضت نفسها بالفعل على هذه الرواية التى ذكرها السادات .. فهو لم يقل ما الذى كان يملكه عزيز المصرى من سلطة اصدار الاوامر إليه ؟ او علاقة ذلك بتنظيم الضباط الاحرار .. واذا سلمنا بأنه من الجائز ان من يبحث عن اتصال بالألمان قد يتطوع بتقديم المساعدة إليهم فإن ما هو غير مفهوم فى هذا الصدد هو قدرة السادات وزميله حسن عزت على تسهيل اتصال الجاسوسين بروميل اتصالاً شخصياً . لكن الأمر يصبح اقل غموضاً لو اننا عدنا إلى ترتيب الاحداث ترتيباً كرونولوجياً دقيقاً بعيداً عن الخلط الذى كان السادات مولعاً به .. فبينما بدأت قصة اتصاله بالألمان فى اعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حسب روايته الأولى فإننا نكتشف معه فى صيف عام ١٩٤١ انه بعد ان توثقت الاتصالات بينه وبين عزيز المصرى فإنه فى احد أيام ذاك الصيف مر به المصرى فى منزله فلم يجده وسارع هو بالاتصال به ليستطلع السبب ويروى قائلاً : « جلس عزيز يروى لى تفاصيل مثيرة ، الهبت حواسى وجعلتنى اعتقد ان ساعة البدء ، قد تحددت .. واننا فى الطريق إليها .. قال لى عزيز المصرى ان الألمان قد اتصلوا به عن طريق بعض اعوانهم .. وانهم يرحبون بخبرته فى شئون الشرق الاوسط والعرب ، وانهم على اتم استعداد لاختطافه ، ونقله إلى قيادتهم ، حيث تستطيع خبرته ان تلعب دوراً عملياً كبيراً » (*) .

من هنا تبدأ القصة الفعلية لاتصال السادات بالألمان عبر عزيز المصرى الذى استمد من ذلك الموقع سلطة اصدار الأوامر إلى السادات والاختلاف بين البدايتين فى هذا السياق يمكن ارجاعه إلى رغبة السادات فى اختزال علاقته بالألمان إلى هذه

(*) انور السادات ـ صفحات مجهولة ـ ص٨٦ .

الحدود ، وكيف أنه وقع ضحية لثقته فى كل من زميله الصاغ حسن عزت والفريق عزيز المصرى ، ولم يكن يتوقع فى البداية مثل تلك النهاية التى القت به فى السجن . مع أنه حسب البداية الأخرى التى ربما ذكرها سهواً كان يدرك حجم المخاطرة .

لماذا اذن اختار السادات تلك البداية ؟ إن البداية التى اختارها تأتى فى اعقاب حادث ٤ فبراير الذى يذكر السادات عنه انه شهد مظاهرة ليلية قام الانجليز بالتدبير لها حيث تم تمرير المظاهرة دون اعتراض بينما كان الشعار الذى ترفعه وهتف به المتظاهرون هو : « إلى الأمام يا روميل » وكان الهدف كما يقول السادات فيما بعد هو فرض الاحكام العرفية فى مصر ..

إلتقاء السادات بعد ذلك بالألمان وتقديم المساعدة إليهم بعد هذا الحادث يصبح نوعاً من الانتقام والقصاص من الانجليز اما قبل هذا الحادث فإنه بالرغم مما كان يعتقده البعض فى إمكانية الخلاص من الاحتلال البريطانى على يد الألمان إلا ان مثل هذه الفكرة كانت تحيط بها العديد من المحظورات فلم يكن مطلوباً من الجندى المصرى ان يستبدل احتلالاً بريطانياً بآخر ألمانياً فلم تكن ثمة ضمانات على ان ما ستقوم به المانيا فى مصر بعد مساعدة جنودها على التغلب على الجنود الانجليز سيكون مختلفاً عما فعله غيرهم .. إلا ان عزيز المصرى ومن خلفه انور السادات كان لهما تصور آخر لم يشأ ان يصطدم به القارئ وبدأ من حيث كان عليه ان ينتهى .. ويبدو ان عقدة الاحساس بالذنب قد طاردته على مر ما رواه من وقائع اتصاله بالجاسوسين الألمانيين فامتدت به تفاصيل القصة اكثر مما استغرقته اى قصة اخرى وكأنه يحاول ان يدفع عن نفسه تهمة الاتصال بجواسيس ! أما ما كان يفتش عنه السادات خلال تلك الفترة فهو حلم السلطة البعيد بعد تحرير الوطن من الانجليز وهو فى الواقع ما جعله حريصاً على الاستجابة لأوامر عزيز المصرى وصديقه حسن عزت وهو ما يفسر سر ذلك التعاون المنفتح على الألمان بالرغم من وطنيته التى كان يعيش معها صراعاً بسبب ذلك الحلم الذى لم يكف عن الضغط عليه فى وقت من الاوقات حتى انتهى به المطاف داخل الحرس الحديدى الذى دافع عن الملك اعتقاداً منه ان ذلك يقربه من احلامه وفى نفس الوقت لا يحرفه بعيداً عن خدمة القضية الوطنية .. حيث لم يكن قد ظهر تأثير الاحرار عليه وخاصة فكر جمال وعدائه للقصر .

غير ان ثمة علامة أخرى اكثر بروزاً على طريق هذه الاحلام وهى تلك التى تتعلق بفصل جديد من تجارب السادات للاهتداء إلى التنظيم الذى يمكن ان يطمئن لفاعليه وحجم دوره فيه . وكان تفكيره فى هذه المرة قد استقر على جماعة « الاخوان المسلمون التى قرران ان صلته بها تعود إلى عام ١٩٤٠ حيث جرى لقائه الأول بمرشد الجماعة حسن البنا والذى صار فاتحة لقاءات عديدة بين الطرفين ولكن السادات نفى نفياً قاطعاً ان يكون قد انضم إلى الاخوان واكتفى بوصف العلاقة بينهما بأنها علاقة تعاون متبادل ويشير السادات إلى ذلك قائلاً : « وتكررت زياراتى بعد ذلك للرجل وبدأنا نتحدث فى كثير من الشئون العامة .. وبدأت اوقن ان الرجل يطوى صدره فعلاً على مشاريع كبيرة وخطيرة .. لا يريد ان يفصح عنها .. كما ايقن الرجل ايضاً انى لا انتوى الانضمام إلى جمعيته ، ولعله شعر وادرك انى أعمل شيئاً ، وانى لست اعمله وحدى .. » .

حاول السادات منذ بدأ يروى قصة اتصاله بالاخوان ان يؤكد على نفى انضمامه للجماعة لكن ما رواه فيما بعد يشير إلى ان ما كان بينهما يزيد على حدود التعاون .. ففى نهاية عام ١٩٤٤ وبعد ان تعرض الملك فاروق حسب روايته لحصار الدبابات الانجليزية ووسط جو قال عنه السادات : « وهكذا ، ذهبت مع الاعداء ، صفوف الوفد وصفوف السعديين ، وقوة الملك .

لم يبقى فى الميدان إلا قوة الأخوان . هل نستعين بهم .. وهل نعول عليهم ؟ عاودت اتصالى بالمرحوم حسن البنا ، وانا هارب من المعتقل .. وتبسط معى حسن البنا بصورة لم تسبق له من قبل .. فرغم كل الصلات التى قامت بينى وبينه كنت اشعر دائماً انه يقول شيئاً ويخفى فى نفسه اشياء ..

ولكنه فى تلك المرة ، تبسط كثيراً وشرح كثيراً وافاض كثيراً .. ثم .. ثم كلفنى بأمرا » (*) .

تشى تلك الكلمات إذن خاصة حكاية التكليف التى انتهى بها السادات عند هذه الفقرة بأن ما بين البنا والسادات قد بلغ درجة جعلت تراود الأخير فى تلك الفترة التى خرج فيها من المعتقل لـ « الإستعانة » بالاخوان باعتبارهم القوة الباقية .. وبدا صاحب

(*) انور السادات ـ نفس المرجع ـ ص ٩٩ .

الصفحات المجهولة وكأنه يلجأ إلى آخر الاختيارات المتاحة أمامه بعد أن استنفد العديد من التجارب دون ان ينتهى إلى الطريق التى تؤدى به إلى أحلامه قبل ان يعود إلى الأحرار مرة أخرى بعد عام ١٩٤٥ .

وقد كان للتكليف الذى تلقاه فى ذلك اليوم من مرشد الاخوان ما يدعم وجهة النظر الأخيرة .. حيث كانت المهمة هى طلب وساطة يوسف رشاد الذى كان السادات على صلة به للقاء الملك .وهو ما قبله السادات وقام به بالفعل حيث اتصل بيوسف رشاد وظل ورائه حتى اقنعه بالمهمة التى اضطر الأخير لقبولها تحت الحاح زميله .. لكن المحاولة بعد ن كادت تنجح تعثرت فى خطواتها الأخيرة كما يذكر السادات ، فبعد ان ابدى الملك استعداده للقاء حسن لبنا ، اتصل بيوسف رشاد وقال له إن يلغى كل ما اتفق معه عليه بشأن مرشد الأخوان . لكن قبول مثل هذه المهمة من قبل السادات لم يكن قادراً على نفى التطور الذى طرأ على علاقته بالأخوان .

ليس ثمة شك إذن فى ان السادات كان على استعداد لفعل أى شئ كان يمكن ان يؤدى به إلى السلطة .. وكان ارتباط ذلك دائماً بالعمل السرى دليل دامغ على الرغبة العميقة فى الانقلاب على السلطة واقتناصها . وهو بالتالى لم يكن على استعداد للتنازل عن ذلك بسهولة فى اى وقت يقترب فيه منَ احلامه كما كان عشية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

بل ان محاولات السادات لم تتوقف حتى بعد عودته إلى الاتصال بالأحرر ، وهى ما تؤكده تلك الصفحة التى افردها بين صفحاته صراحة ، ودون موارية وبعد إستقرار جمال عبد الناصر فى القاهرة فى صيف عام ١٩٤٥ : « وبدأت حركتنا تتخذ صورتين .. صورة داخل الجيش يرسمها ويكون عناصرها جمال عبد الناصر .. وصورة خارج الجيش توليت أنا أمرها ..وكان الغالب على الصورتين ، روح فدائية ، وكانت بين الصورتين صلات .. » (*) .

ولا يكتفى السادات بهذا التقسيم وانما يردف قائلاً : « وكنا قد رسمنا خطتنا القريبة على ان ننشئ تشكيلاً شعبياً وتشكيلاً عسكريا ، يعملان جنبا إلى جنب ،

(*) انور السادات ـ المرجع السابق ـ ص ١١٠ .

كل بوسائله وكل بخططه ، ولا يرتبط احدهما بالآخر أى ارتباط ظاهر حتى تأتى اللحظة المناسبة لذلك » (*) .

كان السادات يحاول التأكيد على استقلاليته .. تلك الاستقلالية التى كانت تمثل فى نظره فرصة لاستباق الجانب الاخر من التنظيم ودفع الواقع لفرضه من منطلق القوة .. ولكن يبدو ان مسعاه الذى لم يتحقق هو ما دفعه عندما بدأ يستشعر فى تشكيله الشعبى القوة الكافية لخوض غمار العمل السرى إلى التحمس لفكرة نسف السفارة البريطانية فى مصر بعد واقعه الحديث الهازئ للورد كيلرن - السفير البريطانى - إلى رئيس الوزراء المصرى عندما زاره للحديث فى امر جلاء القوات البريطانية عن مصر .

لكنه ساعة التنفيذ رأى أن عليه ان يذهب إلى جمال عبد الناصر يناقشه فى الأمر .. ويقبل بما اعلنه عبد الناصر من رفض خشية تكرار ما حدث عقب اغتيال السردار « لى ستاك » حسب روايته .

لم تطع الظروف انور السادات على كثرة ما حاول من مرات للاقتراب من حلم السلطة .. ولم ينجح التشكيل الشعبى فى فرض ثقل الدور الذى قام به داخل التنظيم . وبطبيعة الحال فليس من المثير للدهشة ان يسارع اذا ما أتيح له فى اى لحظة ان يحقق ما اخفق فيه إلى تحيقيقه مستعداً فى سبيل هذا الهدف ان يتخلص من خصومه بصرف النظر عن الخيارات المتاحة أمامه ! .

لكن ذلك اصطدم دائماً بعقبة كانت تزعج انور السادات كثيراً بسبب الظروف التى تعرض لها وما مر به من اخفاقات عديدة وطرده من الجيش ، واعتقاله .. ثم هروبه من المعتقل قبل ان يستأنف نشاطه داخل تنظيم الضباط الاحرار ..

أما العقبة فكانت هى « الهيراركية » او التراتبية داخل التنظيم وتلك لم تكن تخضع للرتبة العسكرية ولكن للمكانة والاقدمية داخل التنظيم وهو ما تضرر منه السادات بصفة خاصة وصار بالنسبة له حجر عثرة امام تطلعاته إلى قيام الثورة .

وليس من الصعب العثور فى صفحات السادات المجهولة على اعترافات منه بذلك فى الوقت الذى نستطيع ان نتصور مدى ما كان يشعر به

(*) المرجع السابق - ص ١١١ .

في ضؤ ما كشف عنه مما كان جرى السكوت عليه ولم ينتبه إليه احد .

وأول ما يعترف به السادات من هذه التراتبية هو تسلسل القيادة التى وضعت عبد الناصر في المقدمة ومن ورائه مباشرة عبد الحكيم عامر .. يقول السادات : « وان كان جمال قد اشعل الجذوة فى ليالى منقباد .. وان كانت هذه الجذوة قد ظلت مشتعلة بأيدينا ، نلهب بها سواد الاعوام المظلمة .. فقد ظل جمال مراقباً لهيبه مسجلاً لإنتصاراتها ، مستفيداً من تجاربها ..

ولعل انتصاره الأول فى هذا الميدان كان لقاؤه لعبد الحكيم .. » (*) يعلن السادات فى السطور السابقة ان لقاء عبد الناصر بعبد الحكيم عامر فى الاسكندرية ثم فى جبل الأولياء كان الانتصار الأول لما كان يخطط له جمال عبد الناصر وكلما اوغل السادات فى الحديث عن خفايا التنظيم إلا واكتشفنا كيف تسيطر عليه تلك التراتبة فهو يذكر ما وقع فى عام ١٩٤٤ بإعتباره الحركة الأولى للتنظيم والتى اتت فى أعقاب الحالة التى وصلت إليها حكومة النحاس من عجز وضعف جعلها العوبة فى يد رئيس الوزراء البريطانى حتى سرت موجه امتعاض وتذمر واسعة فى اوساط الحركة الوطنية والجيش دفعت جمال عبد الناصر كما يروى السادات لمحاولة استغلال هذا المناخ للتعبير عن ارادة الرفض المستحكمة فى الجنود المصريين وشاركه فى الاعداد للتحرك الأول عبد الحكيم عامر الذى برز فى واجهة الاحداث وتولى بعدها الدعوة لعقد اجتماع عام فى نادى الضباط لمناقشة شئون البلاد والحكم » وهو ما حدث بالفعل وكان الاجتماع فرصة مواتية للهجوم على الفساد والسياسة البريطانية فى مصر ، والإتفاق على من يمثل الضباط الاحرار فى اللجنة التى تقرر تشكيلها من مختلف الاسلحة داخل الجيش لمقابلة احمد حسين (باشا) لإبلاغه برفض الجيش لتصرفات الحكومة البريطانية ورغبتهم فى وضع حد لسيطرة الإنجليز على البلاد فأنه فى غياب عبد الناصر وعامر اللذان آثرا ألا يظهرا فى واجهة الاحداث خلال تلك الفترة فإن الاسم المرشح من الضباط الاحرار لم يكن هو انور السادات وانما الصاغ صلاح سالم .

فلم يكن السادات الرجل الثالث فى التنظيم .. بل انه لم يكن الرجل الرابع كذلك .. فبعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما تركته من آثار نفسية فى اعماق من

(*) المرجع السابق ـ ص ١٣٢ .

شاركوا بها من ضباط التنظيم ، واصرار جمال عبد الناصر بعد العودة على اتخاذ تدابير سريعة تعجل بإنطلاق الثورة . انتهى قادة التنظيم إلى ضرورة الاسراع بتكوين قاعدة له وتقرر مرة أخرى ان تكون القاعدة كما يذكر السادات مكونة من جمال عبد الناصر وانطلاقاً من موقعه بمدرسة الشئون الإدارية بالجيش وعبد الحكيم عامر فى مدرسة المشاة ، وزكريا محى الدين فى الكلية الحربية ، ثم اخيراً صلاح سالم فى وحدته بالقاهرة ..

ومرة أخرى لا نعثر للسادات على دور بالرغم مما اراد ان يكشف عنه خلال بعض صفحاته من خبرة تفوق اى عضو آخر من اقرانه فى مجال العمل السرى .. وقد تمكنت هذه التراتبية من تمرير العديد من المواقف والقرارات التى حرمت السادات من المشاركة بقوة فى اختيارها ولعل ابرزها قرار انطلاق الثورة نفسها .. وهو ما كان بالغ الأثر فى نفسه وزرع فى داخله الرغبة الكامنة دائماً فى الانقلاب على الثورة ! .

من بين السمات البارزة فى شخصية السادات هو ميله الصريح الذى لا ينكره إلى التمثيل والاختلاق والذى يتخطى الظاهر الذى يعلنه السادات إلى ما لا يعلن لاحد عنه .. فالتمثيل يضرب بجذوره فى شخصيته إلى حدود مرحلة الصبا وتجربة الظهور فى السينما التى حاول القيام بها عندما دعت المنتجة السينمائية « أمينة محمد » - فى منتصف الثلاثينات - إلى مسابقة للوجوه الشابة وشارك بها السادات .. ولم يكن يخجل من هذا التاريخ فقد كتب بعد قيام الثورة فى احد مقالاته : « منذ فجر شبابى وانا احس بميل شديد للفن والفنانين ، ولى فى هذا المجال قصص كثيرة »(*) .

والسؤال هنا هل زادت هذه القصص واحدة ؟ قبل الاجابة لابد ان نذكر ان اعترافات السادات نفسها دائماً كانت تؤكد ذلك ولعل تأكيدنا ذلك الميل لديه هو الذى يساعدنا فى القاء الضوء على اكثر من مناسبة كان عليه - كما يروى - ان يلجأ فيها إلى التمثيل .. فقد كان بالغ الحيطة ! .

من بين تلك المناسبات التى تكشف ذلك الميل ما يرويه السادات عند ذهابه للقاء الفريق عزيز المصرى بعد ان قام حسن البنا مرشد الاخوان بتحديد موعد اللقاء

(*) محمد حسنين هيكل - خريف الغضب - ص٣٧.

ومكانه .. يقول : « واتجهت إلى العنوان الذى كتبه لى المرحوم حسن البنا قبل ذلك بيوم .. ونظرت إلى فوق فقرأت اللافتة الموضوعة على عيادة الطبيب « الدكتور إبراهيم حسن » .. وصعدت الدرج بخطى ثابتة ، ثم تذكرت انى « مريض » أو لابد ان اكون « مريضاً » فربما كان البيت مراقباً ، بل من المؤكد انه مراقب اذا كانت المخابرات البريطانية قد علمت بوجود عزيز المصرى داخله .. » (*) خاف السادات إذن من المراقبة فقام بدور حسب تعبيره « تمثيلى صغير » حيث قام بصعود الدرج متثاقلاً لاهث الانفاس فقد كان حريصاً ألا يقع فى قبضة المخابرات البريطانية فلجأ إلى التمثيل تلقائياً ودون تفكير .. ولعل طبيعة شخصيته قد ساعدته على ذلك ولهذا فلم يكن ذلك الموقف هو الوحيد من نوعه .

تكرر لجؤ السادات إلى التمثيل مرة أخرى . وارتبطت هذه المرة ايضاً بعزيز المصرى الذى كان يحاول الفرار خارج مصر بمساعدة الألمان وكان يحتاج إلى السادات الذى صدر إليه أمر بالنقل حتى يساعده فى تنفيذ الخطة فما كان منه حسب قوله إلا اللجؤ إلى إدعاء المرض « وتوجهت إلى المستشفى العسكرى صباح الخميس .. وادعيت انى اشعر بآلام مترتبة على مرض فى القلب اصبت به اثر حادث تصادم كان قد وقع لى ..

ولم يكن صعباً ان أحصل على اجازة مرضية من المستشفى العسكرى وان ابطل بذلك - ولو مؤقتاً - امر النقل إلى الصحراء » (**) .

نجح السادات هذه المرة ايضاً فى اداء دوره حتى استطاع اقناع الاطباء بمرضه .

وكما يذكر السادات نفسه فى الفترة التى هرب فيها من المعتقل وقبل الغاء الاحكام العرفية كثيراً ما لجأ إلى التمثيل والتنكر يقول : « وبدأت اكافح لأعيش هارباً شريداً اقتات من عدد من الأعمال الغريبة هنا وهناك متنكراً مستتراً حتى الغيت الاحكام العرفية عام ١٩٤٥ فبدأت اظهر بوجهى فى هذا الوقت » (***) .

لم يكن من الصعب على السادات إذن ان يقوم بالتمثيل مرات ومرات كلما

(*) انور السادات - صفحات مجهولة - ص ٤٣ .
(**) المرجع السابق - ص ٨٩ .
(***) المرجع السابق - ص ١١٠ .

اقتضى السياق وفرضت الظروف وبالتالى فإن اللجوء إلى موقف تمثيلى جديد بعد قيام الثورة بأكثر من ثمانية عشر عاماً عشية ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لم يكن بالشىء العسير فالصمت والدمع الثخين كان فى متناول تلك الشخصية التى اتقنت العديد من فنون الحياة وليس فن التمثيل وحده .

لهذا فإن السادات ـ وهو يدرك ذلك ـ كان يعلم دائماً ان لحظة لجوئه إلى التمثيل هى لحظة تفادى الخطر المحدق واحد ميكانيزمات الدفاع عن الذات .. ! .

اذا كان ما تم رصده من سمات شخصية الرئيس الراحل انور السادات كشف بعداً جديداً لما جرى عشية وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فإن ثمة سمات اخرى فى هذه الشخصية لا تتصل مباشرة بهذا الظرف لكنها تزيد فى فهم ابعاده .. من بين تلك السمات : الحذر البادى فى جميع تجارب السادات التى تحدثنا عنها حتى لكأنها تبدو القاسم المشترك بينها جميعاً .

ولعل ذلك ما يفسر فى اكثر من موقف لجؤ السادات إلى التمثيل بل اكثر من ذلك يمكن ان نعثر على هذه السمة على امتداد خطاب الرئس السادات .. ولعل فى الكلمات التالية ما يؤكد ذلك .. ففى اعقاب تورط السادات فى عملية الاتصال بالجواسيس الألمان وتعرضه للاعتقال .. كتب يقول موضحاً بغير تصريح يؤاخذ عليه أو اغفال ينتقص حسب وجهة نظره ـ من قدر نضاله الوطنى : « كان اعتقالى خاتمة لفترة من فترات الكفاح الذى بدأناه يوم استقر عزمنا عليه فوق تباب الشريف .. إلى جوار منقباد .. ولم يكن هذا الكفاح يستطيع ان يتصل طول الوقت ، فقد قلت أن جمال عبد الناصر كان قد نقل إلى السودان ، وان تشكيلنا الأول كان قد تشتت هنا ، وهناك .. وكانت الاحداث قد دفعت بعضنا لكى يعمل ، فعمل بروح التشكيل ، وفكرته .. واتصل فى ذلك بمن استطاع الاتصال بهم ، وتصرف وحده حين اعوزته المشورة .. » (*) .

لم يكتفى السادات فى هذه الفقرة بالحرص والحذر فى الحكم على تجربة الاتصال بالألمان ولكن على نفى علم تشكيل الاحرار بها ويوعز دون تصريح مرة أخرى بأنها كانت من اللحظات التى اعوزته فيها المشورة ..

(*) المرجع السابق ـ ص ٨٤ .

واذا كان خطاب الرئيس يشى بهذا الحذر فى غير ما موقع من موضوعاته فإن الشئ نفسه اتسمت به مواقفه والاتصلات التى كانت له بالاحزاب كحزبى الوفد والوطنى واتصالاته بالاخوان والتى حرص على نفى ما يوحى بإنضمامه إليها وتأكيده على اقتصار العلاقة على مستوى التعاون .. ثم علاقته بتنظيم الضباط الاحرار نفسه وكيف حاول خلال الفترة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٥ ان يسلك دروب اخرى من العمل السرى بحثاً عن تنظيم قوى يمكنه ان يضطلع بمهمة الخلاص دون ان يفقد فى الوقت نفسه القدرة على الاتصال بالتشكيل الذى صار نواة لتنظيم الضباط الاحرار .

لقد استفاد السادات من هذا الحذر فيما بعد عندما خاض صراعه ضد الحرس القديم لتنظيم الاحرار بعد وفاة عبد الناصر وكان جانباً من الحذر هو ما ابداه من استعداد لتنفيذ ما اتفقوا عليه بناءاً على اقتراح من هيكل فلم يكن يرغب من البداية فى خوض صراعاً شرساً على السلطة .. وانما على العكس اراد لهذا الصراع ان ينضج شيئاً فشيئاً بينما هو يجهز نفسه للمعركة دون ان يدرى احداً ان صاحب الدموع هو نفسه يمكن ان يكون صاحب المبادرة بالهجوم بعد اقل من ستة أشهر فقط ! .

يكشف موقف السادات من اهل السياسة والاحزاب مقدار الحذر الذى تتسم به شخصيته كذلك .. لكن الاهم من ذلك موقف السادات من الديمقراطية والذى ارتبط ايضاً بأحداث مايو ١٩٧١ وما اطلق عليه ثورة التصحيح .. فقد أوعز هيكل إلى السادات مرة أخرى - طبقاً لرواية هيكل (*) - بأن يجعل من القضية المركزية لخطابه قضية الديمقراطية وكان السادات يوشك وقتها على القاء خطابه امام مجلس الأمة فى ١٤ مايو من نفس العام . وقد استجاب السادات لذلك لكنه فيما يبدو كان قد نسى ما قاله عن الاحزاب والحياة السياسية عند قيام الثورة .. فهو يذكر انه بحلول اليوم الثالث على اندلاع الثورة : « لم يضع السياسيون وقتاً بعد ذلك .. فمنذ الصباح فى يوم ٢٧ ، بدأت كل هيئة سياسية ، بل بدأ كل سياسى فى هذا البلد ، يعد نفسه لمعركة جديدة يحلم فيها بدور البطل .. لا شىء قد تغير فى نظر السياسيين والهيئات السياسية .

لا شئ إلا اختفاء شخص الملك ، وظهور اشخاص رجال القيادة ... كان

(*) محمد حسنين هيكل - خريف الغضب - ص ١١٦ .

لسانهم الناطق يقول : ذهب الملك تحيا القيادة !! » (*) .

ولا يكتفى السادات بتقديم هذا التصور عن السياسين الذين

يعتبرهم مجرد طبقة من المنتفعين الإنتهازيين الذين لا هم لهم سوى السعى وراء السلطة والنفوذ ولكنه يعكس حقيقة النظرة التى يحتفظ بها عن دورهم وحاجة نظام الحكم إليهم ـ اى بإختصار ـ ما يتعلق بدورهم فى اى نظام ديمقراطى أو يسعى لان يكون كذلك .. يقول :« وهذا التغيير الكلى ، قد يستتبع تغييراً فى الاساليب ، وتجديداً فى اسلحة السياسة ، ولكنه لا يستتبع أبداً ، تغييراً فى الهدف .. الهدف الرئيسى لاحتراف السياسة منذ وجد فى مصر محترفوها .. ومثلما خاض السياسيون المعارك تحت اقدام فاروق فى سبيل الوصول إلى اسلاب الحكم ومغانمه بدأوا منذ اللحظة الأولى لطرده يخوضون معركة جديدة ، يقتسمون فيها هذه الاسلاب والمغانم ... » (**) .

ان السادات لا يجد جدوى تقريباً من تغيير الساسة لاساليبهم ومذهبهم فالاهداف فى النهاية ـ حسب وجهة نظره ـ واحدة ! .

فالهدف الرئيسى للسياسة فى مصر منذ وجد إحترافها هو ما يجنى من ورائها من أسلاب ومغانم .. هكذا يرى السادات السياسة ! فهل كان من الجائز ان صاحب هذا التصور يأتى عليه اليوم الذى يعد فيه بالديمقراطية ! .

ان الديمقراطية لم تكن شعارات فحسب ولا يمكن ان تجتث من اصولها حتى تكون مطيه لحاكم .. لكن السادات كان على استعداد للاقتناع بغير ذلك ... فليس هناك ما هو اسهل من الانقلاب على الديمقراطية عند الضرورة مثلما يروى لنا هو فى آخر صفحاته المجهولة .. حيث كانت النية قد عقدت داخل مجلس قيادة الثورة على اعادة الحياة النيابية فى فبراير ١٩٥٣ غير انه كم يذكر وضح لقادة الثورة ومن بينهم السادات ان المستحيل له وجود .. فقد تعذرت عودة الاحزاب حتى اعلن هو عن نظام المنابر الثلاث .

تلك هى الخلفيات التى تم السكوت عنها عمداً ليبقى احد فصول التاريخ المصرى

(*) انور السادات ـ صفحات مجهولة ص ١٣ .

(**) المرجع السابق ـ ١٤ .

فى حاجة إلى اعادة قراءة لتحرير ذلك المسكوت عنه الذى كشف الكثير حتى الآن من خفايا لقاء السادات بالحرس القديم للتنظيم فى بيت عبد الناصر عشية وفاته .

من بين القضايا التى يمكن ان نقول انها كانت على اتصال وثيق بما جرى فى ذلك المساء .. وكانت فى ذات الوقت من بين الدوافع التى حركت السادات إلى الانقلاب على الثورة ، قضية ازمة الثقة بين السادات للمشاركة معهم فى العمل الوطنى بعدما اقدم عليه من اتصال بالألمان ثم انضمامه للحرس الحديدى فى وقت من الاوقات لولا ان جمال عبد الناصر أخذ على عاتقه انضمام السادات للتنظيم باعتباره واحداً من الكوادر الناشطة فى مجال العمل السرى لكن ذلك لم يحل ازمة الثقة معه فى وقت تزايدت فيه مهام ومسؤوليات التنظيم حتى اضطر إلى تشكيل قاعدة رباعية المحور لم يكن انور السادات احد المسؤولين عن احداها برغم خبرته . فى الوقت نفسه حرص قادة هذه المحاور على ابعاد السادات عن اى تحركات داخل الجيش ما لم تكن هناك ضرورة لذلك . وتم الاكتفاء باسناد مهام من نوع خاص إليه كتسقط الاخبار الهامة عن طريق الدكتور يوسف رشاد الذى كان على اتصال وثيق بالقصر والملك .

ولم يعد امام السادات سوى قبول الأمر الواقع على الرغم من اجحافه لاحلامه فلم يكن ثمة سبيل آخر للارتباط بهذا التنظيم سوى الاذعان لرغبة قادته والتعايش مع ذلك الوضع الذى كان يمنح غيره ما اعتقد انه الاجدر به .. وكان يوماً انقلب فيه هذا الاذعان إلى ما يشبه الرفض الداخلى فلم يستطع السادات .. ان يقاوم الغصة التى شعر بها لهذه الثقة المفقودة فيه والتى حرمته المشاركة فى آخر ترتيبات القيام بالثورة ويوم التنفيذ الذى لم يشارك به .. ولم يستطع السادات ان ينسى ذلك طيلة حياته لكنه استوعب الصدمة وقرر الاستمرار قريباً من السلطة عوض الابتعاد عنها .. ابتعاداً نهائياً ! .

ولنتأمل كيف تناول السادات ذلك فى صفحاته المجهولة ـ اكثر كتبه دلالة : « يوم الثورة .. والأيام التى سبقت يوم الثورة قد لا يكون مما يهم قراء هذه الصفحات ان اذكر لهم تفاصيل الخطة التنفذية .. هى تفاصيل عسكرية ، كأى خطة عسكرية بسيطة توضع لاحتلال مدينة ، او اقرار وضع »(*) .

(*) المرجع السابق ـ ص ٢٣٣

اضطر السادات إلى انكار اهمية ما لا يعرف على وجه الدقة للهروب من مأزق الاغفال المتعمد دون ذكر اسباب .. لكنه يعود مضطراً مرة اخرى و كأنه يحاول ان ينفى عن نفسه شبهة الاقلال من شأن هذه التفاصيل .. فيقول: «و لعلى لست مستطيعاً ان أؤرخ تأريخ شاهد العيان للايام التى سبقت ٢٣يوليو مباشرة ..فقد كنت اذ ذاك فى رفح..و عندما وصلنى الأمر من جمال ، عدت مباشرة ، ولكنى لم اكن افطن ان الحركة مدبرة فى الليلة نفسها .. ولعل القراء يدهشون اذ أروى لهم انى جئت من السفر وتوجهت مباشرة إلى احدى دور السينما .. فما عدت فى منتصف الليل إلى منزلى ، حتى وجدت اشارة التنفيذ ، فلم البث لحظة واحدة وانما مضيت من فورى إلى القيادة »(*) .

لقد تعامل السادات مع هذه الفقرة بشئ من ادعاء السذاجة أو اعتقادها فى القارئ .. فصدور الأمر بالعودة الفورية للقاهرة إلى السادات من قائد التنظيم وان لم يتضمن إشارة التنفيذ إلا انه كان يقتضى الاتصال بهذا القائد عوض الذهاب مباشرة إلى دار السينما التى اراد ان يقضى بها السادات الأمسية ... لقد كان الشك فى الواقع قد استبدبه ووصل فقدان الثقة بين الطرفين إلى حد ان السادات فيما يبدو اراد ان يحتاط لنفسه بإيجاد دليل نفى على مشاركته إذا ما فشلت الثورة وتم اجهاضها .. اما الأحرار وجمال عبد الناصر فقد قرروا الا يتم اخبار السادات بموعد التنفيذ إلا فى آخر لحظة .

ولم يستطع السادات بالرغم من انكساره لبلوغ فقدان الثقة هذه الدرجة ان يبتعد عن رفاق الثورة وهو احد اعضاء مجلس قيادتها لكن شبح هذا الموقف لم يفارق خياله والغصة التى شعر بها لم يستطع التخلص منها إلايوم ١٤ مايو ١٩٧١ ـ أما عبد الناصر فيبدو إنه قد وثق فيه قبل ذلك بعامين على الأقل عندما قرر فى عام ١٩٦٩ إسناد منصب نائب رئيس الجمهورية إليه .. وكان القرار بمثابة مفاجأة لكثيرين ممن كانوا يراهنون على دور أكبر لتزايد نفوذهم فى دوائر الحكم .. لكن حجة عبد الناصر التى تذرع بها لتبرير هذا القرار تمثلت فى كون الاختيار نفسه يحسم طبيعة وملامح الشخصية المطلوبة لشغل هذا الموقع ، ولم يكن فى وسع السادات

(*) نفس المرجع ـ ص ٢٣٧ .

بالفعل ان يشكل اى تهديد من موقعه هذا لسلطة احد .. لكن اختياره فى الوقت نفسه يؤمن الحكم من الصراع على هذا المنصب .

لقد كان السادات الشخص المناسب من بين كافة الاسماء المرشحة الذى لا يمكن ان يثير اختياره حفيظة احد .. فضلاً عن وجود نية لان يكون القرار سارياً بصفة مؤقتة كما اكد عدد من المقربين إلى عبد الناصر .. كما ان السادات كان شخصاً سهل المراس يمكن ان يظل حريصاً لا تجرفه شهوة السلطة امام زملائه القدامى الذين شهدوا كيف كان السادات يعامل داخل مجلس قيادة الثورة بكثير من الاستخفاف لا يمكن ان يتخلص من اثره فى علاقته بهم .. فهو كما يروى معلقاً على ذهابه إلى دار السينما يوم وجه إليه عبد الناصر الأمر بالعودة فوراً من رفح مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ بمجرد وصوله القاهرة .. قائلاً : « وهناك اصبحت نكتة تروى ، ونادرة يتندر بها الأخوان .. فما أن يسأل واحد منهم فى اى من اجتماعتنا ـ حتى اليوم ـ اين انور حتى يجد من يجيب : فى السينما » (*) .

بهذا القدر من الاستخفاف كان زملاؤه يتعاملون معه .. وعلى هذا النحو لم يكن يتأثر ـ ظاهرياً فقط ـ من ذكر ذلك .. وهو ما دعا فتحى رضوان فى اول مرة يحضر فيها اجتماعاً لمجلس قيادة الثورة بوصفه احد الوزراء المدنيين الذين وقع عليهم الاختيار لشغل منصب وزير المواصلات .. ان يلاحظ ذلك بكثير من الدهشة : « وفى هذا الاجتماع حدث شئ يجب ان يسجل لأنه اصبح ذا دلالة فى قابل الأيام . فقد داعب اكثر الحاضرين ، ولا سيما كمال الدين حسين وصلاح سالم ، زميلهم انور السادات ، مداعبات ثقيلة ، وعجبت ان انور السادات قد احتملها فى حضورى ، فلم يبد عليه غضب ولا احتجاج ولم يتوقفوا عن هذا المسلك غير المفهوم حتى شغلهم الكلام الذى تبادلناه » (**) .

تبدو دلاله هذا الموقف قاطعة لا تحتمل تفسيراً آخر غير ما سبق ان قدمناه .. لقد كانت تلك هى حقيقة العلاقة بين السادات وزملائه داخل مجلس قيادة الثورة .. وهى علاقة ابعدت لفترة طويلة انور السادات عما اتيح لصحبه من مناصب ، وكانت كفيلة

(*) المرجع السابق ـ ص ٢٣٧ .

(**) فتحى رضوان ـ ٧٢ شهراً مع عبد الناصر ـ دار الحرية ـ القاهرة ـ يوليو ص١٩٨٥ـ ١٦ .

فى الوقت ذاته ان تزيد من رصيد الغضب داخله .. رغم التبسط والتساهل الذى كان يبديه .

ولم يكن من السهل التخفف من هذه المشاعر .. او اختيار اسلوب آخر للمواجهة غير الذى اعتاده السادات عشية ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . ان كل ما نقبنا عنه فى هذه الشخصية لا يجعل اى رد فعل آخر غير الذى صدر عنه منطقياً او مقبولاً بنفس القدر .

ذلك التوتر بين الرفض الداخلى للواقع والرغبة الملحة فى الانقلاب عليه من جهة وعدم ملائمة الظرف التاريخى لاعلان هذا الرفض من جهة أخرى وجد الفرصة مواتية بعد عدة اشهر من ذلك التاريخ ليقع الانقلاب على المرحلة التى حكم فيها عبد الناصر مصر ..

لم يعد هناك ما يخفى رغبة الرفض الثاوية فى اعماق السادات لا سيما وانه كان مدفوعاً إلى المواجهة تحت الحاح المباغتة فى معركة لا محالة واقعة أقنعه بها بعض المقربين إليه بعد ان فرض عليه تعيين على صبرى نائباً له مقابل تأييد رئاسته للجمهورية فى ١٥ اكتوبر ١٩٧١ ، والذى دفعه هؤلاء إلى الاعتقاد بأنها قد تكون مناورة لكسب الوقت سرعان ما يفاجؤنه بإنقلاب مضاد يطيح به فى الوقت المناسب . ويختلف الكثيرون فى تبرير هذا الانقلاب .. فالبعض يرى انه مجرد صدفه لعبت فيها الظروف دوراً بارزاً بينما يعتقد البعض الاخر انه نتيجة حتمية للتطور التاريخى لنظام ٢٣ يوليو وما طرأ عليه من تحولات منذ نكسة ١٩٦٧ .

لكن أحداً لم يختلف على كون ما قام به السادات منذ ١٤ مايو ١٩٧١ كان يمثل انقلاباً على الفترة السابقة بالرغم من ان البرنامج الذى تقدم به السادات إلى مجلس الأمة فى اعقاب انتخابه كان بيان ٣٠ مارس الشهير الذى اصدره جمال عبد الناصر وتمت الموافقة الشعبية عليه فى استفتاء عام ١٩٦٨ . ومع ذلك فإن وقوع الانقلاب ونجاحه لا يعنى انه قد وقع مصادفة او نجح مصادفة فالانقلاب الواعى الذى يحدث عمداً لا تلعب فيه المصادفة دور البطولة . كما ان الانقلاب لم يكن ليحدث فى تلك الفترة لو ان عبد الناصر استمر على قيد الحياة رغم توفر الشروط الموضوعية التى استند إليها البعض ومنها الصعود الملحوظ لقوى ليمين منذ هزيمة ٦٧ .. أو لو أن

على صبرى وجبهته كانوا الأسراع فى الانقضاض على السادات ثمة تفسير آخر يمكن الاعتماد عليه بالرغم من ان اليمين قد استفاد بالفعل من نجاح انقلاب السادات الذى مهد الطريق امامهم لفرض خياراتهم على مصر .. هذا التفسير يرى سلوك السادات نوعاً من معاودة المكبوت على نحو لا إرادى سهلت الظروف لحظة اطلاقه من عقاله . وذلك ما يؤكده افتقاد السادات لسياسة محددة المعالم فى مستهل حكمه جعلته يخضع لمشورة هيكل ويأخذ بها فيما اسمياه بقضية الديمقراطة التى اختار له هيكل ان تكون واجهة نظامه .

وهو بالفعل ما قام السادات بالإذعان له فى ١٤ مايو بالرغم من انه لم يكن على استعداد لكل ما توجبه الديمقراطية من ممارسات فبعد سبع سنوات من الحكم وفى خطابه بمناسبة ذكرى ذلك اليوم .. قال : « انا عمرى ما كنت فى موقف الدفاع عن اى شئ .. ولكن أننا بأدى مثل لأننى بعد ذلك سأبطش بواسطة الديمقراطية بأى واحد يفتح لسانه » .

لم يكن الإنقلاب الذى قاده السادات انقلاباً للاتجاه اليمينى داخل الثورة بعد نجاحه فى اقصاء كل من يوسف صديق وخالد محى الدين فى البداية ثم اطاحته بمجموعة على صبرى فى النهاية فلم يكن قد تبلور بعد مواجهة مايو اى تصورعن المرحلة القادمة وهنا كان ركوب قوى اليمين للانقلاب تعبيراً عن انتهازية لطبقة من الاوليجارشية .

لم يكن لها وعيها السياسى الخالص بقدر ما كانت تحركها المصالح ولمكاسب الشخصية فتلك القوى التى افترض البعض (*) انها تمثل اليمين كانت تجمعه صلات قرابة وثيقة اكثر منها إنتماءات سياسية موحدة تملك رؤية واهداف مشتركة .. فأسماء من قبيل المهندس عثمان احمد عثمان والمهندس سيد مرعى صهرا الرئيس السادات ، ومحمد حامد محمود ومحمد عثمان إسماعيل ومحمود ابو وافية ، لم تكن على الاطلاق القوى التى يمكن ان يكون تقدمها للانقلاب على الثورة نتيجة حتمية

لقد كانت تلك الأسماء وراء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتبعها السادات بعد

(*) الدكتور غالى شكرى بصفة خاصة كان أبرر اصحاب هذا التفسير فى كتابه « الثورة المضادة فى مصر .

زيارته للقدس بشكل صريح كما يذهب البعض لكن ذلك مرة أخرى لم يكن نتيجة حاجة داخلية وانما بتدخل من قوى خارجية وبتشجيع منها .

مثل هذا التفسير هو وحده الذى يجعل دلاله الدموع التى ذرفها السادات عشية وفاة عبد الناصر ذات معنى ، فلم يكن وقتها قد تبلورت فى ذهنه بعد ملامح الإنقلاب بالرغم من مشاعر السخط الثاوية فى اعماقه عل المرحلة السابقة برمتها .. ولعل هذا ما تكشف عنه أيضاً أدوات الانقلاب التى مكنت السادات من حسم مواجهة مايو .. فلم تكن تلك الأدوات سوى رموز للنظام السابق لم يكن بينها اى ترتيب مسبق ويصدق عليها منطق التوحد فى مواجهة الخطر الذى استشعره كل طرف منها تجاه مجموعة على صبرى ولعل هذا ما يكشف عنه هيكل نفسه عندما اشار على السادات بان يجعل من قضية الديمقراطية محور تركيزه فى خطابه امام مجلس الأمة وقد هدف هيكل من وراء ذلك ان يظهر السادات بدور حامى حما الديمقراطية فى مواجهة « الاوتوقراطية » والتسلط الذى كانت تبشر به جماعة على صبرى .

وقد كان الذى اراد ان يعطى للصراع ومن ثم للانقلاب بعداً عقلانياً قصدياً هو هيكل ايضاً عندما طرح المواجهة على هذا النحو . أما باقى الادوات كالفريق محمد صادق رئيس الاركان الذى اصبح فيما بعد وزيراً للدفاع قبل ان تتم الاطاحة به والفريق الليثى ناصف الذى انتهت به المحاولة بعد اعوام قليلة إلى انتحار مدبر تم تنفيذه فى محل اقامته بلندن حيث ذكر انه قد القى بنفسه من شرفة المنزل الذى كان يقيم فيه ! هكذا فإنه لا يعقل ان يكون ذلك مصير قادة الإنقلاب على نظام يوليو/ عبد الناصر .

القضية اذن كما سبق ان اشرنا كانت سيكولوجية ترافق استغلالها من طرف قوى او ليجارشية غير ناضجة كرست وقوع الانقلاب وظلت تدفع بالسادات دائماً فى اتجاه التنفيس عن المكبوت بما يخدم مصالحها حتى بات السادات اثيراً لتلك اللحظة فى كثير من المواقف الحاسمة .

والقضية التى يتفق عليها الجميع فى رواية تفاصيل الانقلاب تعود إلى ٤ فبراير ١٩٧١ حيث القى السادات خطاباً فى مجلس الأمة قدم خلاله ما عرف فيما بعد باسم « مبادرة السادات لحل مشكلة الشرق الاوسط واعلن خلالها موافقته على قبول مبدأ وقف اطلاق النار استجابة لنداء يارنج مبعوث الامم المتحدة ثم اعلن

بعد ذلك مبادرته : « واننا نطلب ان يتحقق فى هذه الفترة التى نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقى لقناة السويس ، وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن . اذا تحقق ذلك فى هذه الفترة ، فإننا على استعداد للبدء فوراً فى مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى » (*) .

وكانت هى تلك المبادرة التى افتتحت الصراع بين على صبرى وانور السادات فقد رفض الاول وانصاره فى اللجنة التنفيذية العليا وكانوا اغلبية قبول هذه المبادرة واعتبروها انتهاكاً خطيراً للخط الذى سلكته مصر منذ عبد الناصر ولم يكن ذلك فى الواقع ذريعة بقدر ما كان استفزازاً للسادات .

وانتهت الازمة وتداعياتها ولكن قبل ان تهدأ الاوضاع بين الطرفين عادت ازمة جديدة لتنشب بينهما فقد اعلن السادات عن مشروع وحدة مقترح بين كل من مصر وسوريا وليبيا وانه من جانبه يؤيد قيام هذه الوحدة حسب ما جاء فى محاضر جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى العربى يوم ٢١ ابريل ١٩٧١ . وكان قرار السادات بمثابة الصاعقة التى وقعت على رؤس الحاضرين .. فأنبرى على صبرى لاعلان رفضه الصارم لهذا الاقتراح وانحى باللائمة على السادات لاتخاذه موقف التأييد لهذا الاقتراح دون الرجوع إلى اللجنة التنفيذية العليا . وكان على صبرى فى هجومه مدفوعاً بتوجس ملحوظ من نوايا السادات وخوفاً على موقفه وانصاره من قيام هذه الوحدة التى يترتب عليها ادخال تعديلات وتغييرات جوهرية على مؤسسات السلطة مما يهدد بإخلال التوازن القائم بين انفراد السادات بموقع رئيس الجمهورية فى مقابل انفراد على صبرى وانصاره بعضوية اللجنة التنفيذية العليا .. وهو فى نفس الوقت ما راود السادات للتخلص من نفوذ خصومه بضربة واحدة دون مواجهة صريحة وكما يذكر هيكل فإن السادات فى هذا الموقف يبدو انه كان يقف مع الاقلية فى مواجهة الاغلبية الرافضة التى كانت تؤيد موقف على صبرى وفى مقدمتها الفريق محمد فوزى وزير الحربية .

(*) عن خطاب انور السادات الذى أورده الدكتور غالى شكرى ـ مرجع سابق ص ٥٢ .

ثم توالت فصول الاختلاف حتى اضطر السادات إلى استخدام صلاحياته الدستورية وقام بفصل على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية فى ٢ مايو ١٩٧١ . ومضى فى اجراءات بحث نتائج المبادرة التى اعلنها .. وكذلك اتمام مشروع الوحدة الذى اثار الأزمة الأخيرة . ليبدو وكأن السادات اراد الخروج على ما كان مألوفاً منه واطلاق المكبوت للمرة الأولى وبناء على نصيحة جديدة من هيكل فى ١٠ مايو ١٩٧١ قام على إثرها بالاتصال بالفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى فى نفس اليوم حسبما يروى هيكل نفسه واكد له ناصف خلال الاتصال انه كجندى محترف على استعداد لتنفيذ اى اوامر تصدر له عن طريق السلطة الدستورية للبلاد وبعد ذلك بيومين قام السادات بزيارة الفريق محمد صادق فى موقعه ليحصل على تأييده فى مواجهة وزير الحربية الفريق فوزى احد الذين القى القبض عليهم فى ١٤ مايو ضمن من تم القاء القبض عليهم من انصار على صبرى والذى كان يمكن ان يشكل خطراً بالغاً على السادات لو ان الفريق محمد صادق كان قد استجاب للأمر الذى وجهه إليه وطالبه فيه بالسيطرة على كافة تشكيلات الجيش والاذاعة ومداخل القاهرة وتعطيل أجهزة لاسلكى السفارات .لينهى بذلك السادات مرحلة حاسمة من تاريخ الصراع على السلطة فى مصر .

وهذه القصة تلقى مزيداً من الضوء على شخصية السادات التى ما أن تتمكن من معاودة المكبوت حتى تبدو مختلفة تماماً عن لحظات الكبت التى شهدت دموع السادات الثخينة .. وصمته المطبق فى انتظار ما يقرره الآخرون لقد كشف السادات بعد هذه المرحلة الفارقة عن وجه آخر للحاكم اصبحت فيه القاعدة هى الاستمرار فى اطلاق المكبوت وتحقيق ما لم يكن فى وسعه تحقيقه من قبل .. لا أحد من حقه ان يوقف اردة السادات او يراجعه فى قراراته .. فقد قرر السادات ان يحكم الناس بعد أن استقرت له الامور ودانت له مقاليدها كاملة بما اطلق عليه فيما بعد « قانون العيب » الذى جاء فى اعقاب محاولتين منفردتين قام فيهما احد النواب فى مجلس الشعب بالهتاف بسقوطه فيما كانت المحاولة الأخرى عندما قام احد المحامين « بسب الدولة ورئيسها » .. وقد كان فرض هذا القانون فى فترة . تضخمت فيها كثيراً « الأنا » لدى السادات ودعته إلى القول فى احدى المناسبات موجهاً كلامه : إلى مجلس الشعب : « انا مسؤول امام الله لا امامكم » ! .

تلك هى قصة الانقلاب الذى قاده السادات كما تكشفها لنا حدوده القصوى التى تضعنا على عتبات قراءة جديدة لقصة الدموع التى كان سخياً بها .. ذلك السخاء الذى ليس من اليسير معرفة دوافعه قبل تحرير المسكوت عنه .. فقد كان طموح السلطة لدى السادات بغير حدود وكان فيه على استعداد لما هو ابعد من ذلك على ألا يتخلى عن موقعه .. لكنه لم يكن وحده المتربص الوحيد للسلطة ..ان السلطة فى هذه القصة هى مفتاح تلك القراءة التى تلتقى عندها جميع اسرار المسكوت عنه .. ومحظوراته .. وخفايا قرار السادات الحضور متأخراً إلى منزل عبد الناصر عشية وفاته .. ليقبل يد عبد الناصر ويمضى غارقاً فى دموعه التى لم تكن يوم ما تتمتع بالشفافية .. ! .

الملك الحسن

أغتيال مناضل

أغتيال مناضل

سنحاول فى هذه الحكاية بقدر ما يكتنفها من غموض وما احاط بها من سرية ، النفاذ إلى أعماقها رغم المحاذير التى لا طالما فرضت عليها ولم تسمح لاصحابها انفسهم ان ينبسوا ببنت شفة عنها .. سنحاول ان نخترق حواجز المسكوت عنه يساعدنا فى ذلك اننا نقترب من تلك الحكاية متحررين من بعض المحاذير المفروضة على ابناء ذلك المجتمع العربى الذى تمسه هذه الحكاية . وإذا كنا فى هذا الوضع سنضطر إلى الاعتماد على روايات احد ابناء (*) ذلك المجتمع التى جمعها من هنا او هناك دون ان يكون فى استطاعته التصريح بكل ما وسعه الاضطلاع عليه ، فإننا سنحاول ان نحرض ما سكت عنه على البوح والكلام .. ونعيد ترتيب الأسئلة حيث يتوزع عليها اكبر قدر من الاجابات التى ظلت ناقصة فى هذه الحكاية لا تشبع فضول الباحث المدقق .

الحكاية التى نرويها تذكر فى فصلها الأخير أنه بالحى اللاتينى فى العاصمة الفرنسية معقل طلبة العلم وفى شارع مونبارناس الذى ينحدر من شارع سان جيرمان وتحديداً ، بعد غروب يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٦٥ انطلقت سيارة « بيجو ـ ٤٠٣ » لتختطف احد ابرز قادة الحركة الوطنية المغربية المهدى بن بركة الذى لا زال مفقوداً حتى الآن ولم يعثر له على أثر .

وبالرغم من اختطاف بن بركة او اختفائه فإن التحقيقات التى اجريت بمعرفة السلطات الفرنسية لم تكشف النقاب عن كافة التفاصيل المتعلقة بملف التحقيق الخاص بهذه القضية .. وبالرغم من ان اصابع الاتهام بقيت تشير إلى اولئك الذين كان من مصلحتهم ابعاد بن بركة من المغرب ، وربما من الوجود بأسره إلا ان نتائج التحقيقات استطاعت ان تطمس اى اثر لذلك ، وتمضى بتلك الاتهامات فى طريق آخر ! .

ولكن بالرجوع إلى المغرب وفى عام ١٩٥٥ تحديداً تبدأ الحكاية لحظة خروج المهدى بن بركة من المعتقل فى امليشيل بمنطقة الاطلس وبداية مرحلة جديدة من تاريخ

(*) هو عبد اللطيف جبرو ـ فى كتابه عن المهدى بن بركة ، الذى اصدره فى طبعة محلية بالرباط عام ١٩٨٦ .

المغرب بعد عودة الملك محمد الخامس من المنفى فى فرنسا ليدشن مرحلة من الاستقلال الناجز وقفت معه الحركة الوطنية المغربية على اختلاف توجهاتها من اجل الوصول إليها ، وكان المهدى بن بركة من بين رموز هذه الحركة ممثلاً لقوى اليسار المغربى التى كانت تتلمس طريقها ؛ إلى جانب القوى الليبرالية والسلفية التى لم ينجح الاستعمار الفرنسى فى كسر التفافهما حول الملك الذى ارتبط بدوره بها واستطاعا معاً تجاوز العراقيل التى وضعها الاستعمار للانفراد بأى منهما مستقلاً .

وكما كانت الحركة الوطنية المغربية على وفائها لمحمد الخامس فإن الملك قد حفظ لها وفاءاً بوفاء ، ولدى تشكيل اول وزارة فى عهده عقب عودته من المنفى كان لحزب الاستقلال وحده تسعة حقائب وزارية من اصل احدى وعشرين . ولكن لم تكد تمضى سبع سنوات على الاستقلال حتى رحل محمد الخامس عن هذا العالم . ليتولى العرش ولى عهده الأمير الحسن .. الذى اعتلى العرش فى مارس ١٩٦١ . وبطبيعة الحال فإن مواصفات المرحلة التى تولى فيها الحسن الثانى حكم المغرب لم تكن هى تلك طبعت المرحلة الأخيرة من حكم والده .. فقد انتقل المغرب من مرحلة المطالبة بالإستقلال إلى مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة العصرية حيث اخذت تتباين اوجه النظر لتصبح الحركة الوطنية فى مفترق طرق .. إما ان تعلن المملكة نهاية الحاجة إليها فتختار الانسحاب طوعاً من الساحة السياسية أو تضطر إلى الصدام مع مشروع الملك الحسن لبناء الدولة العصرية . وكما ان الحركة الوطنية المغربية لم تكن تعبيراً عن تيار واحد متجانس فقد اختلفت ردود الافعال داخلها بين مؤيد لهذا لاتجاه أو ذاك .. وكان الملك الحسن الثانى هو الذى استجاب للنصيحة الفرنسية التى وجهت إلى والده قبل اكثر من سبع سنوات على لسان باشا مراكش التهامى الكلاوى نقلاً عن الجنرال جوان المقيم العام الفرنسى بالمغرب آنذاك .. اما النصيحة فكانت : « انفض يدك من حزب الاستقلال ، إنك لم تبق سلطاناً للمغرب ، وانما انت سلطان حزب الاستقلال الشيوعى الملحد » ! .

لا شك ان هذه النصيحة كانت سارية المفعول حتى استجاب لها الحسن الثانى ونجح بالفعل فى التخلص من القوى الراديكالية التى كان من الممكن ان تشكل تهديداً لمشروعه من المنطلق الذى قبل به محمد الخامس وكان على الحسن أن يؤكد نقيضه كما فعل .. ليبدأ الصدام بينه وبين بعض تيارات الحركة الوطنية أظهر فيه الملك الحسن

بأساً شديداً مكنه من تصفية خصومه بمرور الوقت بالرغم من محاولات الانقلاب العديدة التى أستهدفت نظام حكمه إلا أنه كان الاسبق دائماً إلى الاجهاز عليها حيث تعرض لأكثر من أربع محاولات انقلاب بعد اضطرار المعارضة الوطنية إلى هذا المسلك إثر المأزق الذى وضعها فيه بالقيود التى فرضها عليها والملاحقة الأمنية لقادتها ورموز معركة الاستقلال الذين تطلعوا إلى مناخ مختلف تبددت ملامحه شيئاً فشيئاً بمجىء الحسن الثانى .

لكن أى من تلك الانقلابات لم يكتب له النجاح .. فقد تمكن الملك من اجهاضها جميعاً فى الوقت المناسب ، بدءاً بالمحاولة الأولى عام ١٩٧١ عندما حاول بعض جنرالات الجيش المغربى استدراج الملك الحسن إلى مبنى التليفزيون لارغامه على تلاوة بيان تنحيته عن الحكم إلا أن النبأ كان قد تسرب عبر بعض صغار الضباط مما أفشل المحاولة .. بينما كانت المرة الثانية بعد عام واحد فقط عندما تعرضت الطائرة الخاصة به والتى كانت تقله فى طريق عودتها من باريس لاطلاق النار ومهاجمة عدد من الطائرات العسكرية وهى المحاولة التى شارك فى التدبير لها الجنرال محمد اوفقير وزير الداخلية ولجا منها الملك الحسن بصعوبة فيما دفع اوفقير حياته ثمناً لها . توالت بعد ذلك محاولات الانقلاب فى أوائل الثمانينات حيث وقعتا المحاولتين الثالثة والرابعة فى كل من الدار البيضاء والصخيرات على التوالى وكان مصيرهما الفشل أيضاً .

بلوغ العلاقة بين الملك والمعارضة الوطنية هذا الحد يكشف أى دولة تلك التى أرسى الحسن الثانى أساسها فى الستينات منذ توليه العرش ، فرغم الهوية الدستورية للمملكة إلا أن حرية الرأى والتنظيم السياسى لم تكن مكفولة .. ولم يكن من حق أحد أن يسائل الملك عن أفعاله أو حتى يتحفظ على قراراته فهى نافذة بمجرد صدورها بمقتضى القانون .. وبعد أن كان هناك وزيرى دولة للمفاوضات مع كل من فرنسا واسبانيا تولى مهامهما الامين العام المساعد لحزب الاستقلال عبد الرحيم بوعبيد ، وادريس المحمدى من نفس الحزب أيضاً فى عهد الملك محمد الخامس أصبحت تلك السلطة من حق الملك الحسن وحده . ولاشك أن ذلك كان يمثل انتكاسة لتطلعات القوى الوطنية فى مرحلة ما بعد الإستقلال كما حدث بالنسبة للمهدى بن بركة الذى وجد نفسه فى عام ١٩٥٩ يفتش عن إطار حزبى أكثر تمثيلاً لآرائه ومعتقداته يقترب من

نبض الجماهير ومعاناتهم ويتجاوز فى نفس الوقت حالة الحياد التى وجد حزب الإستقلال نفسه قد سقط فيها بعد دخوله الوزارة وعلاقته الخاصة بالملك التى عطلت من دوره الثورى لهذا قام بتشكيل حزب القوات الشعبية فى نفس العام والذى أصبح ممثلاً للقوى الشعبية الراديكالية التى صارت تشكل أكبر خطر على النظام الملكى فى المغرب بعد تنامى دور النقابات العمالية فى ظل بيئة أقليمية إزداد توجهها نحو الخيار الاشتراكى وبالتالى باتت درجة التهديد أكبر من حدود قدرة هذه التنظيمات على التعبئة الداخلية إذا ما نجحت قوى خارجية فى الاتصال بها لاسيما إذا كان مصدرها الجزائر التى كان على قمة السلطة بها نظام اشتراكى راديكالى قرر الوقوف إلى جانب جبهة البوليساريو التى كانت تدافع عن حقها فى السيادة على منطقة الصحراء الغربية لتزداد حساسية العلاقة بين الجارين . لهذا كان على قائمة أولويات المملكة بعد تولى الحسن الثانى التصدى لتلك القوى ومحاصرة نفوذها لدعم نفوذ العرش .. وكان طبيعياً أن تنضم إليها فى هذا الموقف فرنسا التى كانت تتحين الفرصة المناسبة للانقضاض على تلك القوى خوفاً من تكرار التجربة الجزائرية لاسيما وان هذه القوى معادية لها بصورة سافرة وتطالب بإقتلاع آثارها فى أى موقع ولو أنها تمكنت من السلطة فلن تتردد فى ضرب المصالح الفرنسية .

هكذا فإن المصالح الفرنسية إلتقت بالمصالح الملكية فى ضرب القوى الوطنية المغربية المعارضة وبصفة خاصة اليسار وبطبيعة الحال فإن ذلك كان يعنى تقويض الدور الذى يقوم به قادة هذا التيار وعلى رأسهم المهدى بن بركة الذى أخذ يتزايد نفوذه بشكل ملحوظ داخل القطاعات الشعبية وفى الريف كما امتد نشاطه خارج المغرب وصار يملك اتصالات واسعة جعلته طرفاً نشطاً فى العديد من محافل العالم الثالث والتجمعات النقابية .. ولعل ذلك أيضاً كان من بين الاسباب التى دعت إلى التخلص منه حتى جرى اختطافه بالفعل .. ليسدل الستار على واحدة من التجارب التى كان يمكن لها ان تغير كثيراً من تاريخ المغرب ودور اليسار به أو لم يكن المهدى بن بركة نفسه هو ذلك الشخص الذى نعته المقيم العالم الفرنسى بالمغرب فى مطلع الخمسينات بأنه ألد أعداء فرنسا ولم يكن هذا النعت ليأتى من فراغ فقد كان للمهدى بن بركة برغم حداثة سنه فى تلك الفترة من المواقف ما جعله يرسخ فى اذهان الفرنسيين بهذه

الصورة .. فقد أقدم بن بركة من تلقاء نسه فى أواخر ١٩٤٨ على رفع مذكرة إلى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة يشكو فيها خلال تقرير مفصل إنتهاكات حقوق الإنسان فى المغرب .. وكانت أبرز مقاطع هذه المذكرة التى استفزت فرنسا ومقيمها العام بالمغرب هو ذلك المقطع الذى قال فيه المهدى : « ولقد وضع نظام البغض والطغيان المنافى للديمقراطية الذى اسسته فرنسا وحافظت عليه فى بلادنا ، المغاربة فى خوف مدنى وسياسى واجتماعى واقتصادى مستمر .

لقد أبعد الشعب المغربى عن كل مشاركة فى الشئون العامة وهو لا يملك أى مؤسسة تمثيلية إن محلياً أو وطنياً . والمؤسسات التى كان يتمتع بها قبل نظام الحماية قد الغيت أو حولت عن دورها الحقيقى .

أما الهيئات الاستشارية فقد انشأتها الإدارة الفرنسية قبل كل شىء لفائدة الفرنسيين المقيمين بالمغرب . وفى حالة استدعاء المغاربة للمشاركة فيها فإن من تعينهم الإقامة العامة لهذا الغرض يختارون من نوعية خاصة ، بحيث لا يمكن أن يكون إلا مجرد صورة بارزة . وهكذا حال المجالس البلدية التى هى استشارية يحضرها فرنسيون إلى جانب بعض الاعيان المغاربة والكل بتعيين من الادارة .

ولم يدع الشعب المغربى قط للإنتخابات بينما ينتخب الفرنسيون المقيمون بالمغرب منذ سنة ١٩١٩ ممثليهم الذين يقتسمون مع الإدارة الفرنسية النظر فى القضايا العمومية » .

استطاعت تلك الكلمات التى انتزعت تعاطف اعضاء الجمعية العامة معها أن تفجر موجة سخط عام فى فرنسا ترك على اثرها المقيم العام موقعه بالمغرب ليحل محله الجنرال جوان الذى وضع نصب عينيه ضرورة القصاص من المهدى بن بركة فما كاد يبدأ عام ١٩٥١ حتى وجد هذا المناضل العنيد نفسه رهن الاعتقال .. وخلال فترة الاعتقال لم تنقطع صلة بن بركة بالحركة الوطنية وكما استطاع وهو خارج المعتقل ان يقاوم الاستعمار الفرنسى بضراوة لم يقعده المعتقل عن هذه المهمة التى باشرها عبر بعض عناصر الحركة الذين لم يتم اعتقالهم . وظل شغله الشاغل كيف يحصل المغرب على استقلاله كمقدمة ضرورية للنهوض بشعب تلك البلاد التى عانت من ممارسات الاستعمار واعوانه حتى وجدت فرصتها التاريخية فى تحالف الملك محمد الخامس مع

الحركة الوطنية وحزب الاستقلال كما ذكرنا .. ولكن بحلول مارس ١٩٦١ وتولى الحسن الثانى حكم المملكة خلفاً لوالده تغيرت متطلبات المرحلة ولم يعد التحالف مع الحركة الوطنية يمثل الأهمية التى كان يشكلها فى الماضى ، بل صار من دواعى توطيد دعائم الحكم التخلص من بعض شرائح الحركة الوطنية والزعامات التى يمكن أن تحرض الجماهير على تعاطى السياسة والمطالبة بسائر حقوق المواطنة فى ظل نظام وطنى كما اعتقد الكثيرون .. وقد كان المهدى بن بركة من تلك الزعامات التى يخشى جانبها ، فهو لم يكن بالشخص المهادن الذى يتملق السلطة كما ان صلته التى توثقت بالجماهير منذ اعتقاله فى اوائل الخمسينات إلى اواخر هذا العقد عندما قرر الانفصال عن حزب الاستقلال وتأسيس حزب القوات الشعبية جعلت منه شخصية تبعث على القلق - قلق السلطة بطبيعة الحال - فقد كان نشاط المهدى بن بركة سلمياً يمارس التعبئة الحزبية دون قهر أو اكراه حتى التفت حوله قاعدة عريضة من العمال وطبقات المجتمع المغربى الدنيا .. لكن مصدر خطورته كان يتمثل فى تلك القاعدة العريضة التى تفتقر إلى التعليم والرعاية وتعيش على هامش المجتمع - وهو هامش عريض إلى حد كبير - بمعتقدات خاصة تتحكم فيها مشاعر بدائية مباشرة تجعلها تتسم بالديماجوجية والتشوش اذا ما خالطت السياسة وهنا مكمن الخطورة فتلك القاعدة غالباً ما تكون جاهزة للتثوير اذا ما توفرت قيادة كتلك التى كان يمثلها المهدى بن بركة خاصة وانه كما عرف عنه كان احد القادة القلائل الذى آمنوا بأهمية العمل المسلح وسبق له أن تعلم اطلاق النار وكأنه كان يعرف مسبقاً انه مستهدف من أعداء التحرر .. ولكن ذلك لم يمنع اختطافه أو يؤجل ضياع احلامه .. فقد ذهب المهدى بن بركة إلى غير رجعة وكان لابد أن يذهب بعد ان زادت خطورته .. ولم يعد من الممكن السكوت عنه .. فقد كانت الخطوط الحمراء لأمن المملكة وحلفائها الجدد قد جرى اختراقها على يد هذا الثائر الذى ظلت الجماهير تنتظر عودته دون جدوى !

وبكت الجماهير .. وأبدى الملك الحسن تعاطفه ، وتألمه ! .. لكن المهدى ما كان لينطق فيفضح المؤامرة .. لقد مات المهدى بن بركة دون ان توارى رفاته الثرى الذى عاش عمره يدافع عنه .. بل لم يعثر لرفاته من الأصل على أثر !!

ان المسكوت عنه فى هذه الحكاية اكثر كثيراً مما هو معلوم نستطيع ان نتلمس

الطريق إليه فى ذلك المشهد البليغ الذى واجهه بن بركة عام ١٩٦٣ عندما استطاع ان يتجاوز حرسه الخاص اثناء جولته الانتخابية ليشارك ابناء الاطلس همومهم وقد شاركوه بالأمس القريب هموم الكفاح ضد المستعمر .. لقد سأل المهدى سكان المناطق التى زارها عن احوالهم فكانت اجابتهم « ان لا فرق بين الأمس واليوم : المنجل هو المنجل والذى تبدل هو المقبضة » (*) .

هكذا هو الحال بعد سنوات الكفاح الطويلة .. لم يعد المنجل هو المنجل .. أى عبثية تلك ؟ ! .. ان ما ارادت ان تقوله الجماهير هو انه برغم سنوات الكفاح ضد الاستعمار فإنه عندما زال هذا الأخير وكان من المفترض ان يتغير الحال فى ظل الحكم الوطنى اذا بالأمور تراوح فى موقعها دون تغيير .. الاختلاف الوحيد فى هوية الفاعل !

بهذه الكيفية المريرة واجه المهدى بن بركة حقيقة لم يكن هو نفسه ينكرها .. ولكن ما كان احد ليتوقع ان تجاهر بها الجماهير .. لقد اكتشف بن بركة صحة حدسه عندما قرر الانفصال عن حزب الاستقلال ليؤسس حزباً يجمع كل هؤلاء المطحونين ، ولم يكن مبالغاً فى اختيار المسمى الذى يعبر عن تلك القوى .. أنه : القوات الشعبية تلك التى يمكن أن تلعب دوراً بالغ الخطورة بصرف النظر عن تسليحها .

وكان المهدى بن بركة يعى جيداً ان حزباً له هذا الاطار العام سوف يجمع كافة المهدورة حقوقهم دون تمييز بين عرب وبربر فلقد خبر من درس التاريخ القريب ان تلك الجموع التى تحركت فى حادثة الرباط الشهيرة التى دبرها الجنرال جوان وكان اغلب افرادها من سكان الجبال والبربر لان المستعمر استطاع ايهامهم بأن سكان المدن من العرب فى الرباط وفاس ينتون الغدر بالملك للدفاع عنه يمكن ان يتحركوا ضد هذا الملك نفسه لو انه استمر فى سلب حقوقهم وانكار حاجاتهم الاساسية كبشر .

وقد كان المهدى واعياً برسالته يدرك مراميها ووسائلها ومن يتوجه إليهم بخطابه .. لقد عرف من هم انصاره ومريديه من فئة المعذبين فى الارض .. يقول المهدى : « يتوقف العمل النقابى فى كل حين على الاستفادة الكاملة من تجارب العمال فى نضالهم سواء فى شغلهم او مساكنهم أو طرق معاشهم فالمسيرون النقابيون فى بحث

* عبد اللطيف جبرو كتابه عن المهدى بن بركة ص ١ ٢

دائم عن وضعية العامل فى اقتصاد البلاد ، ومستوى اجره من الاسعار ، ونوع الغذاء الذى يتناوله مع عائلته والوسائل التى لديه لرفع قيمته الفنية وتربية ابنائه . ولا يتوصل إلى الحلول إلا بعد البحث والاستقرار والرجوع إلى تجارب الشعوب الأخرى التى تعانى مثل ما نعانيه من حرمان واستغلال » (*) .

تلك هى مهمة المسيرون النقابيون كما يراها المهدى وهى تعكس اهتماماً ملحوظاً بدور العمال ـ كما رأينا ـ وليست هذه الفئة مجرد مطية لتحقيق اهداف سياسية كما فعل آخرون .. بل هى تلك القوى التى يراهن عليها ويخوض الرهان باسمها انها ذلك الأساس القوى للقوات الشعبية التى اراد ان يخرج بها من عباءة حزب الاستقلال .

ولم يكن المهدى يتعجل الصدام مع احد لكنه اراد بناء تنظيم قوى محكم يتولى الدفاع عن مصالح هؤلاء .. غير ان ما لم يحسب حسابه هو ان ذلك فى حد ذاته كان كافياً لإثارة مخاوف السلطة من أى تحرك يقدم عليه المهدى وهو يملك ذلك النفوذ القوى على من يقتنعون بزعامته .. وينتظرون الفرصة للتعبير عن انفسهم وعن حقوقهم .. لقد نجح بن بركة فى تشكيل جبهة من قوى اليسار المغربى فى اطار حزبه الذى صار بحلول عام ١٩٦٣ أحد ابرز الاحزاب السياسية فى المغرب رغم التاريخ السياسى لحزب الاستقلال .. والذى لم يلبى تلك الطموحات التى تحدث عنها بن بركة فى ساحة « الأوداية » عشية اعلان استقلال المغرب : « إن الكفاح الذى خضتم غماره سيكشف لكم عن مغرب جديد هو مغرب الغد ، والمغرب الجديد الذى نريده هو المغرب المستقل الحر الذى يبنى حياته الجديدة على اساس التمتع بسيادته الكاملة وتحرير جميع طبقات الشعب من الجهل والمرض والفقر والاستعباد ، استعباد الحاكمين والاقطاعيين واصحاب المصالح الخاصة والانتهازيين . لقد انتهى الزمن الذى كان فيه الشعب المغربى مكوناً من سادة وعبيد . لقد اصبح كل المغاربة سادة انفسهم واثقين من تحرير بلادهم » .

اخفق حزب الاستقلال فى الدفاع عن تلك المطالب وبالمقابل لم يكن المهدى على استعداد لتفويتها .. فيما كان الملك الحسن الثانى يضرب صفحاً عنها ويخطط لقمع أى حركة تمرد يمكن ان تعترض نظام حكمه . غير ان المهدى بن بركة بحلول الستينات

* المرجع السابق ص ١٨١ .

وقبل ان يتم اختطافه بعدة سنوات توصل إلى ما اسماه بـ « الاختيار الثورى » الذى يقول عنه : « بعد نضال طويل يتعمق خلاله الوعى الثورى للمناضلين ، برزت طوال مراحله مطامح شعبنا وهى تزداد وضوحاً مرحلة بعد مرحلة ، تميزت معركة التحرر الوطنى بعد تصفية الإنتفاضة المسلحة ضد الاحتلال ، بانتشار الدعوة الوطنية كماً وكيفاً وبتصور جديد اثر الحرب العالمية الثانية بإنخراط افواج الكادحين المكدسين فى الضواحى الفقيرة المسالمة بمدن القصدير : كان النمو الديموغرافى السريع فى قطاع الصناعة الاستعمارية نتيجة ايجابية ، هى نشؤ طبقة عاملة ما فتئت ان تسربت إليها تنظيمات الحركة الوطنية » .

ان الاختيار الثورى لافواج الكادحين المكدسين فى الضواحى الفقيرة لمدن القصدير هو ما كان يراهن عليه المهدى .. وقد بدا بحلول عام ١٩٦٣ فى أعقاب الانتخابات التشريعية التى فاز فيها وقد حسم موقفه فى التصدى لممارسات السلطة ضد هذه الفئة كان يدرك تعاطفها معه على نحو ما كشفت عنه الانتخابات .

وعلى نحو ما كشفت عنه تقارير وزارة الداخلية المغربية فى تلك الفترة فقد كانت خطورة المهدى بن بركة قد بدأت تتزايد بفعل الاستياء البالغ الذى كان يسود اوساط الاتحاد المغربى للشغل الذى يضم غالبية عمال المغرب والذى تحالف مع حزب القوات الشعبية لاجبار الحكومة المغربية على مراجعة . سياساتها ازاء العمال وحثها على زيادة اجورهم وهو وضع كان ينذر بالانفجار لاسيما بعد ان سربت الاستخبارات الفرنسية ما يفيد بان حزب القوات الشعبية ينتوى اللجؤ إلى العمل المسلح .. فقد كانت فرنسا على استعداد لتقديم أى عون تطلبه الجهات الأمنية فى المغرب لكبح جماح هذه الحركة .. ليقفز خيار التخلص من المهدى بن بركة كمخرج لهذه الأزمة جرى الاعداد له فترة من الزمن حتى استقر الرأى على اختطافه فى فرنسا بعيداً عن اعين انصاره داخل المغرب .. والحرص فى الوقت نفسه على اخراج العملية كعملية اختطاف عادية قد يعود صاحبها للظهور مرة أخرى بعد دفع دية او ما شابه ذلك . غير أن هذا لم يكن سوى مجرد تمثيلية اتهمت فيها بعملية الاختطاف عناصر ارهابية فرنسية لصرف النظر عن الدوافع الحقيقية لتلك الجريمة التى ارادت ان تبعد شبح الحل الاشتراكى عن اللملكة المغربية .. ودفع المهدى بن بركة الثمن !

لقد كان التهديد حقيقياً لكن الجميع تنكر للخيار الشعبى مهما كان ديمقراطياً ومن حق الجماهير .. !!

ولازال هناك الكثير فى هذه القصة مما لم يكشف عنه النقاب بعد .. لكن تحرير المسكوت عنه فى الحدود التى امكنا القيام بها فى ظل تعتيم شديد يتكتم وقائع وتفاصيل تلك الجريمة يمثل نفاذاً إلى صميم القضية التى ناضل من أجلها المهدى ولم يتمكن من احراز النصر فيها .. ان تحرير المسكوت عنه فى بعض الاحيان قد يكون بوضع النقاط فوق الحروف وهو ما كانت تحتاج إليه اعادة رواية هذه القصة .

ولم تكن دموع الحسن الثانى عاهل المغرب هى ما يستحق الوقوف عندها فى هذه القصة فهى لم تسقط من الاساس لكن دموع الآلاف وربما الملايين من ابناء المغرب كانت تسجل هذه اللحظة التى لم تكن قط عابرة فى تاريخ هذا الشعب .. أو تاريخ المملكة !! .



صدام حسين

الثالوث القاتل

الثالوث القاتل

لن تعبر الذاكرة العربية هذا الحدث ابداً . ولن يكون من الأحداث العابرة .. فآثاره عرفت كيف تدمغ تلك الذاكرة بملامحه وقسماته الغائرة .. فلن يستطيع النسيان طى وقائع الغزو العراقى الغاشم للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وما نجم عنه من تداعيات حتى وقوع حرب تحرير الكويت والنهاية الأليمة للقوات العراقية .

تلك اللحظة التى هزت صدام حسين كما لم تستطع لحظة أخرى بعد ان جرح كبرياؤه العسكرى والسياسى ولم يعد لديه سوى اجترار مرارة الأمر الواقع بعد ان ارغم على قبوله صاغرا لا يستطيع حولاً بعد ان حمل إليه يوم الثامن والعشرين من شهر فبراير ١٩٩١ نباء عجز قواته عن المضى فى مواجهة ضربات التحالف .. وضرورة لاسراع بالاستسلام لقرار وقف اطلاق النار قبل إبادة القوات العراقية .. لم يعد امام صدام من مفر آخر سوى قبول هذا الحل فأعطى أوامره إلى عدد من القيادات العسكرية لحضور الاجتماع بقيادة قوات التحالف الدولى فى ٣ مارس بالقرب من مطار صفوان جنوبى العراق لبحث ترتيبات الاستسلام التى اتفق عليها فى نفس اليوم بالفعل الفريق سلطان الجابورى نائب رئيس اركان الجيش العراقى واللواء الداغستانى قائدا الفرقة المدرعة !!! .

بعد ثلاثة واربعين يوماً توقف القتال الذى بدأ فى الساعات الأولى من يوم ١٧ يناير وقد اجهز على قوة العراق العسكرية التى اهدرها الرئيس العراقى فى مغامرة غير محسوبة العواقب دفع ثمنها مئات الآلاف من القتلى والجرحى العراقيين فضلاً عن تدمير ما يزيد على ٨٥٪ من البنية العسكرية للجيش العراقى الذى فقد ما يقرب من ٤٠٠٠ دبابة من اصل ٤٢٨٠ كانت لديه قبل الغزو وكذلك ٢١٤٠ قطعة من المدفعية الثقيلة من اصل ٣١١٠ قطعة كانت لديه ، و١٨٧٠ ناقلة مدرعة من اصل ٢٨٧٠ ناقلة ، و١٠٣ طائرة قتالية كما فقد العراق فى هذه الحرب سفنه الحربية كاملة بالاضافة إلى عدد من القطع البحرية التى استولى عليها من الكويت .. ولم تكن تلك هى فقط الخسائر العراقية بل وجد العراق نفسه بالرغم من تحرير الكويت اسير حظر وحصار دوليين لم يسمح بتخفيفهما إلا

مؤخراً على اساس السماح له بتصدير حصة من نفطه مقابل الغذاء ! .

كان ذلك هو المصير الذى واجهه طاغية العراق بالرغم من استمراره فى الحكم إلى الآن .. وهو مصير فى منتهى القسوة إذا ما قورن بما كان عليه العراق عام ١٩٩٨ قبل استنزاف قدراته إلى ذلك الحد .. لقد كان صدام نفسه يزهو بما استطاعت ان تحققه العسكرية العراقية خلال الحرب مع إيران حتى ان ما قاله يوماً لجريدة القبس الكويتية فى ١١ فبراير ١٩٨٦ كان يعكس إلى اى حد كان يرى قدراته العسكرية ..فقد قال : « ان الصهاينة لابد ان يكرهوا العراق ، وهم لا يكرهون العراق لإنه قاتل بصورة جيدة خشية لان يتصدى لاعمالهم التوسعية العدوانية ضد الأمة العربية فحسب ، وانما قبل هذا يكرهون العراق ، لانه اهتدى إلى المسالك الصحيحة الموصلة إلى شخصية الأمة العربية فى مكوناتها وخواصها المعروفة » ..كان صدام يعتقد ان بناء جيش قوى يأتى فى صدارة الأولويات العراقية فى تلك المرحلة وان ذلك هو السبيل الوحيد المؤدى إلى شخصية الأمة العربية بطبيعة الحال حسب المفهوم البعثى ! .

وهو مفهوم خاص لدور الجيش العراقى بصفة خاصة فى الوصول إلى شخصية الأمة كما سبق لصدام حسين ان عبر عنه امام المجلس الأعلى لنقابتى الاطباء فى كل من العراق وسوريا عام ١٩٧٩ عقب توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية حيث قال : « إن الجيش العراقى الآن هو اكثر من احتياجات القطر وليس سراً فالمعاهدة (يقصد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل) تحاول كثيراً ان تقلل من وزن الجيش العراقى ولا أدرى لإنها لا تعرفه ام انها مقصودة . الجيش العراقى اكبر من هذا .. اكبر من حاجة القطر .وهو مُصَمم على اساس استخدامه لأغراض الأمة على نفس الأسس التى اشرنا إليها » .

لكن هذا الجيش بكل ماكان يحمله لقيادته من طموحات وتطلعات سقط قبل ان يحقق مهامه القومية .. أو ربما سقط لانه حاول ان يكون الوصول إلى تحرير فلسطين عبر منابع البترول الكويتية وهو ما لم تكن لتسمح به الولايات المتحدة التى تحركت سريعاً لاجهاض قوة هذا الجيش وسط تأييد دولى واسع النطاق .هكذا وجد صدام حسين نفسه يواجه هذا المصير المظلم الذى كاد ينتهى بتقسيم العراق بعد أن اشتدت شوكة المعارضة التى كان يقمعهما نظامه الأمنى الصارم فى السابق ، عندما أصبح

هشاً .. كانت لحظة بالغة القسوة .. تراجع فيها حلفاؤه السابقين عن دعمه واصبح صدام يقف وحيداً لا يشغله سوى الحفاظ على بقائه فى السلطة لأطول وقت ممكن فإزداد عنفاً ودموية فى مواجه الخصوم كلما ازداد عجزه عن مواجهة الواقع .. فسقطت صورة الزعيم الملهم .. وإنتهت إلى الأبد « كاريزما » صدام ! .

ولكن هل كان يشعر صدام بفداحة ما حدث ؟ .. وهل يكون قد تألم لما جرى أن أن هذا الإنقلاب كان من صميم طبيعته التى عمل « البعث » على تأجيجها داخله ؟! ذلك هو السؤال الذى يفرض نفسه عند تقييم السلوك العراقى فى عملية الغزو بالرغم من ان ذلك الانقلاب كلفه هذه المرة اكثر مما تتحمل قدراته او تسمح له بتكرار الانقلاب .. إن صدمة الرئيس العراقى تجمع بين الحالتين .. فقد تم تصفية جيشه فى الوقت الذى لم ينجح فيه الانقلاب / المغامرة فكان من الطبيعى ان تكون تلك اللحظة هى احلك لحظات حياته على الاطلاق منذ ان تولى السلطة فى العراق عام ١٩٧٩ . لكننا لا يمكن ان ندرك مشاعر صدام حسين الحقيقية إلا إذا استطعنا ان نعرف ما كان يدور داخله وقتها .. وهو هنا من بين المسكوت عنه فى تلك الذاكرة التى تنشغل دائماً بالوقائع والتطورات وتغفل الدوافع والمبررات ..والمسكوت عنه فى ذاكرتنا العربية ليس بالضرورة نتاجاً للقهر وحده .. ولكنه احياناً ما يكون نتاجاً للإخفاء السياسى الذى تمارسه الايديولوجيا كنموذج لتأثير السلطة المعنوية .. والسكوت هنا هو بمثابة داء يهاجم العقل السياسى العربى يدفعه إلى قطيعة تاريخية ومعرفية فى لحظات حاسمة من تاريخه .. فهو فجأة يقرر الانفصال عن الماضى ولا يقوى على تحديد علاقته بالمستقبل ، فيما يقرر فى الوقت نفسه إدراكاً جديداً للحظة تحت وطأة وضغط الفعل « الإنقلابى » الذى قام به صدام من جهة ، والمبررات التى قدمها من جهة اخرى .. فتحدث القطيعة المسببة لهذا السكوت حتى يجد ما يحرره فى الوقت المناسب .

ثمة دوافع اولية اذن ينبغى ان يجرى البحث عنها .. هى وحدها التى تسمح لنا برصد مشاعر الرئيس العراقى بعد إنتهاء حرب تحرير الكويت وفشل المغامرة .. إذا ما تم استنطاق المسكوت عنه ! .

لقد كشف غزو الكويت ازمة العقل السياسى العربى مرتين .. عندما قام العراق بفعل « الغزو » نفسه ، كحالة من حالات الإنقلاب على الذات .. ثم عندما حاول بعد

ذلك تبرير الغزو .. فى المرة الأولى جرى اختراق العقل العربى لذاته .. فهو الغازى المستعمر .. وداعية الوحدة فى نفس الوقت .. وضع اشبه بالفصام ! أما تبرير هذه الحالة فكأنه محاولة لتأصيل الإنقلابية داخل العقل السياسى العربى كلما استبدبه العجز واستولت عليه « البراجماتية وهو ما حدث فى المرة الأخرى . ذلك هو ما أدت إليه مغامرة صدام الذى حاول ان يخلع عليها الشرعية بشعارات القومية التى اعتمد فيها على تراث حزب البعث العربى الإشتراكى قبل ان يجرى احباطها وإستنزاف الجيش دون أن يلغى ذلك اى من اثار الأزمة او يعيد العقل العربى إلى صوابه ..

فى تلك اللحظة كانت مشاعر الألم ابلغ وقعاً من الدموع على صاحب هذه المغامرة التى نفتش عن المسكوت عنه داخلها .. الذى يحدد الدوافع الأولية التى أدت إلى وقوع الكارثة وارتباطها الوثيق بشخصية صدام وسيكولوجيته حتى نتحقق اى نوع من الألم ذلك الذى كان يشعر به صدام بعد ٢٨ فبراير ١٩٩١ .

* * *

لم يكن فعل « الغزو » بما ينطوى عليه من اقتحام وسلب طارئاً على طبيعة صدام أو كما اراد البعض ان يصور بأنه قد تورط فى الاقدام عليه .. فدائماً ثمة حدود لكل فعل لا يمكن ان يتخطاها برغم إستثنائية الظرف والملابسات فالتجاوز لا يكون فى الغالب ضد طبيعة الأشياء .. أى ان الاختلاف بين الفعل العادى والإستثنائى يكون فى « الدرجة » ولا يكون فى « الكيف » وإلا اصبح مفارقاً لمنطق تلك الافعال ويشكل نسقاً مختلف تماماً له منطقه الخاص . وهذا لا ينطبق على صدام .. فلم يكن قط خلاف ما هو فى كل الأحوال .. فقط لم يكن احداً يجرؤ قبل ذلك على نبش الماضى ! .

إن الطبيعة « الإنقلابية » لشخصية صدام تمتد جذورها إلى الماضى البعيد حيث فترة الصبا بعد انتقال صدام من تكريت إلى بغداد وهو فى الثامنة عشر من عمره فى اكتوبر ١٩٥٥ حيث استولى العمل السياسى على اهتمامه .. من هنا تبدأ الحكاية ! .

كان من الطبيعى ان يدفع الظرف الذى يتعرض له العراق اثناء الاحتلال البريطانى شباب هذا البلد إلى الانخراط فى العمل السياسى . لكن ما قام به صدام كان يدعو إلى التمعن والملاحظة فقد شارك منذ التحاقه بصفوف حزب البعث فى محاولة

الإنقلاب الفاشلة عام ١٩٥٦ وفى محاولة الاغتيال الفاشلة ايضاً فى ١٩٥٩ والتى استهدفت رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم حيث وقع الاختيار عليه ضمن عشرة عناصر اختارهم البعث لهذه العملية .. وهو ما لا يمكن تجاهل دلالته .. فقد كان وجود صدام قاسماً مشتركاً فى العمليتين يوحى أى طبيعة كانت عليها تلك الشخصية التى واصلت طريقها إلى السلطة على هذا النحو . وخلال الفترة ما بين وقوع محاولة الاغتيال الفاشلة ووصول البعث إلى السلطة للمرة الأولى فى العراق عام ١٩٦٣ تعرض صدام لحكم غيابياً بالاعدام دفعه إلى الهرب من العراق والانخراط بقوة فى العمل السرى وتدبير عمليات التصفية حتى عاد فى ذلك العام ، غير ان الأمر لم يدم اكثر من ثمانية شهور اقصى بعدها المشير عبد السلام عارف البعث من السلطة فى نوفمبر ١٩٦٣ ليصبح صدام على قائمة الملاحقين أمنياً بإعتباره ابرز قادة العمل التنظيمى وهو ما اكدته الايام بعد ذلك فما كاد الانقلاب العسكرى الذى حمل البعث للمرة الثانية إلى السلطة يقع فى ١٧ يوليو ١٩٦٨ حتى تمكن صدام حسين بفضل خبرته فى هذا المجال من تصفية خصومه وفرض نفسه على موقع نائب رئيس مجلس قياد الثورة فى ١٩٦٩ ليصبح رسمياً الرجل الثانى فى العراق بعد الرئيس السابق احمد حسن البكر الذى واجه حليفاً قوياً كصدام كان له الفضل فى وصول البكر إلى منصب الرئاسة كأول رئيس بعثى . ومنذ ذلك التاريخ صار صدام هو رئيس ظل للبكر الذى لم يكن يملك قاعدة اخرى غير التى يسيطر عليها صدام بالرغم من ان البكر قد حاول أن يؤمن نفسه فى بعض الفترات ضد نوازع صدام الإنقلابية ـ بالرغم من صلة القرابة بينهما ـ بخلق كوادر موالية له شخصياً داخل المؤسسة العسكرية .

إلا ان ذلك لم يؤخر كثيراً من إستيلاء صدام على السلطة عندما وجد الفرصة مواتية فى ١٦ يوليو ١٩٧٩ بزعم تدهور الحالة الصحية للرئيس البكر وعدم قدرته على مزاولة أمور الحكم .. ليرغمه بذلك على الإستقالة التى اتخذ التدابير المناسبة لتمريرها برغم معارضة القلة الباقية من أنصار البكر حتى هذا التاريخ .. فقد احتفظ صدام برهائن من اسر ما يقرب من ثلث اعضاء القيادة القطرية ليحبط اى تحرك مضاد لعملية الإنقلاب .. ولم يلبث فور استتباب الأمور ان تخلص من هذه المعارضة ايضاً كعادته وهو ما يؤكد ان السمة الإنقلابية لم تكن يوماً غريبة عنه وان ما قام به فى الثانى من اغسطس لم يكن خروجاً على المألوف لديه ! .

- فصل آخر من فصول هذه الإنقلابية عرفته علاقة البعث وصدام بالقوى العراقية الوطنية المعارضة وهى تحديداً الحزب الشيوعى العراقى ١٩٦٨ والحزب الديمقراطى الكردى الذى كان يمثل الاقلية الكردية فى العراق .. فقد استطاع صدام إيهام خصومه بإمكانية الشروع فى إقامة جبهة وطنية متحدة هى « الجبهة القومية » التى تتألف من القوى السياسية الثلاث لتوحيد العمل الوطنى فى مواجهة التحديات التى تواجهها العراق . وقد وقع ذلك بالفعل بمقتضى اتفاقة ١١ مارس ١٩٧٠ . لكنها ابداً لم تحقق وحدة العمل الوطنى ولم تكن تلك هى رغبة البعث او صدام من الأساس .. فقد كان البعث فقط يبحث عن تدعيم نفوذه فى الحكم وتحييد خصومه إلى لحظة المواجهة وهو ما يمكن ملاحظته من جملة الشروط التى فرضها البعث على الحزب الشيوعى حتى يتمكن من الانضمام إلى تلك الجبهة .. وفى مقدمتها الاعتراف بالدور الطليعى لحزب البعث فى الجبهة وكافة مؤسسات الحكم وبكيفية آدق الاعتراف بشرعية الحكم البعثى والكف عن منازعته السلطة .. ويتفرع هذا الاعتراف إلى اعتراف آخر بالبعث كحزب ثورى ، وحدوى ، اشتراكى ، ديمقراطى وهى السمات التى كان ينكرها عليه الحزب الشيوعى قبل ذلك والاعتراف بفضل ثورة ١٩٧٨ يوليو وطبيعتها التقدمية .. والامتناع عن ممارسة اى نشاط سياسى او عقائدى داخل القوات المسلحة حيث ان هذه الميزة يحتفظ بها البعث لنفسه فقط .. والاعتراف بضرورة الكفاح المسلح ضد الدولة الصهيونية وحتمية السعى من اجل الوحدة العربية . وفى الوقت الذى قبل فيه الحزب الشيوعى بهذه الشروط لم يرفض إلا الشرط الأول الذى اراد ان يجرده من حق الإعتراض والتحفظ على ممارسات حزب البعث مقابل لا شئ . لينهار بعد ذلك الاتفاق بين الطرفين ويمضى صدام بخصومه كعادته إلى السجون اذا لم يقرر تصفيتهم على الفور . وهو ما يذكرنا بالمطالب العراقية من الكويت والتى وصلت قبيل الغزو بيومين إلى عشرة مليارات من الدولارات لقاء تخلى صدام عن فكرة مهاجمة الكويت وسحب الحشود العسكرية التى تجمعت على الحدود بين البلدين ! .

ورغم ما فعله البعث بالشيوعيين فى ١٩٧٠ عاد بعد توقيع معاهدة الصداقة بين العراق والإتحاد السوفيتى فى ١٩٧٢ إلى التقارب مرة أخرى مع الحزب الشيوعى وهو ما اسفر عن توقيع ميثاق العمل الوطنى بين الجانبين ولم يكن ذلك مرة أخرى إلا ستار لنوايا البعث فى التخلص من حركة التمرد الكردية التى لم يكن

ليتمكن من مواجهتها فى الوقت الذى يصارع فيه على جبهة أخرى ضد الشيوعين من جهة وفى مواجهة محاولة الإنقلاب الفاشل التى قام بها ناظم كزار مدير الأمن العام فى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ . استطاع بعد ذلك صدام حسين الذى كان العقل المدير لكل مما يجرى مواجهة ثورة الأكراد فى مارس ١٩٧٤ بكل قسوة بعد ان نجح فى تحييد الشيوعيين حتى استطاع ان يمرر مشروعه الذى ترتب عليه تهجير ما يزيد على ٣٠٠ الف كردى من موطنهم فى الشمال إلى الجنوب دون مقاومة تذكر .

ليقدم صدام حسين برهاناً جديداً على منهجه الانقلابى فسرعان ما تحول بعد فترة للانقضاض على حلفائه الشيوعين ليأتى عام ١٩٧٨ وقد تخلص تماماً منهم بعد احكام الاعدام التى تم تنفيذها فى ابرز عناصرهم فى شهر مايو من نفس العام لتخلو له الساحة للانفراد بالسلطة وهو ما حدث بالفعل بعد عام من ذلك التاريخ .. فهل ثمة شك فى اصل هذه « الإنقلابية » المقيتة فى مواقفه ؟ ! .

ومما يثبت ان هذه الإنقلابية لم تكن عفوية فى سلوكه تلك الصلة الوثيقة التى ربطته بميشال عفلق ابرز مؤسسى البعث ومنظريه تلك العلاقة التى تعود جذورها إلى عام ١٩٦٠ الذى قضاه صدام فى سوريا حيث كان اللقاء الأول بينهما والذى لم يخفى فيه عفلق اعجابه بصدام وحماسه للبعث وقد كان لذلك اثره فيما بعد على اختيار صدام حسين عضواً بالقيادة القطرية لحزب البعث فى العراق فقد حدث ذلك بتحريض من عفلق .. يبقى ان نعرف ان ميشال عفلق هو ابرز من شدد على الطبيعة الإنقلابية لحزب البعث وضمن ذلك دستور الحزب ونظامه الاساسى الذى يقرر فى مادته السادسة أن : « حزب البعث انقلابى يؤمن بأن اهدافه الرئيسية فى بعث القومية العربية وبناء الإشتراكية لا يمكن ان تتم إلا عن طريق الإنقلاب والنضال » .

لقد وجد عفلق فى صدام افضل من يحقق للبعث تلك الأهداف حسب ذلك المنهج الإنقلابى .. ووجد صدام بالمقابل فى عفلق من يؤمن هذا التوجه لديه ويضفى عليه المشروعية النضالية .

– وقد بدا صدام فى اعقاب لقائه الأول بعفلق متحمساً لتكوين طليعة تتبنى هذا المنهج وتعمل على تنفيذه .. وقد بدأت هذه الفكرة تراوده حتى قام بتنفيذها فى اعقاب إنقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨ حيث وجد أنه فى حاجة إليها تحت مسمى مليشيا

« الدروع الخضراء » والتى استعان بها فى تنفيذ عمليات التصفية ضد خصومه السياسين حيث لم يكن البعث فى بداية حكمه يتمتع بقاعدة جماهيرية كبيرة وكانت مهمة هذه المليشيا العمل على إخلاء الساحة من المنافسين لحزب البعث الذى كان يمثل تلك الأقلية التى قال عنها عفلق عام ١٩٥٧ فى ارتباطها بالتنظيم والعمل الإنقلابى: « إن التنظيم شيء اساسى وحيوى يرافق العمل الإنقلابى بل هو من طبيعة هذا العمل ويستمد منه فكرته الإنقلابية ، وأن التنظيم هو الذى يمكن (الأقلية الإنقلابية) من الوصول إلى الشعب ، ومن قيادته ، كما يمكنها من اختصار الزمن وتسهيل عقبات الطريق .. » وكأن صدام إذن كان يعمل على تحقيق ما تحدث عنه عفلق بعد عشر سنوات تقريباً ولنفس الاغراض فالمليشيا التى كونها صدام هى تلك التى ستحاول بسط نفوذ الأقلية البعثية التى قامت بالإنقلاب ضد حكم عبد السلام عارف .. وهو ما حدث ! .

لم يكن تكوين المليشيات مجرد تكتيك طارئ على مبادىء حزب البعث وإنما على العكس فإن هذا التفكير القائم على فرض الأمر الواقع بالقوة هو من صميم معتقدات البعث التى كان يعتمد عليها فى الوصول إلى السلطة ليس فى قطر واحد من الأقطار بل فيها جميعاً .. فهو لا يرى ان الايمان بالقومية العربية كافياً فى حد ذاته لتحقيق الوحدة وإنما وصول البعث إلى السلطة فى كل منها هو وحده الكفيل بذلك ولا يمكن ان يحدث هذا إلا إذا استطاع الحزب تصفية خصومه الذين ينازعونه الطموح إلى السلطة .. ذلك هو المنهج الذى آمن به قادة البعث ، فالوحدة التى يفرضها القادة والزعماء من القمة على القاعدة بكل ما ينطوى عليه هذا المنهج من سلطوية لعلها لم تتجاوز كثيراً ما حاول صدام فرضه على الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .

مرة أخرى لم تكن الإنقلابية إذن منهج طارئ فقد اهتم البعث إلى هذا الحد بإيجاد القنوات التى تعبر خلالها تلك الإنقلابية إلى الجماهير ومثلما كانت هناك المليشيات المسلحة .. كان هناك ايضاً دور الزعماء والقادة الذين قال عنهم عفلق فى كتابه « فى سبيل البعث » : « القادة الحقيقيون هم الذين يعرفون ان يطيعوا القادة ، أى انهم يطيعون الفكرة من خلال توجيه القادة » هكذا تكتمل الحلقة .. إنقلابية .. عنف .. تسلط .. وهو ما استطاع ان يحققه صدام بنجاح منقطع النظير ليؤكد نظرية عفلق فى القيادة ولعل وجود الأخير بالعراق منذ خروجه من سوريا كان دليلاً دامغاً

على مدى ما كان يعتقده عفلق من آمال على نظام الحكم الذى جاء إلى السلطة فى العراق بعد إنقلاب ١٧ يوليو . ولم يكن ذلك بطبيعة الحال ولاءاً لعفلق .. فما كان صدام ليتمتع بذلك النوع من الزعامة لو أنه فقط فعل كل ما قام به ارضاءاً لعفلق .. فقد كان هناك ما يرغب فى الوصول إليه أساساً ساعدته افكار عفلق ومبادئ البعث فى تحقيقه لإنها وجدت داخله ما يتجاوب معها ويحقق تلك الحلقة الرهيبة التى جعلت عفلق يقول عنه فى ذكرى تأسيس الحزب فى ٦ ابريل ١٩٨٦ : « فى الفترات الحرجة ومن خلال المعاناة ودروس التجارب الأليمة يصعد من ضمير الأمة ما يشبه النداء ، يشير إلى الحاجات العميقة والصفات المفتقدة ، يستجيب له الأفراد المؤهلون من ابنائها ، فتأخذ حياتهم مساراً واضحاً يغتنى ويتعزز بالتفاعل مع ظروف الأمة وضمير الشعب . وقد كان من حظ الأمة العربية ومن مفاخر حزبنا ان برز من بين صفوفه احد هؤلاء المؤهلين ، توافرت له مؤهلات قيادية من المستوى التاريخى . واجتمعت فى شخصه خلاصة الصفات الفذة للأمة التى ينتمى إليها والشعب العريق الذى انجبه ، اضافه إلى روح نهضوية اصيلة شعت منه على كل فرد من افراد هذا الشعب . ذلك هو الرفيق العزيز صدام حسين .. هدية البعث إلى العراق وهدية العراق إلى الأمة » .

إلى هذا الحد لم يكن صدام يحقق اطماعه فحسب بل واهداف البعث ايضاً التى اراد عفلق ان يحققها فى عموم الاقطار العربية لو أنه يستطيع وفارسه المغوار الذى اراد ان يهديه إلى الأمة العربية .. ان هذه النوايا موجودة لدى صدام بالفعل وفى مبادئ البعث وليس من الصعب العثور عليها وهى تؤكد فى مجموعها استعداد صدام للقيام بما اقدم عليه تجاه الكويت .

وجه آخر لتلك الإنقلابية المتأصلة فى طبيعة صدام وتقاليد حزب البعث تكشف عنها الاجهزة القمعية التى اوجدها لتحمى نظام حكمه بقسوة وعنف يندر ان يوجد لهما مثيلاً .. ليؤكد صدام ان « الإنقلابية » لا تحميها المليشيات وحدها فى مرحلة الاستقرار وانما شبكة من الاجهزة الكثيفة التى تعمل فى إستقلال عن بعضها البعض لضمان ولائها .. وهى نفس الأجهزة التى قدمت كل ما لديها من إمكانات خلال عملية الغزو لتثبت دورها التاريخى والمبدأ أى فى تطور البعث العراقى الذى يؤمن لصدام عملية التسلط فى كل مرحلة .. إن هذه الاجهزة تكشف إلى اى حد كان صدام صارماً

لا يعرف الألم .. أو لم تكن هى المسؤولة عن تطبيق تصوره عن الديمقراطية ذلك الذى صرح به قبيل الغزو بأيام فى حديث خاص إلى جريدة « الجمهورية » العراقية فى ١٥ يوليو ١٩٩٠ .. حيث قال : « إن الأقلية تسعى احياناً لعرقلة قرار الأغلبية من الناحية المادية والعملية .. فهل من الديمقراطية فى شيء ان نترك لأقلية ضئيلة ان تعرقل قرار وقناعة واقتناع الأغلبية المطلقة » . ولم يلبث ان كشف صدام بعد أيام قليلة ان تلك الأقلية يمكن ان تنسحب على حكام الكويت واهله ! .

وبطبيعة الحال فقد كان صدام فى حاجة إلى عون تلك الاجهزة فى هذه المهمة التى كان ينتظر تنفيذها منذ فترة ولم تكن سوى خيار مؤجل حتى تصبح الظروف مواتية .. أعد لها خمسة اجهزة حتى وصول البعث إلى السلطة وتوليه حكم العراق هى البوليس السرى الذى رأسه صدام مباشرة منذ عام ١٩٦٩ وينقسم إلى ثلاث اجهزة فرعية هى : ١) امن الدولة ٢) الاستخبارات العسكرية ٣) مخابرات البعث .. الجهاز الرابع كان ميليشيا الحزب .. واخيراً الجيش الذى كان جيشاً عقائدياً مهمته هى الدفاع عن الحزب ومبادئه قبل الحفاظ على كيان الدولة ووحدتها التى تأتى فى المقام الثانى .

فدشن صدام حسين هذا التوجه بإعادة مجموعة « حنين » إلى الحياة عام ١٩٦٩ واختار نديم قيصر لرئاسة هذه المجموعة التى اصبحت فيما بعد نواه لأول جهاز أمن دولة فى العراق تولى نديم رئاسته نظير مهارته فى ملاحقة خصوم البعث والنظام من الشيوعين والاكراد . وقد كانت مهمة هذا الجهاز هى اجراء التحقيقات السرية والملاحقة الأمنية الشرسة .

غير ان هذا الجهاز لم يكن قادراً بمفرده على ملاحقة الخصوم خارج حدود العراق وداخل الجيش حيث ظل هذان المجالان مصدر ازعاج دائم لحزب البعث ونظامه .. لهذا قرر صدام اللجوء إلى تكوين جهاز للاستخبارات العسكرية يقوم بمراقبة نشاط الشيوعيين الملحوظ داخل الجيش وتنفيذ عمليات التصفية الخارجية التى كانت ابرزها عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق . وأول من شغل هذا المنصب فى عهد البعث العراقى . عبد الرزاق النايف فى لندن عام ١٩٧٨ . فى الوقت نفسه الذى قام فيه صدام حسين بتكوين هذا الجهاز قام بتكوين جهاز مماثل داخل الحزب

مهمته التجسس على اعضاء البعث وضمان عدم تكتلهم ضد قيادة صدام السرية لتفادى مواجهة اى محاولات إنقلابية مفاجئة .

ولم يفلت الجيش ايضاً من قبضة صدام الذى طالما استخدمه كذلك فى التنكيل بخصومه ولعل ابرز ما قام به الجيش بناءاً على توجيهاته مواجهة الاكراد عام ١٩٧٤ وإبادة سكان مدينتى زافو وديزا الكرديتين بالنا بالم .

أما مليشيا حزب البعث العسكرية التى كانت مليشيا « الدروع الخضراء » نواة لها فقد طورها صدام وظل مسؤولاً عنها لفترة طويلة قبل ان تنتقل جميع مسؤوليات الأمن العام إلى عدى الابن الأكبر لصدام .. وكان مبعث الاهتمام الفائق بها هو رغبة صدام فى خلق توازن بينها وبين الجيش إلى جانب مهمتها الاساسية فى تصفية الخصوم والقيام بعمليات الاغتيال .

كل هذا العنف فى سلوك صدام وتراث البعث يصطف إلى جوار الإنقلابية والتسلط التى مهدت جميعها لغزو الكويت واختراق العقل العربى على العكس مما ادعى البعض من ان تلك العملية قد وقعت من دون مقدمات فعلية تنبىء بجدية التحركات العراقية ، التى بدأت فى الايام الأخيرة من شهر يوليو ١٩٩٠ وفى اعقاب خطاب صدام فى الاحتفال بذكرى إنقلاب البعث ..

ولا تكتفى تلك السمات بتقديم تفسيراً بنيوياً لاسباب الغزو ، ولكنها تتعدى ذلك إلى الكشف عن جوانب خافتة فى شخصية مقترف ذلك الفعل .. وما إذا كان هناك ما يبكيه .. فالواضح ان صاحب هذه الطبيعة جامد المشاعر ليس من السهل عليه الاعتراف بالخطأ .. لأنه وحده يملك ان يحدد ما هو الصواب .. وما هو الخطأ تبعاً لتعاليم البعث ! .

غير أنه لم يتوقع حجم هذا الفشل الذى منى به .. وخسارة ما يزيد على ٨٥ بالمائة من قدراته فى تلك المغامرة .. ليس بما يملك من بشر وسلاح فحسب ولكن برصيد الفكر القومى .. وتجارب الوحدة العربية .. وشعارات الحرية والإشتراكية .. وقبل ذلك فرص البعث فى التكيف مع المحيط العربى فى حالة الإخفاق التى لم يكن يتوقعها ـ هكذا فعل صدام .. لم يدع لنفسه خطأ واحداً للرجعة .. أراد أن « يعقلن » فعل الغزو وأن يمد هذه العقلانية بالعديد من المبررات والحجج القومية ـ بطبيعة الحال

وهو هذا النوع من المبررات التى انتجها تراث العنف .. والإنقلابية .. والتسلط الذى مكنته منه الإيديولوجيا البعثية ! .

لذلك كان السقوط فادحا .. ومريراً فى نفس الوقت ..

* * *

لقد قرر صدام غزو الكويت مع سبق الاصرار ولم يتوقع النهاية .. فإعتقد ان البحث عن شرعية للعدوان أو اضفاء طابع عقلانى على فعل « الغزو » يمكن ان يبرر موقفه ويستقطب إليه الأتباع والمؤيدين ـ وهو على الأقل ما حدث فى البداية ونجح فى اعطاء الانطباع بأن صدام يخطط لما هو ابعد من احتلال الكويت مما اصاب دول الخليج بحالة هلع عام ساهمت بدورها فى تضخيم قدرات صدام امام نفسه .. وكانت تلك هى النهاية فقد تراجعت نبرة الميل إلى تسوية الأزمة وايجاد مخرج يرضى العراق دون المساس بحقوقه أو كرامته .. بعد ان عمد الخطاب الرسمى العراقى إلى تكريس وضع الاحتلال وتبريره والماطلة فى الإستجابة لما طرح من مبادرات عليه إلى الحد الذى دفع بصدام إلى تجاهل الآثار المترتبة على المضى قدماً فى اجراءات طمس الهوية الكويتية واستكمال الحاقها بالعراق بدعوى ان ما اقدم عليه هو عمل وحدوى ! .

فذهب الوفد العراقى إلى مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة فى ١٠ اغسطس وقد استعد لمواجهة الوفود العربية بموقف متشدد يرفض التراجع عن قرار « الغزو » وضم الكويت وحتى يصادر على فرص التوصل إلى اية تسوية فقد ارسل صدام ، طه ياسين رمضان على رأس الوفد العراقى حتى تفهم الدول العربية بأن لا نية لديه للتفاهم بعد ان اصدر كل من مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية لحزب البعث فى ٨ اغسطس ببغداد ، الأول قرار ضم الكويت إلى العراق باعتبارها المحافظة التاسعة عشر .. والثانى ، باعتبار هذا القرار فى بيان له بمثابة الرد التاريخى على ما تواجهه الأمة من تحديات .. وبطبيعة الحالة فإن الادانة التى صدرت عن القمة لم تصدر بالاجماع وتوالت بعد ذلك مواقف صدام لتؤكد نواياه فى فرض الأمر الواقع .. وكما سبق فإن الاكراه والغصب الذى يجسدهما العنف البعثى الذى قدمه الرئيس العراقى بإقتدار لم يقتصر على الاجتياح العسكرى للكويت فحسب بل تعداه إلى ما يمكن دعوته بالاجتياح المعنوى الذى تمثل فى البداية كما ينقله إلينا بيان القيادة القومية لحزب

البعث فى الثالث من اغسطس بوصفه دعماً لما أسماه البيان بـ « إنتفاضة الكويت » .. فقد حرص صدام فى هذه البيانات ان يتم اجتياح العقل العربى تدريجياً حتى يكون اكثر استعداد لتقبل انقلابية صدام فعمد إلى التمويه بإختلاق حكاية الإنتفاضة الشعبية .. ووجود حكومة وطنية .. وان ما جرى بالكويت كان شأناً داخلياً لا علاقة له باعتداء عراقى ! يقول البيان : « هذا يوم مجيد آخر من أيام عز العرب يوم تعيه الأمة بكل جوارحها وهى تنشد إلى الإنتفاضة الوطنية فى الكويت لاعادة الاعتبار القومى إلى هذا القطر العربى الذى شوه دوره وعطلت امكانياته وقدرة طاقاته لمصلحة اعداء الأمة المتعددى الاتجاهات والمواقع . إن انتفاضة الكويت الوطنية إذ تأتى فى هذا الوقت بالذات انما هى محصلة طبيعية لتطور الأوضاع الداخلية ووضع الكويت فى المسار الصحيح وبما يلبى الحاجات الوطنية بعد ما استشرى الفساد فى مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبعد ما وصل الأمر بالنظام السابق حداً خطيراً يهدد الأمن القومى العربى برمته . ويتابع . فالنظام الكويتى البالى الذى اسقطته إنتفاضة الثانى من آب / اغسطس الباسلة حكم على نفسه بالسقوط يوم انتهج سياسة منحرفة ومشبوهة وصلت إلى حد التآمر المكشوف على القضايا القومية الاساسية وعلى نحو خاص المتصلة بالأمن القومى العربى ففضلاً عن كونه تنكر لابسط الالتزامات القومية تجاه القضية الفلسطينية وانتفاضتنا البطولية فى الارض المحتلة فإنه عمد فى الأونة الأخيرة إلى التلاعب بأسعار النفط بما يخدم مصالح النظام الاستعمارى والاحتكارات الدولية » .

لقد اراد صدام الاحتيال بهذا الزعم على الكويت وحتى يتفادى ردودا الافعال والإنتقادات الدولية يتابع البيان : « وعلى هذا الاساس فإن ما حصل فى الكويت اليوم هو شأن وطنى داخلى على علاقة مباشرة بمستلزمات صيانة نظام الأمن القومى العربى وانه على ضؤ المخاطر المحدقة بهذا الأمن واصطفاف القوى غير العادى الذى يمهد للعدوان على المواقع القومية الصامدة والمتصدية لمخططات الهيمنة الاجنبية فان واجب حماية انتفاضة الكويت واجب قومى »

الغزو العراقى يصبح إذن حسب هذه الخدعة هو ذلك الواجب القومى الذى يقوم به صدام مساندة لتلك الإنتفاضة الوهمية ، فلم تكن حتى هذه اللحظة قد تبلورت بعد

بشكل كافى ردود الافعال الدولية وهو ما كان ينتظره صدام قبل ان يبادر بإعلان الوحدة القسرية بين الكويت والعراق فى ٨ اغسطس .. وعندما تبلورت تلك المواقف ووجد صدام ان الإدانة الشاملة هى المحصلة الاخيرة لها بعد ان اكدت الغالبية العظمى من هذه الدول انها سوف تعمل فيما بينها لضمان تحرير الكويت واستعادة السلطة الشرعية فيها .

هنا لك فاجأ صدام من كانوا يتصورون إمكانية تراجعه عن احتلال الكويت بقرار الوحدة الاندماجية الذى اعلنه عبر مجلس قيادة الثورة فى بيان قال فيه : « قرر مجلس قيادة الثورة إعادة الجزء والفرع (الكويت) إلى الكل والأصل (العراق) بوحدة اندماجية كاملة ابدية لا انفصام لها تسود فيها نفس المفاهيم والقيم التى تسود فى اجزاء العراق الأخرى بما يعزز وحدة العراق ارضاً وانساناً ، ومياهاً واجواء اقليمية .

أيها القادة العرب حيثما كنتم مع قيم الحق ومصلحة العرب وحيثما طردتم الغشاوة والانانية ورفضتم ضغط الاجنبى ودروبه والاعيبه ..

هذا هو قرارنا وهو قرار الحق والعدل والانصاف انه قرار للحاضر وهو قرار للمستقبل وهو فى الوقت الذى نطق فيه العراق ، بعد ان عقد العزم فى الثانى من آب/ اغسطس هو وكل ابنائه علىٰ انجاز هذا الواجب الوطنى الشريف .

أما وقد اتخذنا قرارنا-هذا فنقول لكل الاشرار وكل المتآمرين ان كل الاساطيل واسراب الطائرات وكل مراكز القوة الغاشمة فى الارض سواء كانت داخل الوطن العربى او خارجه ، لن تهز سعف نخيل البصرة والقادسية والمثنى والكويت والجهرة ومدينة النداء (الاحمدى) نقول لهم اننا سننازل قوتكم الغاشمة ، سواء هددتم بها او استخدمتموها » .

استطاع صدام ان يحيل عملية الغزو إلى حالة مخاض وحدوى جرى بكيفية قسرية ليبرر ما اقدم عليه وفى نفس الوقت استغل شعارات قومية فى طريقة الاجتياح المعنوى الذى قام به فى مواجهة العقل العربى .. ولم يكتفى بذلك بل اعلن تحديه للقوات الدولية واستعداده لمواجهتها وهو ما يعكس قناع تامة بالعدوان ونوايا مسبقة للاقدام عليه ، اعتقاداً منه ـ على الاقل حتى هذه المرحلة ـ صعوبة تورط القوات

الدولية واستعداده لمواجهتها وهو ما يعكس قناع تامة بالعدوان ونوايا مسبقة للاقدام عليه ، اعتقاداً منه ـ على الاقل حتى هذه المرحلة ـ صعوبة تورط القوات الدولية فى مواجهة شاملة وعنيفة يمكنها ان تكبده ما تعرض له من خسائر بالفعل .. وقد كان هذا الاعتقاد وراء تعنته فى مواجهة اى مبادرة للتسوية يمكن ان تدعوه للتراجع عن قرار ضم الكويت .. لكن صدام بدأ ينتابه القلق ويساوره الشك فى مصيره بعد تدفق القوات الدولية باعداد هائلة إلى المنطقة فى حال إذا ما اقدمت على التصدى لجيشه وهو امر ظل يستبعده طويلاً لكنه لم يستطع الإطمئنان إلى ذلك فى الوقت الذى لم يكن فى إمكانه التراجع عما قام به منذ الثانى من اغسطس وإلا خسر كل شىء .

ماذا فعل صدام إذن ؟ .. لقد قرر مواصلة الانتحار على كل الأصعدة ليس على الصعيد العسكرى فحسب بل انتقل ذلك إلى مجال الخطاب السياسى .. وهو هنا ما نريد ان نركز عليه لإن التحرك العسكرى والقيام بغزو الكويت لفت الانتباه بالفعل إلى وجهة الخطر الذى يمكن ان يشكله امتلاك العراق لهذه القوة ومجال التهديد المنتظر منها وهو ما سارعت إلى تطويقه اطراف دولية كان يهمها الا تتواجد هذه القوة بالمنطقة بعد ان قدم إليها صدام ذريعة اجهاض جيشه فى مواجهة غير متكافئة على نحو ما جرى .. أما الخطاب السياسى فينقلب على ذاته ، ويغرق فى تناقض هائل ينسحب على المنطلقات والمبادئ .. فصدام لم يعطى اوامره لإعادة الفرع كما يدعو الكويت إلى الأصل الذى هو العراق كاستجابة لإرادة الوحدة بين ابناء الأمة الواحدة كما يزعم .. كما انه لم يفعل ذلك لقاء مناشدة حكومة الكويت الحرة المؤقتة فحسب وانما حسب خطابه فى ٨ اغسطس لإن : « باب السماء ينفتح للارادة الفعالة الخيرة ولتصميم المؤمنين الرافضين للذل والباطل والظلم فقد انفتح باب السماء سواء فى عراق قبل يوم النداء ف الثانى من آب/ اغسطس او فى جزئه المبعد (الكويت) ، وويل لمن ينفتح له باب السماء بشروطها ويتآخر عن فرصته فيها ، وويل لنا من عذاب الله ان تأخرنا عن واجبتنا تجاهه » .

غزو الكويت إذن حسب هذا الخطاب هو الواجب الذى تنفتح لتحقيقه ابواب السماء لانه واجب إلهى .. هكذا انتهى صدام بالخطاب القومى الذى يؤسس الوحدة على إرادة ابناء الأمة العربية حيث يشارك الجميع فى وحدة المصير إلى أمر الهى .. يتصدى صدام الذى اختاره القدر .. لتحقيقه ! .

وكان من الجائز ان يصبح ذلك مقبولاً لو ان البعث العربى الاشتراكى لم يكن رائد القومية العلمانية الذى ينظر إلى الدين الاسلامى كمقوم ثقافى للشخصية العربية اكثر منه عامل فرز قومى .. لكن صدام يتجاوز عن ذلك ويحاول الايهام بشرعية هذا الاقتران المغتصب بين قومية البعث التى يدعو إليها .. والإقدام على غزو الكويت بإسم الإسلام . من جهة أخرى طغى المصطلح الإسلامى على الخطاب السياسى العراقى خلال الأزمة حتى صار صدام يختتم بياناته دائماً بآيات قرآنية ويستند فى تبريره لافعاله إلى مرجعية دينية واصلت الكشف عن نفسها مع تصاعد الاحداث .. فقد تحول صدام من مصاف البشر إلى مصاف الانبياء حسب قوله بعد ان افتتح خطابه فى ١٠ اغسطس بإبراز مناقب الانبياء والرسل الذين بعثوا فى المنطقة العربية .. « وهكذا كانت امتكم وهذا هو دورها يوم كان يقودها رجال آمنوا بربهم وقد وضعوا الثروة والأموال فى خدمة الناس وليس فى خدمة الملذات والمنكر .. ويوم احترموا انفسهم وصاروا عناوين المسؤولية فكانوا امرهم بمثاب إرادة الله لعمل الخير وإرادة الأمة والشعب على طريق اختياراتهما الشريفة » .

وكأن صدام يقول انة ذلك الحاكم الذى يستعيد للعرب عهد الرسل والانبياء وان اوامرة هى « بمثابة ارادة اللة » التى لا رد لها بالقطع وهو يوكد ذلك فى موضع اخر من نفس الخطاب حيث يقول : «وبعد ان اصطف الكفر كله فى صف واحد فليصطف الايمان كله مع العراق فى الصف المقابل وسيرعى الله هذا الصف المبارك كما رعى الاولين من اجدادنا وهم ينازلون عتاة وكفار الجزيرة وكفار وعتاة الفرس والروم فى معارك صدر الاسلام » تلك الازدواجية فى تبرير الغزو العراقى للكويت تارة باللجؤ إلى الشعارات القومية وتارة اخرى باسم الدين والامتثال الى اوامر اللة لا يعكس حسب مساحة التناقض الهائلة داخل الخطاب السياسى العراقى اثناء الازمة وانما يكشف حالة الخلل النفسى التى كان عليها صدام بعد ان اقدم على تلك المغامرة ولم يعد قادراعلى التراجع او الاستسلام لقوات التحالف الدولى بعد ان رفض فى البداية تسوية الازمة بالرغم من المكاسب التى كان من الممكن ان يحققها فى ذلك الوقت وبالتالى فإن هامش المناورة لم يعد يتسع امامه الا لخيارات محدودة..كانت احداها هى محاولة المزج الشائه بين الدين وشعارات القومية البعثية بالرغم من المفارقة الطبيعية بينهما وتعارض كل

منهما الى حد إلغاء الاخر لكن صدام بدا وكأنه يحاول التقرب الى تيار الاصولية الاسلامية الصاعد فى شبة الجزيرة وبعض الدول العربية إلى درجة مفضوحة تعكس مدى التخبط الذى وصل إليه صدام بالرغم من نجاحه فى انتزاع تأييد حركة الأخوان المسلمين فى كل من مصر والأردن والجماعة الإسلامية فى السودان .

ولعل ما لم يحسب صدام حسابه هو ان تلك المحاولة كانت بمثابة اعتراف واضح على فشل الخطاب القومى البعثى فى توحيد الوعى الجمعى العربى بعد ان دفع به إلى الهاوية وتركه يصارع الانتحار القسرى الذى فرضه عليه .كان صدام يعى ذلك جيداً وهذا هو سبب الخلل النفسى الذى اصابه بعد ان وصل إلى نقطة اللاعودة بإرادته ودون ان يدع لنفسه فرصة واحدة للتراجع .. لتتوالى عليه الخسائر ! ففى يوم ٢٦ سبتمبر اعلن الاتحاد السوفيتى تخليه رسميا عن دعم التهدئة مع العراق وأيد كافة الاجراءات الدولية المتخذة ضده فى بيان مشترك مع المجموعة الأوروبية طالب العراق بالالتزام بمقررات مجلس الأمن كاملة وسحب قواته بسرعة دون شروط مسبقة من الكويت .. وفى الوقت نفسه عبرت عن رضاها عن درجة الاجماع العالية بين مجلس الأمن والمجتمع الدولى على ضرورة وضع حد عاجل للغزو العراقى واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك .

وكان هذا بمثابة الرد النهائى على المبادرة الأخيرة التى طرحها صدام فى نفس الفترة ـ وكان نصها التالى : « يتعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة الامريكية بأن تسحب امريكا قواتها من المنطقة وفق جدول زمنى لا يزيد على فترة مجئ تلك القوات إلى المنطقة ، وان يتعهد مجلس الأمن إلى جانب تعهده هذا للسعودية بإن يقف عسكرياً ضد العراق بصورة جماعية مع من يلتزم بقراره ان حاول العراق العدوان على السعودية وفى نفس الوقت يتعهد كل من الأمم المتحدة وامريكا بسحب قواته وقوات حلفائه من اراضى العرب ومقدسات المسلمين وفق جدول زمنى معلن لا يتعدى نفس الزمن الذى استغرقه التحشد .

وان يتعهد بعدم استخدام القوة ضد العراق ويعلن احترامه للقانون الدولى وعدم التجاوز عليه وفك الحصار عن العراق فوراً ومن كل الاطراف والتعامل مع العراق على اساس الاحترام المتبادل وعدم الحاق الضرر بالمصالح على قدم المساواة . ومن ناحيتنا

سنستخدم فى حين اتمام ما مر ذكره صلاحياتنا الدستورية للسماح للاجانب المعنيين بالسفر خارج العراق كل حسب اختياره وقراره .ترك موضوع الكويت لمعالجة العرب كأن عربى مثلما حصل فى كل القضايا المماثلة كقضية الصحراء فى مغرب الوطن العربى بين المغرب واطراف القضية وكقضية الاحتلال السورى للبنان وغيرها من القضايا المماثلة » .

تلك هى المبادرة التى تقدم بها صدام كمخرج مكشوف مما كان يعانى منه وبعد محاولته المقايضة على مصير الرعايا الاجانب بالعراق للضغط على بلدان التحالف الدولى . غير ان تلك المحاولة باءت بالفشل الذريع .. ولم تزد على فضح حقيقة الوضع كما يشعر به صدام . فقد استمر الموقف الدولى الصارم من غزو الكويت على رفضه لإى مبادرات عراقيه تجرى على اساس شروط مسبقه وطلب من العراق الانسحاب اولاً من الكويت قبل انسحاب قوات التحالف .

سادت بعد ذلك وخلال الفترة الممتدة من اكتوبر وحتى نهاية شهر نوفمبر حيث اعلن الرئيس الامريكى جورج بوش عن مبادرة جديدة لتسوية الازمة ، مرحلة نشاط دبلوماسى مكثف بإتجاه بغداد تحملت فيها الاطراف العربية الجهد الأكبر فى محاولة لإثناء صدام عن احتلال الكويت وتفادى شبح المواجهه العسكرية إلا ان تزايد هذا النشاط حمل صدام على الاعتقاد بأن ذلك يعكس تخاذلاً فى صفوف المجتمع الدولى او على الاقل يعكس حالة من حالات اختلاف المصالح والرؤى فعمد إلى اظهار التشدد فى تصريحاته مرة اخرى وعاد إلى التحذير من اثار المواجهة وكرر دعوته فى اكثر من مناسبة إلى استعداد بلاده اطلاق سراح كافة الرهائن الغربيين مقابل تعهد الرئيس الامريكى بعدم مهاجمة العراق .. إلا ان بوش وضع حداً لهذا النوع من المقايضات عندما طرح مبادرته التى عاودت التأكيد على الموقف الامريكى فى ٣٠ نوفمبر .. ومطالبه العراق بالامتثال للشرعية الدولية دون قيد أو شرط .

وبالرغم من تزايد نذر الحرب وتقلص المهلة التى منحها مجلس الأمن لصدام للانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ أو مواجهة الاجلاء بالقوة إلا انه حاول الضغط على الرأى العام فى دول التحالف للحيلوله دون هذه المواجهة حيث استمر فى تحذيراته من عواقب هذه المواجهة وهو يعلم جيداً انها لو وقعت فإن الخسائر

التى ستلحق به لن تقوم لجيشه بعدها قائمة .. فأطلق على لسان رئيس البرلمان العراقى ومستشاره الخاص سعدى مهدى صالح رسالة تهديد إلى دول التحالف فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٠ يقول فيها ان بلاده لن تتنازل عن الكويت وسوف تستخدم الاسلحة الكيماوية اذا ما هوجمت وان الحرب لن تكون سريعة كما يعتقد الامريكان .. ولم تكد تمضى ساعات على هذا التصريح حتى اعلن صدام نفسه على شاشة التليفزيون الألمانى بأنه عندما يجد الرئيس بوش ان ضحايا الولايات المتحدة مع بدء القتال قد وصل إلى الف جندى فإنه سوف يضطر إلى وقف الحرب فوراً .

كان صدام حسين يتعمد ارهاب شعوب دول التحالف التى تستعد لمواجهته فى الوقت الذى تزايدت معاناته الداخلية من احتمالات مواجهة مبكرة فقام باخلاء عدد من المناطق الأهلة بالسكان تحسباً لضربات جوية مباغتة على نحو ما شهدته « ضاحية صدام » بالقرب من بغداد .

ومع اقتراب المهلة الممنوحة له من نهايتها بدأ صدام يندفع فى تصريحات محمومة يحاول فيها اظهار القوة والتماسك الذى كان يفتقر إليهما فى الواقع .. فأعلن فى ٢٩ ديسمبر عقب اجتماعه المشترك بمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ان العراق لن ينسحب من الكويت بصفة مطلقة .

فى الوقت نفسه أخذ يندفع فى توجيه التهديدات التى استهدفت العربية السعودية بعد ان حذر من انها تأتى فى المقام الثانى بعد إسرائيل كهدف لصواريخه .

وفى ٧ يناير ١٩٩١ وعلى بعد اسبوع من انتهاء المهلة الممنوحة له القى صدام حسين كلمة امام كبار ضباط الجيش الذين ذهبوا لتهنئته بمرور ٧٠ عاما على بناء الجيش العراقى هدد فيها بشن حرب واسعة النطاق فى العالم العربى اذا ما وقع هجوم على العراق من قبل القوات الدولية .. واعاد ترديد كلام عن تحرير القدس والكعبة وقبر الرسول .

وقد كان ذلك الاندفاع كفيلاً بكشف الحالة النفسية التى وصل إليها صدام فى تلك الفترة .. والتى تحولت من التناقض على مستوى القرارات والتصريحات إلى المخاطرة بتدمير الذات بالاصرار على المضى فى طريق التصعيد كما لو كان يعتقد ان دول التحالف سوف تتراجع فى آخر لحظة لعجزها عن مواجهة شعوبها إذا ما نجح الجيش

العراقى فى الحاق خسائر بشرية بها .. وهو ما بدا صدام اكثر اقتناعاً به من ذى قبل .. ولهذا رفض الانصياع إلى كافة المحاولات الاخيرة لنزع فتيل الازمة .

حتى وقعت المواجهة .. وادرك وقتها صدام انه قد اختار النهاية الخطأ التى وضعت حداً لتلك المغامرة .. تبددت فى لحظة غطرسة القوة حلف الزعامة الكاذبة لم تكن الدموع لتكفر هذا الإثم الذى اقترفه صدام فى حق العرب .. وحق العراق نفسه .. بعد ان دفع جيشه إلى الانتحار القسرى .. فقد كان الثمن افدح كثيراً مما توقع صدام الذى لا زال يحاول من اجل رفع الحظر المفروض على العراق حتى الآن !

* * *

إن مرارة الانكسار والعجز التى تجرعها صدام حسين فى ٢٨ فبراير بعد ان توقف اطلاق النار لانه لم يعد بالعراق ما يمكن ان يكون هدفاً لقوات التحالف الدولى .. لا يمكن ان تمثل لحظة عابرة فى تاريخه !

لقد كان صدام حسب طبيعته وتنشئته .. واتصاله المبكر بالبعث واشتغاله بالعمل السرى وقيادته لعمليات العنف والتصفية فى صراعه على السلطة بالعراق يحمل بذور ذلك الانقلاب الذى وقع فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وما تبعه من تداعيات حتى لحظة النهاية .. لكن الكثير من التفاصيل التى تثبت ذلك ظلت فى حكم المسكوت عنها .. او تم السكوت عنها لإن العقل العربى استحوذت عليه الآثار دون الدوافع .. ولم يشأ ان ينحى باللائمة على الكثيرين ممن تورطوا فى تأييد مثل هذه الشخصية الدموية .. التى لا تتورع عن اعمال القتل والتنكيل بالخصوم حتى الآن .. كما اكدت على ذلك عملية تصفية حسين كامل المجيد صهر صدام على ايدى عدى نجل الرئيس العراقى عقاباً له على فراره إلى الأردن .

إن المحاولة التى قمنا بها لإستنطاق ذلك المسكوت عنه فى خبايا العقلية التى انتجت فعل الغزو هى وحدها التى تؤكد أصالة ما اقدام عليه صدام فى اعماق المبادئ والتعاليم البعثية التى آمن بها .. وهو ما ينفى مزاعم عرضية ما حدث فى الوقت نفسه والتساهل تاريخياً معه .

فصدام المنكسر .. العاجز .. الذى عانى مرارة الهزيمة سرعان ما يتحول مرة أخرى إلى متجبر جديد يصف المعركة التى خاضها بأم المعارك .. ويدعى لنفسه

ولجيشه البطولة بل ويعاود تكرار خطاب الأزمة .. وينذر بإستمرار المعركة لقد قال صدام وهو يمنح بعض قادة جيشه انواط الشجاعه فى ذكرى معركة تحرير الكويت بعد عام واحد فقط من وقوعها : « ان عهدكم هو عهد رجال .. صناديد .. إذا ان كل واحد قاتل فى القادسية وفى ام المعارك هو احد نماذج اجدادنا العظماء الذى يمتد إلى ١٤٠٠ سنة بعد ذلك التاريخ .

ان كل من قاتل منكم ، ولم يتخل عن ايمانه ، ولم يستطع العدوان ينتزع الايمان من صدره ، فهو صنديد ملتحق فى سجل الرسالة الخالد » .

مازال صدام إذن ذلك المغامر الذى يتملكه عنفوان القوة مجسداً لثالوث البعث السرى : إنقلابية .. عنف .. تسلط . . مقابل الثالوث التقليدى : وحدة .. حرية .. إشتراكية .

فقد احال دموع الأمس القريب إلى احتفالايات وافراح ..

وهو اليوم وبعد سنوات ينذر بأن عراق البعث لن يتخلى عن حصته التى كان يصدرها من النفط قبل أم لمعارك عقب رفع الحظر !

هذا هو صدام .. بكل ما حاول المسكوت عنه إخفاؤه !

الملك حسين

وجه آخر للحقيقة

وجه آخر للحقيقة

لم تكن مجرد لحظة إستثنائية فى حياته .. ولم تخضع مرة واحدة لقانون الإستثناء .. فهو يعرف جيداً كيف يظهر إنفعالاته ومتى يخفيها .. يجيد إقتناص المناسبات كما تقضى قواعد اللعبة السياسية لديه .. فالغاية عنده تبرر الوسيلة دائماً منذ أن تولى مقاليد الحكم .

الأمر هنا يتعلق بطقوسية خاصة جداً لهذه الشخصية فى تلك اللحظة .. تنفى عفويتها المعتادة .. وتنزع عنه أى أحساس بالضعف الإنسانى ! فنحن فى الواقع أمام لحظة واحدة تتكرر على نحو مختلف يتفاوت فيها الأداء خفوتاً وشدة لكن منطقها واحد .. يفرض ذلك التكرار البارد الرتيب .

هذا المنطق وليست اللحظة هو ما نفتش عنه هذه المرة .. لنحرر ذلك المسكوت عنه !

اللحظة الأولى : رغم حساسية الموقف كان كل شيء مصطنعاً .. بدءاً بالزيارة الأخيرة التى قرر أن يقوم بها رفقة والدته لوداع أبيه الوداع الأخير .. وإنتهاءاً بنظرات التأثر الباهت التى ينتقصها الحياة .. فقد كانت من نوع النظرات التى يشيع بها إلى القبور .. لكن الراحل هنا لم يودع الحياة .. كما إنه لم يختار الرحيل طوعاً بل فرض عليه بعد اغتصاب عرشه ورميه بالجنون .. فقد تآمر عليه الابن .. والزوجة .. والحاشية الذين جاءوا لوداعه فى تلك اللحظة ليشيعوا جثمان ضحيتهم ! كما يذكر الملك طلل بن عبد الله فى مذكراته بعد أن آل العرش إلى ولى عهده الملك حسين فى ١١ أغسطس ١٩٥٢ عقب تنحيه واعلان تنازله .

لم تكن تلك سوى البداية فقط .. فقد كان اغراء السلطان أقوى من أن تقاومه تطلعات حسين المندفعة بلا حدود .. فما أن واتته الفرصة حتى قام بالمشاركة فى تلك المؤامرة دون تردد .. ثم وجد فى نفسه الجرأة على مواجهة أبيه وتوجيه تلك النظرات إليه .

خطوط هذه اللحظة التى لعبت دوراً حاسماً فى تشكيل شخصية العاهل الاردنى يمكن استعادتها من واقع المذكرات التى تركها الملك طلال .. فثمة الكثير من المواقف

التى تجعلنا نمسك بمفاتيح تلك الشخصية .. منها ذلك الموقف الذى وقع بعد نحو عامين من خلع الملك طلال خلال الزيارة التى قام به الملك حسين ووالدته الملكة زين للمستشفى التى كان يوجد بها الملك طلال رهن الاقامة الجبرية .. يذكر طلال : فى أواخر ديسمبر عام ١٩٥٤ ، علمت أن الملكة زين وطفلها الملك وصلا إلى تركيا (حيث توجد المستشفى) فى زيارة رسمية تستغرق أسبوعين . وتوقعت أن يزورانى فى اليوم الأول لوصولهما ، أو اليوم الثانى على الأكثر .

ولكن مضى الأسبوع الأول ، والأسبوع الثانى وانتهت مدة زيارتهما لتركيا ، ولم يفكر أى منهما فى مجرد السؤال عنى . وفى يوم رحيلهما إلى عمان اتصل بى الدكتور شوكت الساطى ، طبيبى السابق واخلص رجال الملكة زين ! وابلغنى إن الملكة والملك قررا زيارتى .

وفى الساعة العاشرة صباحاً ، فتح باب غرفتى ، ودخل الملك والملكة والشريف ناصر وخالتى الأميرة فاطمة .. وتبادلوا معى التحيات « الباردة » ، ثم سألنى حسين : كيف الحال ؟

– قلت له : إن تقارير الأطباء ، تؤكد أن صحتى على خير ما يرام وإن حالتى طبيعية جداً ، فلماذا لا تعيدونى إلى عمان ؟

وتظاهر حسين بالإهتمام ، أما زين فقد بدا على وجهها القلق الشديد .

وعدت أقول موجها الكلام لحسين : لماذا لا تعيدوننى إلى عمان ؟

قال حسين : إن شاء الله !

قلت : متى .. حدد الآن موعداً لإعادتى .

قال : سوف أسافر إلى لندن للعلاج وبعد ذلك سأعود إلى إستانبول لمرافقتك إلى عمان !

قلت له : هل تقسم على ذلك ؟

قال : بشرفى ، وشرف أمى !! (*)

* مذكرات الملك طلال . اعدها ممدوح رضا . الزهراء للاعلام العربى . القاهرة ١٩٩١ . ص ٧٦ ، ٧٧ .

انتهت الزيارة التى لم تستغرق أكثر من ١٢ دقيقة عند هذا الحد .. ولم يأتى الملك حسين لمرافقة والده إلى عمان مطلقاً !! وتلك الزيارة تكشف إلى أى حد كان الملك حسين عاقد العزم على تجاوز الماضى بكل ما يذكره به من فعلات .. كما إنها كانت مجرد روتيناً ملكياً على هامش الجولة التى قام بها فى تركيا حسبما يكشف توقيتها ومدتها . فضلاً عن إنها كانت المرة الأخيرة التى التقى فيها حسين والده قبل أن يتملكه اليأس ويصبح عديم الخطر !

مثل هذه الشخصية لا يمكن أن تعرف الندم بعد ذلك .. فما يمكن أن تقدم عليه لن يكون أكثر صعوبة من الغدر بأقرب الناس إليها .. لا توجد هناك دواع أو حدود لجموح هذه الطبيعة إذن .. فقد تأثر الملك حسين باغتيال جده الملك عبد الله أمام عينيه لإنه لم يعرف كيف يؤمن نفسه .. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد يشغل حسين سوى تأمين نفسه والإستمرار على العرش إذا ما نجح فى الوصول إليه .. وهو ما حدث على نحو أسرع كثيراً مما توقع فلم تكد تمضى سنة على تولى طلال حكم الاردن حتى اكتشفت بريطانيا إنها إختارت الشخص غير المناسب لشغل هذه المكانة .. فقد فاجأها طلال الذى كانت تعتقد فى سهولة السيطرة عليه بعدد من المواقف التى جعلتها تشارك أسرته مؤامرة الإطاحة به حتى تستعيد زمام السيطرة على المملكة مرة أخرى ، عبر مقايضة العرش بالوصاية البريطانية التى تمردت عليها قرارات طلال بعد حركة التغييرات الواسعة التى قام بها فى أوساط كبار رجال الدولة المقربين من العرش حيث عهد إلى أصدقائه بتولى مناصب كانت بريطانيا تحتفظ بها لأعوانها داخل المملكة .. منها منصب مدير القصور الملكية الذى صار يشغله محمد أبوسير بعد تسلم طلال عرش المملكة فى الوقت الذى أصبح فيه صدقى القاسم محافظاً للعاصمة .. فيما وقع أختيار طلال على صديقه الحميم إبراهيم جاموس لشغل منصب مستشاره الخاص . ولم يكتفى طلال بذلك ولكن التغييرات التى قام بها شملت وظائف عمومية أخرى جعلت بريطانيا تساورها الشكوك فى نوايا الملك الجديد تجاهها . حتى كان الصدام العنيف مع قائد أركان الجيش الاردنى الجنرال جلوب بمثابة النهاية الفعلية لحكم طلال .

- فقد بدأت بريطانيا منذ ذلك التاريخ - منتصف عام ١٩٥٢ - الاعداد للإطاحة بطلال بعد أن وجدت عوناً كبيراً من جانب الملك حسين ووالدته الملكة زين ..

حيث تم اختلاق قصة جنونه وإبعاده من المملكة بدعوى العلاج ! .

لو أن هذه المؤامرة قد جرى الترتيب لها دون أن يكون لحسين دور فيها ما كان قد كتب لها النجاح .. فلم يكن فى مقدور أحد الإيعاز إلى مجلس النوب للمناداة بحسين ملكاً خلفاً لطلال لو أن هذا الأبن رفض التخلى عن والده .. فقد كان العرش حق لحسين بعد أبيه وكان يكفيه التمسك بولاية أبيه ورفض الإنصياع لإرادة والدته .. لكن كل شىء تم بأختياره وأرتضى الملك الأبن أن يواجه نظرة الإنكسار فى عينى أبيه دون أن يتحرك له ساكناً .. مثل هذه الشخصية تمضى إلى أهدافها غير عابئة بما يعترض طريقها ما دامت تحقق ما تريد .. مثل هذه الشخصية يندر أن تتأثر لآلام الآخرين .. ولو إنها فعلت لما أمكنها أن تتوازن نفسياً .. فهى تشعر فى تلك اللحظة بالإنقسام أو ما يعرف سيكولوجياً بالشيزوفيرنيا .. لهذا فهى تعمل دائما على تفادى حالة المواجهة مع الذات .. واختلاق أحدى الحيل الدفاعية للتوافق النفسى .. تجعلها تنطلق من كذبة إلى أخرى بإستمرار .. دون أن يخالجها أدنى شعور بالندم !

الذات فى هذه اللحظة أداة طيعة لاهوائها وانفعالاتها تعتنق براجماتيه فجة على طول الخط ...

- لهذا فإن وجود الملك طلال أنسحب من دائرة أهتمامات حسين إلى الأبد ولم يتذكره خلال سنوات طويلة إلا عندما كان قد بدأ يفكر فى انضمام الاردن إلى حلف بغداد الذى فرضه الإستعمار فقد رغب حسين فى أنتزاع تأييد والده لهذه الخطوة لما له من تأثير جماهيرى مقابل عودة طلال مرة أخرى إلى الاردن وإنهاء حالة العزلة المفروضة عليه .. فقام بزيارته بعد أربع سنوات تقريباً لم يلقاه خلالها مرة واحدة منذ تاريخ أخر زيارة فى ديسمبر ١٩٥٤ .. لكن طلال رفض الإستجابة لتلك المقايضة ..!

- ويحاول طلال فى مذاكراته أن يقدم تفسيراً لتصرفات حسين بإعتباره أمتداداً للخط المتآمر داخل الاسرة الهاشمية .. ويروى طلال كيف قامت السلطات البريطانية بنفى جده الشريف حسين إلى قبرص وتعيين الملك عبد الله والده أميراً على امارة شرق الاردن (الأسم السابق للمملكة الأردنية) وأختيار الجد لطلال كى يرافقه إلى قبرص .. وكيف إن الحال تدهور بهم حتى طلب طلال من جده الإذن له بمفاتحة والده واعمامه فى شأن تقديم العون لهما والتدخل لعودته إلى الاردن .. وهو ما حدث لكن

الأمير عبد الله رفض أن يقدم أى عون إلى والده حسين متهماً إياه بالجنون .. وكان ذلك هو موقف اخويه على وفيصل فى العراق أيضا .. وإذا كان حسين الأبن قد نشأ متأثراً بجده حتى إنه فى السنوات الأخيرة التى سبقت أغتياله لم يكن يفارقه .. فإن ذلك كان كافياً فى أعتقاد طلال حتى يشب حسين على أخلاقيات جده .. لم تكد تمضى سنة على وفاته حتى كان حسين قد تآمر على أقصائه عن العرش بمساعدة والدته مع الانجليز ..!!

اللحظة الثانية : بعد نجاح الملك حسين فى توطيد دعائم حكمه والقضاء على جميع التيارات والقوى المناوئة له داخل الجيش وكانت أبرزها القوى العروبية والناصرية أواخر الخمسينات . فوجىء بصعود منظمة التحرير الفلسطينية وتأثيرها بشكل ملفت على نشاط عمليات المواجهة مع إسرائيل سواءاً فى الضفة الغربية التى كانت تتبع الأردن أو عبر القواعد المتناثرة لعدد من الجماعات والتنظيمات الفدائية داخل الأردن منذ نشأتها فى مايو ١٩٦٤ . وهو ما أزعج الملك حسين بعد أن استشعر من دعم الدول العربية لها بأنها توشك على أنتزاع ورقة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية التى مكنت حسين من فتح مغاليق الخزائن العربية وتدفق المساعدات إلى بلاده .. فى الوقت الذى تزايد قلقه أيضا من تنامى نفوذ المنظمة داخل الاردن بسبب طبيعة التشكيلة السكانية التى ضمت نسبة كبيرة من الفلسطينيين تحولت إلى أغلبية بعد حرب يونيو ٦٧ ، تهدد مصير النظام السياسى داخل الاردن ومستقبل الأسرة الهاشمية على رأس هذا النظام .. فقد أرتفعت نسبة السكان من أصل فلسطينى إلى ٦٠ بالمئة بعد أن بلغ حجم النازحين إلى الاردن بعد هذه الحرب ما يقرب من ٣٠٠ ألف فلسطينى .. وبالفعل فقد تحققت مخوف العاهل الاردنى حيث تزايد نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية ليس داخل المخيمات التابعة لها فى عمان والزرقا وأربد وحدها ولكن داخل الجيش الأردنى نفسه .. واستطاع هذا النفوذ أن يدفع المقاومة إلى الصدام مع السلطات الاردنية فى بعض الاحيان إلا أن هذا الصدام لم يصل إلى الاشتباك المسلح رغم إتساع رقعته بمضى الوقت إلا فى سبتمبر ١٩٧٠ وهو ما عرف فى تاريخ المقاومة باسم مذابح ايلول الأسود !

وكان الملك حسين قد بدأ يستشعر قلقاً بالغاً من إتصال بعض قيادات المقاومة

بسوريا وتأييد الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع السورى لها وفى مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش و « فتح » بقيادة ياسر عرفات الذى أصبح فيما بعد رئيساً لمنظمة التحرير .. فى الوقت الذى بدأت تشكل فيه عمليات المقاومة من داخل الأراضى الاردنية عبئاً على حكومة الحسين بعد أن أضطرات إسرائيل للرد العنيف عليها بالغارات الجوية المكثفة .. إضافة إلى تضاؤل المساعدات العربية للاردن بعد حرب ٦٧ مما أدى إلى قيام الملك حسين بإعطاء الأوامر إلى الجيش الاردنى بمهاجمة مواقع المقاومة بدعوى منعها من تقديم المبرر الجاهز إلى الجيش الاسرائيلى لعبور الضفة الغربية لنهر الاردن وارغام المملكة على التفاوض مع إسرائيل لإن قدرات جيشها لا تسمح له بالمواجهة !!

لكن الجيش الأردنى كان جاهزاً بعد أوامر الملك حسين لتصفية المقاومة الفلسطينية التى أستطاعت فى فترة ليست طويلة تأصيل وعى جمعى فلسطينى يشعر بالتمايز عن الدولة الأردنية ويرفض الخضوع لسلطاتها خضوعاً مطلقاً وهو وضع لم يكن ليسمح به حسين تحت أيه ظروف لإنه يشكل أعترافاً ضمنياً بنفوذ المقاومة على السلطة . لهذا لم تكد بعض التنظيمات الفدائية الصغيرة توشك على التصدى للجيش الاردنى حتى أندلعت حرب الإبادة ضد المقاومة فى جميع أنحاء المملكة !

أستمرت تلك الحرب عشرة أيام سقط خلالها ما يقرب من عشرة آلاف فلسطينى ما بين قتيل وجريح فى أعنف مواجهة أهلية داخل الاردن قبل أن يعلن فى القاهرة عن التوصل لوقف إطلاق النار .

أستطاع الجيش الاردنى خلال تلك الحرب أن يعيد سيطرته على مجريات الأمور داخل المملكة بالرغم من أن التدخل الحاسم للرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتوقيع إتفاق القاهرة حال دون تصفية المقاومة تماماً فى كل من العاصمة الأردنية ومدينة أربد ذات الأغلبية الفلسطينية .

وبعد أن كان الملك حسين هو نفسه الذى أندفع إلى حمل لواء الدفاع عن الحقوق الفلسطينية والسماح للعمليات الفدائية بالانطلاق من أراضيه فى مستهل لستينات .. صار الخطر المحدق بتلك الحقوق وأول المتأمرين عليها بعد أن أستطاع تحطيم البنية التحية للمقاومة فى الأردن .. والتى وجدت نفسها تتفرغ لمعارك الداخل ! .

حتى ذكر ياسر عرفات فى اطار تقييمه لتلك المجزرة أن ما قام به الجيش الاردنى فى ١٧ سبتمبر كان يفوق جميع تقديراته وقادة المنظمة .. فقد قام هذا الجيش بقصف الفلسطينيين خلال المدة التى استغرقتها المجزرة بنحو ١٢٠ ألف طن من المتفجرات .. وهو ما ينفى حسب رواية عرفات أن يكون المستهدف هو ضرب التنظيمات الفدائية التى تجاوزت الشرعية الاردنية وحدها وإنما شن حرب تصفية وإبادة شاملة ضد جميع الفلسطينيين !

كان ضرب المقاومة الفلسطينية فى تلك المرحلة بعد حرب ٦٧ بمثابة تعزيز للموقف الإسرائيلى وخصماً من رصيد المواجهة العربية .. ومع ذلك لم يتردد الملك حسين فى تنفيذ مخططاته .. فكان قد أعد العدة لها قبل وقوع المجزرة بنحو ثلاثة أشهر عندما خدع المقاومة الفلسطينية بإقالة الشريف زيد بن شاكر - ابن عمته - من قيادة قوات المدرعات وذلك فى اطار حركة تنقية واسعة للجيش من العناصر المؤيدة للمقاومة .. ليبدو الأمر وكأنه محاولة لفتح صفحة جديدة معها حتى إذا ما سنحت الفرصة وهو ما تحقق فى سبتمبر بعد أن ضمن الملك تأييداً كبيراً من جانب قوات البادية فقام بالانقضاض على عناصر المقاومة فى هجوم مباغت لم تتوقعه .

وعندما تدخلت القاهرة وعدد من الدول العربية لوقف حرب الإبادة التى شنها حسين ضد الفلسطينيين .. ما كان منه إلا أن أبدى أسفه لوقوع مثل ذلك الكم من الضحايا بينما كان المستهدف هو تلك القلة الخارجة على الشرعية الاردنية .. ولم يكن يتعذر على عليه فى تلك المناسبة أن يبدى تأثره لمّ حدث مصدراً أوامره إلى جيشه بالتوقف عن القتال !

لكن ذلك لم يزد على خدعة أخرى أستطاع أن يحمل الدول العربية المساندة للمقاومة على تصديقها .. بيد أنه عقد العزم على موصلة تلك العمليات من وقت إلى آخر على نحو تدريجى حتى ينتهى من تصفية المقاومة وحصار ما تبقى من عناصرها فى وادى درعا بالقرب من الحدود السورية .. وهو ما تمكن من تحقيقه بالفعل فى يوليو ١٩٧١ .. لتصبح محصلة هذه المجازر مايقرب من ٣٥ ألف قتيل وجريح بحلول هذا التاريخ فى صفوف الفلسطينيين وحدهم ! لينهى بذلك الملك حسين فصلاً آخر من فصول المأساة الفلسطينية بعد أن نجح فى خداع الفلسطينيين للمرة الثانية على التوالى خلال تلك الأزمة .

- هذا هو ما كانت تؤكده اللحظة التدشينية التى أفتتح بها حسين عهده .. فمن سولت له نفسه أن يسوم أبيه أصناف العذاب .. ويرميه بالجنون حتى يقتنص العرش ، لن يتورع فى أى لحظة يتعرض فيه لتهديد عن الدفاع عنه بقسوة وعنف .. ولو كان ذلك على حساب الابرياء وطموحات شعب بكامله .. وفى نفس الوقت فهو مؤهل نفسياً للتحالف مع حليف جديد يلغى فى كل مرحلة جديدة تحالفه السابق مادام ذلك يخدم مصالحه .. لا فرق أن يكون ذلك الحليف أمريكى أو بريطانى أو حتى إسرائيلى .. ولا يثير الدهشة أن يكون الضحايا فلسطينيون أو حتى أردنيون مادامت ضحيته الأولى كانت والده !!

ما لم تكشف عنه هذه اللحظة هى تلك العلاقة التى نشأت بين الملك حسين والولايات المتحدة ولم يكن قد تم توقف أمام ما تنطوى عليه من دلالات .. لقد تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة « روجرز » إلى الاطراف العربية لتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى تسوية سياسية فى عام ١٩٧٠ بعد أن أستشعرت تزايد فرص مثل هذه التسوية .. ولعل من بين ما يتعذر استبعاده فى تلك الظروف ما ينطوى عليه قرار الحسين بتصفية المقاومة الفدائية فى الأردن خاصة تلك التنظيمات الراديكالية الرافضة للحل السياسى من دلاله فى ذلك الوقت وكأنها محاولة لاعداد مائدة التفاوض والحفاظ فى نفس الوقت على حظوظ قوية للاردن فى تلك التسوية !

فى نفس السياق لم يكن من الممكن تجاهل الامدادات العسكرية الامريكية للاردن بالسلاح فى تلك الفترة .. فى الوقت الذى كانت تتحفظ فيه على امداد الاطراف العربية الأخرى بالسلاح . فقد وصلت كميات هائلة من الذخيرة والمدرعات إلى مطار الزرقا وميناء العقبة بالاردن فور سماح الرئيس الامريكى نيكسون منذ أكتوبر ١٩٧٠ بتصديرها إلى الأردن .. كما توالى بعد ذلك تدفق المزيد من السلاح الامريكى بعد أن بعث الملك حسين إلى الولايات المتحدة يطلب مزيداً منه .. وحدد حاجته فى نحو ١٦٠ دبابة بعد خسارته لما يقرب من ٩٢ دبابة خلال المواجهة مع عناصر المقاومة بالاضافة إلى ٣٦ طائرة حربية من طراز « ستار فايتر » .. وبطبيعة الحال فإنه من الصعب التغاضى عن دلالة هذا التحول فى تلك المرحلة التى أقدم فيه حسين على إبادة المقاومة !! .

وإذا كان من الصعب تجاهل دلالة مثل هذه العلاقة .. فإن هذا يصدق أيضاً على التحرك الإسرائيلى المكثف على الجبهة الغربية لنهر الاردن منذ اندلاع الهجوم الاردنى على مواقع المقاومة .. والذى بلغ حد القيام بحشد نحو ٩٠ ألف جندى إسرائيلى على تلك الجبهة بعد اجتماع مجلس الدفاع الوزارى المؤلف من رئيسة لوزراء - آنذاك - جولدا مائير وموشى ديان وزير الدفاع وحاييم بارليبف قائد الاركان .. والذى قرر على الفور إنه فى حال تعرض الاردن لهجوم سورى مساند لقوات المقاومة الفلسطينية فإنه سيكون من الصعب عليها الوقوف مكتوفة الأيدى .. وقد أبلغت إسرائيل هذا القرار فى حينه إلى الولايات المتحدة .

ولم يحبط هذا التدخل سوى مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى عقد بالقاهرة وتمكن من وقف إطلاق النار فى الاردن غير أن ذلك لم يصرف الملك حسين عن مخططاته التى أسطاع تحقيقها فى النهاية .. فى وقت بلغت فيه تصريحات وصفى التل رئيس وزراء الاردن الذى اغتالته المقاومة الفلسطينية بالقاهرة فيما بعد ، قمة الغطرسة والصلف عندما لم يتورع عن تهديد سوريا بإحتلال وادى درعا كاملاً بما فى ذلك الجزء الذى يدخل ضمن الحدود السورية إذا ما حاولت إعاقة القوات الاردنية عن إبادة ما تبقى من قوات المقاومة فى يوليو ١٩٧١ . وإذا ما تساءلنا عن سر هذه اللهجة التى استخدمها وصفى التل فإنه سيكون من المتعذر علينا إنكار علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بها !

مرة أخرى يثبت الملك حسين أن من الصعب أن يبدل المرء طبيعته أو يغير من نوازعه .. بل أن جميع القيم يمكن أن تدور وجوداً وعدماً فى فلك المصلحة كما تؤكد هذه اللحظة إذا أراد صاحبها ذلك .. دون أدنى احساس بالتأثر والألم ولو كان الطريق مفروشاً بأشلاء الضحايا !!

اللحظة الثالثة : كانت مختلفة عن سابقاتها فى المدى والاهداف .. فلم تكن المملكة هى الحيز الذى دارت فيه .. كما أن حماية العرش الهاشمى لم تكن الهدف المباشر .. لكنها خضعت لنفس المنطق والحسابات !

بدأت معالم تلك اللحظة تتحدد منذ عام ١٩٨٨ .. عندما أخذت أحلام الزعامة تداعب خيالات الملك بعد أن ودع الشباب وبدأ السن يتقدم به .. لكنه كان يشعر دائماً

فى قرارة نفسه إن تاريخه ومكانة المملكة لا يؤهلانه لمثل هذه الزعامة عربياً .. ورغم ذلك فلم يصرفه هذا الشعور عن مطاردة أحلامه التى وجد طريقه إليها بعد أن منحه الظرف التاريخى أخيراً تلك الفرصة الذهبية للتحالف مع العراق الذى كان خارجاً لتوه من حرب شرسة مع إيران ويحتاج إلى عراب لتطلعاته العربية يفتش عن الزعامة والدعم المادى مقابل ترويج السياسة العراقية البعثية .. ولم يكن أمام الحسين بديلاً لتحقيق أحلامه فهو غير قادر عليها وحده .. وحتى يعد العدة لهذا التحول سمح للتيار لاسلامى ممثلاً بجبهة العمل الإسلامى التى يتزعمها الاخوان المسلمون بإكتساح الانتخابات النيابية لأول مرة فى تاريخ المملكة.. وهو الاتجاه المعروف بميوله العروبية ومعداته لإسرائيل فى مواجهة التيار الليبرالى البراجماتى الذى كان يسيطر على الحياة السياسية فى الاردن .. وكان ذلك استعداداً لما اضمر عليه الملك حسين فى تلك الفترة فقد زاد انفتاحه على الدول العربية منذ مؤتمر القمة العربى الطارىء فى نوفمبر ١٩٨٧ بعمان ليفتتح به التوجه العروبى لتلك المرحلة .. وحتى تكتمل الصورة التى اراد حسين رسمها لنموذج الزعامة الذى كان يلهث وراؤه أطلق لحيته وأخذ يشدد على تطبيع المظاهر الاسلامية فى كافة ممارساته واحاديثه .

وكانت الدعوة التى تبناها حسين لتشكيل فيلق عربى لمساعدة العراق أول بادرة فى هذا المخطط .. فقد حاول ان يظهر بمظهر المدافع عن وحدة المصير والمصالح العربية .. لكن دعوته لم يكتب لها النجاح لإنه لم يوجد بين الدول العربية من يرغب فى التورط إلى هذا الحد فى مغامرة أراد الجيش العراقى خوضها وفقاً لحسابات خاصة بقيادته .. لكن المخطط العراقى ـ الأردنى لم ينته .. بل إنه على الأرجح كان يختبر الساحة العربية ودرجة استعدادها لقبول التنسيق بين الطرفين .. حتى وقعت كارثة اغسطس ١٩٩٠ كأول ثمار هذا التنسيق الذى أصاب جدار الأمن القومى العربى أو ما كان ينطبق عليه هذا التوصيف ، بشرخ هائل أدى إلى إنتكاس جميع محاولات المصالحة العربية بعد غزو العراق للكويت لتتراجع كافة الجهود إلى نقطة الصفر !

لقد كان الدور الأردنى فى هذه الكارثة بارزاً إلى درجة يتعذر معها قبول المزاعم التى حملها ما يسمى بالكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الملك حسين للتنصل من هذا الدور عندما ناهزت الأزمة فصلها الأخير ..

فهذا الدور يعود تحديداً إلى مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى عقد ببغداد فى

نهاية مايو ١٩٩٠ بدعوى مواجهة مشكلة هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل .. غير أن ما اضمرت عليه القيادة العراقية وشريكها الحسين كان شيئاً آخر تولى الاعداد له بدهاء كل منهما بتوزيع الأدوار ففى الوقت الذى تركزت الكلمة الرسمية للملك حسين على تدهور الوضع الاقتصادى للملكة الاردنية وحاجته إلى الدعم العربى الذى لم يتحرج فى الاعلان عنه صراحة .. حتى إنه لم يتورع فى مشهد درامى بالغ التأثير كادت تفيض فيه عيناه بالدموع عن مطالبة الحضور وبصفة خاصة دول الخليج التى شخص إليها ببصره تقديم العون إليه ، بعد عبارته الشهيرة : « لقد أضعتمونى .. وأى فتى أضعتم ! » .

لم تكن الدموع التى كاد يزرفها حسين تأثراً أو كلماته الجاذعة لتخدع الجميع .. لكنها انطلت على البعض .. بالرغم من أن الدافع إليها كان تهيئة الجو امام كلمة الرئيس العراقى صدام حسين الذى انطلق بعيداً فى تفاصيل كلمته عن الهدف من انعقاد القمة حيث ركز حديثه على الوضع الذى تكرسه حالة عدم الالتزام بالسياسات النفطية لمنظمة أوبك من جانب بعض الدول العربية وما ترتب عليها من أضرار لحقت بالاقتصاد العراقى الذى لم يعد حسب وجهة نظره قادراً بعد سنوات الحرب على تحمل المزيد .. ودعا فى نهاية كلمته إلى تدارك الوضع قبل أن يجد العراق نفسه مضطراً إلى الرد بإعتبار ذلك نوع من الحرب التى يقصد بها عن غير عمد من الإشقاء !!

من السهل إذن أن نكتشف العلاقة بين ما قاله حسين وما أضافه صدام .. بل إنه لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر فى ضوء ما حدث بعد ذلك .. وهو ما أثار إستياء العديد من رؤساء الوفود العربية فى هذه القمة .. فقد كانت القمة بمثابة دعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى تلقى تهديدات صدام على رؤوس الاشهاد وجهاً لوجه معه وفى عقر داره ! وهو ما كان صدام مغرماً به فى تلك المواقف . أما كلمة الملك حسين فهى حسبما ظهر فى اغسطس من نفس العام كانت تعطى صدام مزيداً من المبررات للإقدم على مخططاته .. التى تذرعت فى الايام الأولى للغزو بمقولة التوزيع العادل للثروات بين القلة المترفة والغالبية المعدمة فى العالم العربى على نحو ما كان يردد صدام فى خطاباته الرسمية .

لكن ما حدث من الملك حسين فى قمة بغداد لم يكن سوى البداية فحسب لدور

أخذت مساحته تتزايد بتقدم الأزمة فقد كان ما قام به فى القاهرة بعد ساعات من وقوع الغزو العراقى للكويت له بالغ الأثر فى ارباك رد الفعل لعربى بصفة عامة ورد الفعل المصرى بصفة خاصة !

فقد عرض الملك حسين على الرئيس حسنى مبارك التدخل لدى القيادة العراقية لوقف التدهور فى الموقف الذى خلفه الغزو .. فلم يسع الرئيس مبارك إلا التجاوب مع دعوة العاهل الاردنى وطلب منه أن يزور بغداد فى أقرب فرصة ليدعو صدام حسين للانسحاب والتراجع عن فرض الحكومة المؤقتة التى جاء بها تمهيداً لعودة أمير الكويت على أن تطرح جميع المطالب العراقية فى قمة مصغرة تعقد بجدة فور موافقة صدام .. وقد كان هذا الإقتراح على ما بدا من سلوك الملك حسين مفاجئاً له حيث كان الترتيب فيما اتفق عليه مع الرئيس العراقى هو محاولة امتصاص رد الفعل المصرى إلا أن الرئيس مبارك سارع الاتصال بصدام حسين ليبلغه رغبة الملك حسين فى زيارة بغداد والإلتقاء به لطرح تسوية للأزمة .. ولم يكن هناك مفر من قبول الاقتراح المصرى بعد ذلك ، لاسيما وإن الرئيس مبارك كان قد طلب من الملك حسين الاسراع بزيارته حتى لا تؤخر مصر من اصدار البيان الذى كانت تنوى فيه الاعراب عن أسفها لوقوع الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب الفورى من الأراضى الكويتية .. واسقط عند ذلك فى يد الملك حسين ولم يعد يعرف هل يصارح الرئيس مبارك فى نفس اللحظة بأنه لا جدوى من الزيارة أم يضطر إلى مسايرته حتى لا يصدر مثل هذا البيان عن مصرفى تلك الفترة .. فى النهاية هداه تفكيره إلى مطالبة الرئيس مبارك بإرجاء البيان حتى إتمام الزيارة وهو يعلم مسبقاً بنتيجتها !

وفى اليوم الثانى من الغزو بعد أن زار الملك حسين بغداد إتصل به الرئيس المصرى فى عمان ليستفسر منه عن نتائج الزيارة فما كان منه إلا أن أبلغه موافقة صدام على حضور قمة جدة ولكن من دون أجابة على مسألتى الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية .. عندها أدرك الرئيس مبارك خدعة الملك حسين وصدر على الفور البيان المصرى .

لم تكن تلك هى النهاية .. فقد واصل الملك حسين دوره بإقتدار فلم يكن قد تسرب إليه بعد أى شك فى قدرة صدام على مواجهة الموقف الدولى .. وهو ما عبر عنه خلال مؤتمر القمة العربى الطارىء بالقاهرة فى ١٠ اغسطس .. حيث طالب فى كلمته

بإنسحاب العراق من الكويت شريطة إنسحاب القوات الاجنبية من المنطقة بينما تحفظ عند التصويت على قرارات القمة التى قضت بإدانة الغزو العراقى وعدم الإعتراف بضم الكويت إلى العراق .

ليبدو الدور الذى حاول العاهل الاردنى القيام به ممسوخاً وخدعة مكشوفة لتفادى ردود الفعل الخليجية تجاهه إذا ما أعلن تأييده صراحة للرئيس العراقى .. وحول تبرير موقفه المتحفظ على قرارات القمة بأنه محاولة من جانبه للابقاء على خط رجعة أمام القيادة العراقية حتى تعدل عن موقفها .

وبعدما سقط الغزو العراقى وارغمته قوات التحالف على الانسحاب من الكويت لم يجد الملك حسين أمامه مناصاً من إصدار ما أسماه بالكتاب الأبيض محاولاً التملص من تبعات التواطؤ مع صدام حسين .. والتباكى على ما أحدثه صدام من اهدار لنتائج قمة عمان ١٩٨٧ التى إستطاعت تحقيق المصالحة العربية بعد سنوات طويلة من التفكك !!

كان صدور مثل هذا الموقف عن الملك حسين مثيراً للدهشة بعد كل ما قام به من أجل صدام .. لكنها كانت المرة الثالثة التى تحاول فيها دموعه إن تخفى نواياه الحقيقية .. لقد انقلب حسين شيئاً فشيئاً على صدام واصبح يدعو بين ما يدعو إليه إلى ضرورة التخلص من حكمه بعد أن صار عبئاً على شعب العراق وراودته من جديد أحلام أخرى جديدة جعلته يتخيل عودة الحكم الهاشمى إلى العراق مرة ثانية وإن بإمكانه عبر صيغة « الفيدرالية » إن يحقق ذلك .. لكن هذه الاحلام كسابقتها ذهبت أدراج الرياح !

تلك اللحظة تؤكد من جديد أن الدموع فى حياة هذا الملك كانت كثيرة وكذلك كانت المواقف المؤثرة .. ولكن بقدرها جميعاً كان الزيف والخداع !

اللحظة الأخيرة : لا زالت مستمرة حتى الآن يحاول فيها الملك حسين أن ينسلخ عن الماضى القريب الذى لم تعبره الذاكرة بعد .. فقد تخلص من لحيته .. وخطابه السياسى السابق .. كما تنكر لحلفاء الأمس من التيار الإسلامى .. وكأن ذلك كان كافياً من وجهة نظره لإفتتاح مرحلة جديدة ينفض فيها يده من كل ما يشده إلى الوراء !

إنها مهارة يتميز بها الملك حسين وحده .. فهو يتكيف سريعاً مع ما تفرضه عليه مصالحه من توجهات .. فقد أدرك أن درس الخليج ١٩٩٠ يفرض عليه ألا يكون داخل دائرة الحصار التى وقعت فيها انظمة العراق وايران ولحقت بها أنظمة الجماهيرية الليبية والسودان وفرضها الامريكان على المنطقة مع إنسحاب أثار الازمة فى اكتوبر ١٩٩١ .

ليعود الملك إلى قواعده الأولى بسرعة فاقت قدرته على التخيل بعد ما قدمت له التطورات السياسية فرصة التراجع بلا خسائر شريطة أن يكون فى طليعة المؤيدين لهذا الخط الذى كان قد بدأ يفرض نفسه على المنطقة .. ولإن الملك غالباً ما كان يفرط فى إظهار ولائه فقد اوعز إلى حكومة عبد السلام المجالى التكنوقراطية التى تولت إدارة المرحلة الإستثنائية فى بداية فك الارتباط مع بغداد ، ان تقدم إستقالتها ليكلف ابن عمته الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى بتشكيل وزارة جديدة كانت مهمتها هى فرض الأمر الواقع على الأردنيين واعدادهم لتقبل الإتفاق مع إسرائيل .. وهو ما وقع فى ٢٦ اكتوبر ١٩٩٤ بوادى عربة حيث تم توقيع إتفاق السلام الاردنى - الإسرئيلى فى وقت كانت تتعثر فيه المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى ويتزايد فيه التلكؤ الإسرائيلى على المسار الفلسطينى رغم توقيع اعلان المبادىء .

منذ ذلك التاريخ صارت العلاقات الأردنية - الاسرائيلية أفضل كثيراً من مثيلتها العربية حتى إن بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود كان فى طليعة الذين زاروا عمان والتقوا الملك حسين عن الجانب الإسرائيلى عقب توقيع الاتفاق رغم معارضته لسياسة حزب العمل .. بل إن زعيم الليكود لم يخفى تأييده لاتفاق وادى عربة واعتبره نموذجاً للعلاقات التى ينبغى أن تسود بين اسرائيل وجيرانها من العرب .

فى الوقت نفسه واصل الملك حسين سياسته الرامية إلى لعب دور بارز فى الترتيبات التى يجرى اعدادها فى المنطقة فسارع إلى الترويج لفكرة « الشرق أوسطية » والسوق التى تدعو إليها الولايات المتحدة وإسرائيل فى المنطقة فنظم قمة عمان الإقتصادية التى حاول أن تكون بوابة إسرائيل لعبور الخليج إلا أن محاولاته باءت بالفشل . وانتهى به الحال إلى تحمل المملكة لهذه المهمة كاملة بالمبادرة التى أتخذها لإلغاء المقاطعة المفروضة على إسرائيل والسماح بعلاقات اقتصادية مميزة مع المملكة

رغم معارضه التيار الإسلامى الذى تعرض للعديد من محاولات التقييد والتهميش منذ مجىء حكومة الشريف زيد بن شاكر إلا أن ذلك لم يمنعه من التصدى للمؤامرة الجديدة !

غير أن أخطر ما أقدم عليه الملك حسين كان إلغاء قرار حظر ملكية اليهود للاراضى فى المملكة .. وهو ما صفه ليث شبيلات نقيب المهندسين ورئيس جمعية منهاضة الصهيونية ـ الموجود حالياً رهن الاعتقال بتهمة العيب فى الذات الملكية ـ بأنه استيطان جديد وأن أخطر ما فيه إنه يأتى برعاية رسمية !

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سمحت الحكومة الأردنية بموافقة الملك حسين على انشاء تجماعات زراعية على شاكلة « الكيبوتسات » الإسرائيلية يقوم بالاشراف عليها مهندسون اسرائيليون يقومون فيما بعد بمساعدة المزارعين على تسويق انتاجهم .. غير أن الهدف من وراء هذا المشروع كانت محاولة الدولة العبرية التحكم فى نمط التنمية بالمملكة من جهة والإستيلاء على جزء من الاراضى الاردنية كما حدث فى فلسطين لاسيما وأن نصوص إتفاق وادى عربة كانت تخولهم هذا الحق فضلاً عن منحهم حرية الحركة عبر الحدود المشتركة واعفائهم من الرسوم والقيود الجمركية .. وهو مستوى لم ترقى إليه الدول العربية فى تعاملاتها مع الاردن .

بيد أن التطور الدرامى لتلك اللحظة بلغ منتهاه بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق اسحق رابين حيث لم يكتفى الملك حسين بموقف الاستنكار الرسمى الذى صدر عن المملكة ، ولكنه ذهب إلى إسرائيل صحبة عدد من قادة الدول العربية ليقدم واجب العزاء (!!) .. وهو موقف يقع على النقيض تماماً مما كان يعلنه قبل سنوات عند تحالفه مع صدام حيث كانت إسرائيل وقادتها ينطبق عليهم وصف الاعداء التاريخيين للأمة العربية !!

لقد قال الملك حسين فى تأبين رابين ـ وننقل هنا نص كلامه كاملاً : « ما كنت اتصور أن احضر هذه اللحظة واشارك فيها .. إن رابين كان صديقاً وأخاً وكان جندياً .. وكان إنساناً بمعنى الكلمة .. ولهذا احترمناه .. إن هذا لإنسان الذى تعرفت عليه جيداً كان يعرف أسس الحوار بيننا ويحترم العلاقة بيننا وقد أصبحنا منذ لحظة اللقاءات الأولى اصدقاء ولم اتعود على احدى المناسبات إلا ورابين بجوارى كنا نعمل سوياً ونتحدث سوياً من أجل مستقبل أفضل لنا جميعاً » ثم تابع قائلاً .. « آن الأوان

أن نزيل الغشاوة وأن ندرك ماذا قال لنا الراحل وليبارك الرب انصار السلام ونحن لا نخجل ولا نخاف وذلك لنبق الرسالة التى كان يتبناها صديقنا اسحق رابين الذى سقط فى القدس كما سبق ان سقط الملك عبد الله ايضاً فى القدس .. وكان الملك عبد الله يتحمل المسئولية كما فعل رابين شخصياً » .

ثم قام الملك حسين بتقديم العزاء إلى زوجة رابين بينما المشهد يكاد يوشك على الإنتهاء وهو يحاول إن يغالب دموعه وتأثره كما لم يفعل أحداً من ذوى رئيس الوزراء الإسرائيلى .

منتهى الاخلاص .. وصدق الطوية .. رجل السلام الأول الذى ورث المسئولية بعد جده الملك عبد الله الذى راح ضحيتها وواجه نفس مصير رابين !!

بالرغم من ان هذا لم يكن رأى الملك طلال فى أغتيال والده كما تنقل إلينا مذكراته ـ فبعد أن ابلغه السفير الاردنى فى سويسرا حيث كان يقضى فترة نقاهة فى ٢٠ يوليو ١٩٥١ بنبأ اغتيال الملك عبد الله ـ علق قائلاً : « لم أدهش للنبأ ، ولم افاجأ به ، فقد كنت قد تلقيت رسالة من بعض الأصدقاء ، جاء فيها أن بعض أبناء فلسطين الذين يقيمون فى الضفة الغربية من الأردن قرروا اغتيال الملك عبد الله ، بعد أن كشفوا حقيقة موقفه خلال حرب فلسطين » .

- فماذا أبكى الملك حسين إذن فى هذا الموقف ؟! هل كان يعز عليه ان يخسر نفس الخندق مجاهداً جديداً .. أم إنه كان يخشى نفس المصير ؟!

إن الدموع لدى هذه الشخصية لها منطقها الخاص .. إنها تخفى دائماً أكثر مما تظهر .. كما انها ليست هدفاً فى حد ذاتها فليس الحسين الذى يحمل كل هذا التاريخ الذى اسعرضنا لحظات منه هو ذلك الشخص رقيق الحاشية الذى لا يتحمل صدمات الاحداث وتقلباتها !

إن الدموع لها دائماً ما يبررها عنده كما كانت فى اللحظات السابقة .. قد يتعذرلبعض الوقت فهم دوافعها ومراميها لكن ذلك لن يستمر طويلا .. فسرعان ما تحمل لنا الأنباء ما يدبره جلالة الملك ! .

تلك اللحظات الاربع التى تعرضنا لها فى حياة الملك حسين منذ ١٩٥٢ وحتى الآن .. تكشف ذلك المنطق الذى يخترق تطورها منذ لحظة النشأة إلى تلك اللحظة

الراهنة حيث تذوب كل لحظة فيما بعدها عبر جدل النفى الذى يتقدم على اشلاء كل مرحلة يصعد دائماً فى خط رأسى لا يحتفظ من الماضى إلا بذلك الصعود نفسه ويلفظ كل ما عداه .. ذلك الصعود الذى مكنه من البقاء وسط تقلبات عاتية ما كانت لتسمح بوجود مملكته لولا إنه عرف فى كل مرحلة كيف يسوق نفسه كعراب لكل الحلول .. منذ تولى العرش وقبل الاستقلال .. لحظة كاد الوجود الفلسطينى يذيب هوية الدولة وهيبتها .. لحظة جموح التطلعات ثم لعبة تغيير المواقع .. استطاع الملك حسين أن ينفى كل التناقضات التى يمكن أن تحملها مواقفه لإنه لم يتحرك مرة واحدة ضد حركة التحولات الدولية فى كل مرحلة .

إن لحظات الضعف .. والدموع بالنسبة لشخصية لها هذه المقومات .. ليست لحظات ضعف إنسانى عادى .. وإنما لحظات تحايل على الواقع ومحاولة للتكيف مع تقلباته .

إنه نوع من البراجماتية السياسية حتى فى تلك اللحظات بل لعلها السياسة فى كل الأحوال .. لكن الذاكرة العربية تسكت عن الكثير ثم يطوى النسيان ما تسكت عنه فى لحظات .. فإذا تذكرت فإنها تعود فتسكت لان ليس كل ما للذكرى مباح !! .

الامين زروال

حوار الخوف

حوار الخوف

لم تبكى هذه الشخصية كما بكى غيرها من الحكام لكنها تعرضت لأدق المواقف خلال فترة بالغة الحرج من تاريخ دولتها .. كادت تتعرض خلالها للاغتيال مرتين بسبب قناعاتها السياسية وتمردها على تقاليد المؤسسة العسكرية التى خرجت منها ، فقد كان لابد من التضحية بأشياء كثيرة حتى تنتهى الأزمة :

وبالرغم مما تعرضت له فإنها لازالت صامدة .. لا تمل من تكرار محاولة الانفتاح على الخصوم والاستمرار فى سياسة الحوار التى وصلت بهذه الشخصية إلى اعتاب الانتخابات الرئاسية لأول مرة بعد تعطيل الحياة السياسية فى هذه البلد منذ اواخر عام ١٩٩١ .

إن صاحب هذه الشخصية هو الأمين زروال الذى صعد إلى سدة الرئاسة بالجزائر فى ظروف غامضة ، لم يكن غيره ليقبل هذه المخاطرة فى ظلها ، خاصة بعد أغتيال الرئيس محمد بوضياف فى ٢٩ يونيو ١٩٩٢ ، قبل مضى ستة أشهر على تسليمه مقاليد السلطة التى بدت هشة إلى حد بعيد وهى لا تستطيع حمايته من محاولة اغتيال كان من السهل ان تكون تحت السيطرة لو أن قبضته كانت محكمة على تلك السلطة .. وشهدت الجزائر بعد ذلك سلسلة من الاضطرابات التى فرضت فى ظل حالة الفراغ الدستورى الذى تركه أغتيال بوضياف تخويل المجلس الاعلى الذى سبق له تعين بوضياف اختيار الرئيس الجديد للجزائر ووقع الاختيار مرة أخرى على مدنى لشغل هذا المنصب هو الرئيس على كافى لكن من وقع عليه الإختيار مجدداً اسقطه الوضع الأمنى المتأزم ووجد المجلس الأعلى للدولة الذى كانت تسيطر عليه عناصر المؤسسة العسكرية ان عليه ان يكلف احد ابنائها هذه المرة دون موارية مسؤولية الحكم عوض ان يظل هناك من يمارس السلطة بإسمها او بتخويل منها .. وهكذا وقع الاختيار على الأمين زروال الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع خلفاً لخالد نزار الذى شارك لفترة بالمجلس الاعلى للدولة قبل ان تمنعه حالته الصحية المتدهورة من شغل هذا المنصب وترشيح خصمه القديم بدلاً منه .

لم يكن زروال وهو يتقدم لشغل هذا المنصب يطمئن إلى نوايا أصدقائه قبل خصومه فقد كان لا يستطيع أن يطرد من مخيلته شبح أغتيال سلفه بوضياف وأنه من

المحتمل أن يواجه نفس المصير وبالرغم من أن هذا الهاجس قد سيطر عليه وأخذ يطارد كل إحساس بالثقة داخله . فقد كانت خطيئة بوضياف الوحيدة أنه وثق اكثر مما ينبغى فى أصدقائه وفى اللحظة التى بدا له إن فى مقدوره أتخاذ بعض الاجراءات السياسية التى تسمح بتخفيف التوتر مع جبهة الانقاذ دون حاجة إلى مراجعة أحد وبأستخدام الصلاحيات المخولة له كرئيس للجمهورية دفع حياته ثمناً لذلك .. لكن زروال كان عليه أن يقبل هذه المغامرة أو يذهب إلى خارج المؤسسة العسكرية فى حالة الرفض .

على أن قبول الرهان كان يفرض على زروال الذى عرف عنه بعُد النظر والذكاء أن يقلل من معامل الخطر فى تلك المغامرة .. وهى مسألة كانت تتطلب دائماً تركيز مقاليد السلطة فى يده على نحو اكبر يتفادى الوقوع فيما وقع فيه بوضياف اذا ما حاول أن يخلق لنفسه هامشاً من الحرية يسمح له بإتخاذ موقف مستقل عند الضرورة وكان ذلك بالمضى فى اتجاه أن يكون وجوده فى هذا المنصب بناءاً على اختيار شعبى وشرعية دستورية لا تتحقق إلا عن طريق الانتخاب وليس التعيين . وهو ما كان يقتضى من زروال أن يكون نمطاً مفارقاً لطبيعة الرجل العسكرى قد تكون له مواصفاته من الحزم والصرامة ولكن لابد من أن تمتزج تلك الصفات بما يمكن أن يحقق له الجماهيرية المنشودة وكان ذلك يوجب عليه الاقتراب من أختيارات الفئات الدنيا فى المجتمع الجزائرى والتى تميل فى معظمها إلى جبهة الانقاذ والقوى السياسية الأخرى التى تعبر عنها كل من اتحاد العمال و « التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية » المتحالف مع البربر بقيادة سعيد سعدى ، وجبهة التحرير التى أيدت توجهاته التى كشف عنها فيما بعد من خلال سياسة الحوار التى أعلن تمسكه بها وشارك فى جولات سرية منها بعد دعوة عبد الحميد مهرى الامين العام لجبهة التحرير الوطنى إلى اتباعها من قبل الحكومة قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية وكان ذلك بعلم المؤسسة العسكرية التى لم تعترض على الحوار مادام غير ملزماً ومن قبيل استطلاع وجهة النظر المعارضة فقط لا سيما وان الحوار قد جرى مع شخصيات تتسم بالاعتدال كعلى جدى وعبد القادر بوخمخم . لكن هذا الخط الذى اتبعه زروال لم يكن ليأتى بنتائج فورية على صعيد الاهداف التى قرر الوصول إليها .. ومع ذلك فقد بدا زروال مطمئناً كلما مضى مزيداً من الوقت دون ان يتعرض لتهديد .

لكن مخاوفه لم تكن لتهدأ تماماً والحالة التى انتابته فى اعقاب الاطاحة به من المؤسسة العسكرية عام ١٩٩٠ فى الوقت الذى كان يشغل فيه منصب قائد القوات البرية لم تنفك تلاحقه فلا زال صاحب القرار السابق رغم مرضه الشديد يملك من النفوذ داخل الجزائر ما يجعله قادراً على اعطاء الأوامر لرجاله بالانقلاب على زروال ، فلم يكن الجنرال خالد نزار بالشخص الذى يؤمن جانبه .!

لذلك كانت لحظات تنصيب الأمين زروال رئيساً للجزائر فى مارس ١٩٩٤ .. لحظات درامية من نوع خاص امتزجت فيها الرهبة بالنشوة بعد ان استطاع زروال ان يفرض نفسه فى غضون اقل من عامين وزيراً للدفاع ثم رئيساً للجمهورية على المؤسسة العسكرية القوية التى اطاحت بالرئيس العقيد الشاذلى بن جديد ويصبح خيارها الوحيد ولكنه فى نفس الوقت لم يكن ليضمن بقائه على قيد الحياة من لحظة إلى أخرى .

وقد ظل زروال أسيراً لتلك اللحظة طوال فترة رئاسته الأولى وحتى اختياره فى نوفمبر ١٩٩٥ بعد استفتاء عام رئيساً للجمهورية فى الجزائر وهو ما سيظهر لنا كلما توغلنا اكثر فى ممارسات زروال اثناء حكمه حيث تبدو هذه اللحظة مستغرقة لكل تفاصيل تلك المرحلة وسوف نحاول ان نسترشد فى هذا التوغل بما يمدنا به المسكوت عنه من اسرار .

* * *

إن أهم ما فرضته تلك اللحظة على زروال هو ضرورة تبنى ادراكاً واقعياً للازمة يتجاوز طروحات المؤسسة العسكرية المثالية التى جعلتها غارقة فى تصوراتها البالية عن حتمية تكريس السلطة فى يد حزب جبهة التحرير الوطنى الذى يمثل النظام الحاكم كأطار وحيد للتنظيم السياسى لتكتشف فى نهاية الثمانينات ومنذ انتفاضة الجوعى فى اكتوبر ١٩٨٨ ان ثمة قوى تحضر للانقضاض على الشرعية كما حدث فى إنتخابات ديسمبر ١٩٩١ بالفعل حيث تمكنت جبهة الإنقاذ الاسلامية من اكتساح منافسيها فى هذه الإنتخابات وعوض ان تدرك المؤسسة حقيقة التحول الذى جرى وتحاول البحث فى مبرراته وكيفية السيطرة عليه اتهمت الرئيس الشاذلى بن جديد بالتسبب فى هذه الكارثة والوصول بالنظام إلى حافة الهوية بعد ان سمح بالتحول نحو الديمقراطية

والتعددية الحزبية التى انتهت بهذه الصدمة الناجمة عن سقوط جبهة التحرير وصعود جبهة الانقاذ .. ولم يكن بن جديد فى النهاية يستطيع الوقوف فى وجه المؤسسة التى كان يستمد منها نفوذه فسمح على الفور بإلغاء نتائج انتخابات ديسمبر لكن الوضع لم يعد إلى حالة الاستقرار السابقة بل تطور على نحو سريع إلى الأسوأ حيث رفضت جبهة الانقاذ إلغاء نتائج الانتخابات وسيرت التظاهرات المطالبة بذلك ولم تجد المؤسسة العسكرية امامها سوى تعويم النظام ودفع الشاذلى بن جديد إلى الإستقالة وهى التى سبق ان اتت به على رأس النظام عقب وفاة هوارى بومدين رغم الصراع الحاد بين بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوى على السلطة .. غير ان الشاذلى بن جديد كان قد تجاوز الخطوط الحمراء المسموح بها من طرف هذه المؤسسة المحافظة .

ازاء هذا الدرس الذى استوعبه زروال من عملية التخلص من بن جديد وما اعقبها من تغيير فى اسلوب التخلص الذى اتبع مع بوضياف قرر ان تكون فترة رئاسته نموذجاً لتجربة مغايرة لما قام به كل من الشاذلى بن جديد ومحمد بوضياف خلال فترة حكم كل منهما .. حيث حرص زروال على ارضاء قادة المؤسسة العسكرية ولجأ إلى اسلوب المهادنة مع اللواء خالد نزار الذى كان يمارس نفوذه من موقعه فى باريس فهو لم ينسى ان هذا لرجل كان وراء ابعاده عن الجيش مدة عامين بعد اقتراح لزروال بإعادة تنظيم الجيش واعطاء الفرصة للقيادات الشابة فى تولى المسؤولية تسبب فى ازعاج نزار واقدامه على احالة زروال إلى الاستيداع ليعود زروال بعد عامين وقد عقد العزم على اتباع سياسة المهادنة .. وقد حاول البعض الايقاع بالفعل بين نزار وزروال فى ابريل ١٩٩٥ بعد اقدام الأخير على تنحية وزير الداخلية السابق مزيان شريف المقرب من نزار والذى ينتمى إلى تيار الإستئصاليين دون اعتبار لهذه لعلاقة مما جعل نزار يهدد بالعودة إلى الجزائر واستعادة زمام الامور مرة أخرى لصالح العسكر .

وعلى الجانب الآخر قرر زروال وفى اطار سياسته الواقعية إستئناف سياسة الحوار الوطنى التى تعثرت اواخر يناير ١٩٩٤ بسبب استبعاد ممثلى جبهة الانقاذ فى آخر لحظة من المشاركة فى الحوار والاعلان عن تخويل المجلس لاعلى للدولة صلاحية اختيار وتعيين رئيس الجمهورية وهو ما اعتبره تجمع الاحزاب الاثنى عشر انقلاباً على منطلقات الحوار التى قبلوا على اساسها المشاركة . ونجح زروال بالفعل رغم معارضة

تلك الاحزاب فى السابق لفتح ملف الحوار الوطنى مرة اخرى كما ادار حواراً مع زعماء جبهة الانقاذ المسجونين عباس مدنى وعلى بلحاج عن طريق الشيخين على جدى وعبد القادر بوخمخم ولكن اول جولات الحوار بين زروال وجبهة الانقاذ لم تسفر عن جديد ولم يستطع الرئيس الجزائرى اقناعهما بوقف العمليات المسلحة مما اعطى خصومه الفرصة لشن انتقادات واسعة عليه دفعته إلى وقف الحوار مؤقتاً لكنه عاد لإستئنافه مرة اخرى نتيجة قناعته بأن خير وسيلة للتغلب على الأزمة هو اختراقها والتعامل مع جميع عناصرها وهو ما استطاع ان يحققه قبل ان يكتشف عند إستئناف الحوار وبعد اضطراره إلى اخراج كل من مدنى وبلحاج من السجن ووضعهما رهن الإقامة الجبرية والتحفظ ، ان سلطة وقف العمليات المسلحة هى فى يد امراء المناطق ممن يعرفون بالجماعة الاسلامية المسلحة الذين رفضوا الانصياع إلى نصيحة شيوخ الانقاذ وانما على العكس اصدر كل من مدنى مرزاق (أمير المنطقة الشرقية) واحمد بن عيشة (أمير المنطقة الغربية) بياناً يشجبان فيه الدعوة إلى الهدنة مع النظام ويؤكدان عزمهما على مواصلة التصدى لرموز النظام المغتصب وادواته . وإذا كان زروال قد نظر إلى هذا الموقف فى تلك الفترة بإعتباره نوعاً من تبادل الأدوار بين قادة الجبهة وامراء الجماعة المسلحة ، فإنه بالمقابل اعطى الفرصة على الجانب الآخر لممثلى التيار الاستئصالى من أبناء المؤسسة العسكرية وقادة الاحزاب العلمانية لإتخاذ مواقف متشددة فى اتجاه القضاء على مصادر تهديد تلك الجماعات والتغلب عليها .. واستمر زروال على حذره رغم انه اعطى الفرصة لكل تيار كى يواجه الآخر محتفظاً لنفسه بدور الموجه لهذا الصراع الذى يملك مفاتيح السيطرة عليه رغم ان ذلك لم يكن عملياً فى أستطاعته وان كان قد نجح فى دفع كل منهما إلى قبول هذا الدور والاعتراف بأهميته وقدرته على نزع فتيل الانفجار وتأجيل الصدام . وقد كان ذلك أيضاً من بين ما أضاف إلى ثقل زروال داخل المؤسسة العسكرية التى شعرت ان استمراره بالسلطة يرجىء التصعيد بين الجيش وجبهة الانقاذ وفى الوقت نفسه فإن اقصاؤه الذى راود بعض اصحاب النفوذ داخل المؤسسة سواءاً من العاملين او الموجودين بالخارج يعجل بالصدام بينهما ..

هكذا استطاع زروال حسب هذه السياسة المضى فى توطيد دعائم حكمه رغم انه كان عليه ان يواجه انصار الحل الإستئصالى الذين تساندهم المؤسسة العسكرية وهم

رضا مالك رئيس الوزراء الجزائرى السابق وسليم سعدى وزير الداخلية فى نفس الحكومة والجنرال محمد العمارى وزير الدفاع كذلك .. وهؤلاء بدأوا فى توجيه انتقاداتهم علناً لسياسة زروال التى اعتبروها تشجع على استمرار الأزمة . وكان اعلان زروال عن افتتاح الجولة الجديدة من الحوار الوطنى فى ١٢ سبتمبر بمثابة إستفزاز لانصار التيار الإستئصالى الذى اعتبر رضا مالك باسمهم ان الجولة الجديدة هى تنازلاً من جانب واحد فى اتجاه موت الجمهورية .. وكان رضا مالك حتى تلك اللحظة يأمل فى الاطاحة بزروال والقفز إلى موقعه مدعوماً من طرف المؤسسة العسكرية وبالرغم من ان فرصه كانت وافرة إلا ان تصريحاته لم تكن تخلو من المبالغة والهجوم المتعمد وكان حتى ذلك الحين قرار تعيين أو اعفاء رئيس الدولة فى يد المجلس الاعلى الذى تسيطر عليه تلك المؤسسة بحكم نفوذها لكن العائق الموضوعى الذى كان يحول دون التخلص من زروال لم يختفى بل كان الموقف من نشاط الجبهة الاسلامية وردع زروال لانفلات المواجهة بين الطرفين هو الذى استمر يؤجل من المواجهة .. أما مالك فقد اثبت قبل اجراء الإنتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٩٥ ان هجومه لم يكن منزهاً عن الغرض وانه صدر عنه بعد قرار زروال بإعفائه من مهامه قبل نحو خمسة اشهر .. ليعلن زروال شيئاً فشيئاً نجاحه فيما كان يتخوف من فشله فيه عند اختياره لهذه المهمة .

لكن زروال لم يكن ليركن إلى هذا النجاح الذى حققه فى مواجهة المؤسسة العسكرية حتى ان الزعيم القوى لهذه المؤسسة وهو خالد نزار لم يعد قادراً بحلول اواخر عم ١٩٩٤ على منازعة زروال النفوذ .. ومع ذلك فإن استمرار زروال لا يعبر عن التيار الراديكالى داخل الجيش ومصالحه كان يزعزع من قدرته على محاورة جبهة الانقاذ ويقلل من مصداقية التوصل إلى أى اتفاقات معه لإنه لا يستطيع اجبار الجيش على قبولها .

فى وقت تعانى فيه الجبهة من ازدواجية ملحوظة فى القيادة حيث توجد من جهة اولى القيادة الروحية لجبهة الانقاذ (مدنى .. وبلحاج) كما توجد من جهة ثانية القيادة الشابة للجماعة المسلحة التى تعرف بـ « الجيش الاسلامى للانقاذ » وهناك من جهة ثالثة قيادات الخارج الموزعة على الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا ، من قبيل ما يقوم به الشيخ رابح كبير والشيخ عبد الباقى الصحراوى احد مؤسسى الجبهة وانور

هدام المتحدث باسم الجبهة . وقد ادى ذلك إلى صعوبة الحوار بين جبهة الانقاذ والرئيس الأمين زروال . خاصة وان هذه القيادات انقلب كل منها على الآخر فى الوقت الذى جاء فيه اختيار محمد سعيد زعيماً للجماعة المسلحة الاسلامية خلفاً لزعيمها السابق ابو عبد الله احمد الذى اغتيل على ايدى القوات الحكومية مثيراً للجدل والخلافات حيث لم يكن الشخصية التى تجمع على اختيارها كافة الفصائل وهو ما هدد بإنفراط عقد الجماعة الذى يسهل من مهمة الدولة فى مواجهتها لكن انشطار الجماعة من جهة أخرى يهدد بتعثر الحوار الذى تتراجع فرصه بكيفية ملحوظة مع ضياع وحدة القرار داخل الجماعة وتعذر إلزامها بأية اتفاقات .

هكذا وجد زروال ان عليه ان يسعى إلى مزيد من دعم موقعه وانتزاع الشرعية التى لا تجعله فى حاجة إلى المؤسسة العسكرية .. وبطبيعة الحال لم يكن امامه سوى الجماهير .. غير ان زروال فوجىء فى ديسمبر ١٩٩٤ بمحاولة للانقلاب على الحوار الذى فتحه مع مختلف التيارات وذلك بإنعقاد ندوة روما الأولى التى دعا إليها زعماء المعارضة الجزائرية خاصة جبهة التحرير الوطنى بقيادة عبد الحميد مهرى ، وذلك للتباحث حول الأزمة التى تعيشها الجزائر وكان ذلك كفيلا بإثارة غضب زروال والمؤسسة العسكرية .. فمكان وتوقيت الندوة لم يكونا مناسبين للمناخ الذى تعيشه الجزائر .. فإنعقاد الندوة بروما بعيداً عن حدود الجزائر فى الوقت الذى لم توجه الدعوة فيه إلى اى مسؤول حكومى هو رسالة إلى الرئيس زروال الذى يتبنى نهجاً مماثلاً اما فحوى الرسالة فهو لفت الإنتباه إلى دور وقدرة القوى الأخرى التى لم يحسب زروال حسابها خلاف جبهة الانقاذ .. أما توقيت انعقاد الندوة فهو يأتى فى اعقاب تعثر الحوار مع الجبهة بالرغم من تدشين جولة جديدة منه قبل اشهر قليلة .

وعلى الرغم مما سببه انعقاد هذه الندوة لزروال من ضيق ونقمة على المشاركين فيها إلا انه جعله يدرك ان قيام الحوار فى حد ذاته دون التوصل إلى نتائج لا يمكن إلا ان يرجىء الصدام إلا لفترة من الوقت لن يتمكن خلالها من وقف تفاقم الأزمة لهذا كان لابد من اجراءات عملية لوقف هذا التفاقم على الاقل بفتح حوار اوسع مع كافة القوى والاتجاهات السياسية فى الجزائر . حيث كان من الضرورى العمل على استيعاب قادة المعارضة الذين اتفقوا فيما يبدو على حث الدول الغربية على ممارسة ضغوط دبلوماسية

على النظام الحاكم فى الجزائر لكى يقوم بفتح حوار حقيقى مع قادة جبهة الانقاذ وباقى قيادات المعارضة . لكن إستقطاب زروال لزعيم جبهة « حركة المجتمع الاسلامى » - حماس - الشيخ محفوظ نحناح المشارك بالندوة نجح فى احباط نتائجها إلى حدما .. فقد قام نحناح وبينما كافة القوى تتوقع منه تأييد الخط الذى تبنته الندوة وهو معارضة النظام وإتهام زروال بعدم الجدية ، بمفاجأة الجميع حينما قام برفع صورة الداعية الاسلامى الشهيد محمد بوسليمانى الذى اختطفته عناصر الجماعة المسلحة فى عام ١٩٩٣ لاجباره على اصدار فتاوى تؤيد ما تقوم به هذه الجماعة من عمليات ارهابية وعندما امتنع عن القيام بذلك لم يترددوا فى الخلاص منه .. واخذ نحناح يسرد بعد ذلك كيف تم التمثيل به ودفنه بمنطقة تسمى « العفرون » على بعد ٧٠ كيلومتر من العاصمة إلى الجنوب ، كما اكتشف فى وقت لاحق طبقاً لما اعلنته منظمة العفو الدولية .. ثم قام نحناح بتوجيه سؤال إلى الحاضرين : « هل كان بوسليمانى عدواً للاسلام والمسلمين حتى يذبح ويقتل بهذه الطريقة البشعة المنافية لكل مبادىء الاسلام !؟ » .. وانتقد نحناح بعد ذلك ممارسات الجماعة المسلحة فى مناطق مختلفة بالجزائر ليختم كلامه فى النهاية بأن « حل الأزمة التى تعيشها الجزائر لا تأتى من أى مكان آخر ، ولكنها تنبع من الوطنيين الجزائريين على أرض الجزائر » . ودعا الجميع إلى العودة للجزائر لإستئناف الحوار والحل من الداخل حيث ينبغى أن تصدر الارادة الوطنية .

وبطبيعة الحال كان هذا الموقف كافياً فى نظر زروال كى يبعث هو الآخر برسالة إلى الندوة عبر احد ابرز الاسلاميين المقربين منه مؤداها ان الدولة فى الجزائر لا تنظر إلى هذا العمل بإعتباره عملاً وطنياً كما انها ترى انه من العبث ان تقف احزاب مدنية فى صف قوى تقوم بالهجوم والإغارة على المجتمع المدنى ومؤسساته كما اوضح نحناح فى حديثه عن الجماعة المسلحة العامل الآخر الذى تضمنته رسالة زروال وان لم تصرح به هو ان من يوجد فى هذه اللحظة خارج الوطن ليناقش امور كان الأولى به ان يناقشها فى الداخل فإنه يكون قد حكم على نفسه بالخروج من دائرة الحوار . وإذا كان ذلك لم يتحقق تماماً حيث لم يكن زروال ليستبعد اى تيار يسعى إلى الحوار معه على قاعدة النظام .. إلا انه استطاع فى وقت لاحق ان يجعل كل من عبد الحميد مهرى الامين العام لجبهة التحرير واحمد بن بلا يدفعان الثمن حيث استطاع اقصاء الاول من منصب

الأمانة فى عام ١٩٩٦ ومساعدة خصمه بوعلام بن حمودة فى الوصول إلى هذا المنصب بسبب دور مهرى فى ابرام وثيقة « العقد الوطنى » التى تضمنت تشكيكاً فى شرعية النظام وكانت بمثابة ورقة عمل للتنسيق فيما بين قوى المعارضة المختلفة لتغيير نظام الحكم فى الجزائر . أما بن بلا فقد تجاهله النظام الحاكم والرئيس زروال حيث اعتبر سلوكه السياسى متخبطاً بعد ان اعلن قبوله لنظام تقوده الجماعات الأصولية بالجزائر فى الوقت الذى كان يمثل فيه هذا الرأى منتهى الراديكالية من جانب القوى والاحزاب المدنية ، فى الوقت الذى لا يملك فيه بن بل ثقلاً شعبياً كبيراً يجعل لآرائه وزناً هاماً على الصعيد السياسى ومع ذلك فإن بن بلا هو الذى تبنى هذا الموقف دون غيره من قيادات المعارضة التى لم تمانع فى التفاهم والتنسيق مع جبهة الانقاذ بل وقبولها طرفاً فى معادلة السلطة لكنها لم تكن على استعداد فى أى وقت ان تدع لها المبادرة كاملة .

- ولم يكتفى زروال بتلك الرسالة الشفهية غير المباشرة التى نقلها نحناح بل دفع حكومته التى لازالت تحتفظ داخلها بتوجه إستئصالى - كما هو متعارف عليه فى الخطاب لرسمى الجزائرى - إلى اصدار بيان يرد على وثيقة « العقد الوطنى » اذاعه الناطق الرسمى باسم الحكومة الجزائرية عبر شاشات التليفزيون ليؤكد استنكار وادانة الجزائر دولة ، وحكومة ، وشعباً لندوة « سانت إيجديو » بروما وتعتبر ما قامت به المعارضة من قبيل التدخل الاجنبى فى الشئون الداخلية لانه طرح ما يخص الوطن بعيداً عن ترابه الوطنى وسمح لاطراف اجنبية ان تمارس ما ليس من حقها .

فى الوقت نفسه قامت السلطات الأمنية بتكليف من زروال بشن حملات واسعة النطاق ضد العناصر الارهابية والخارجة على النظام فى استعراض واضح لاثبات الذات وتأكيد لاحكام قبضة الدولة على الوضع الأمنى وشملت هذه الحملات إلى جانب الجزائر العاصمة ولاية الشلف غرب العاصمة وغابات ولاية تيبازة حيث تتمركز عناصر الجماعة المسلحة .

هكذا استطاع زروال توظيف ندوة روما لصالح وجوده فاكتسب مزيداً من الشعبية داخل التيار الاسلامى المعتدل الممثل بحركة حماس فى الوقت الذى نجح فيه عبر اجهزة الاعلام فى استيعاب آثار انعقاد تلك الندوة كما نجح فى خلق اتجاه شبه عام بين المواطنين يرفض الثغرة التى فتحتها الندوة للتدخل الاجنبى .

على الجانب الآخر فقد أدى عجز احزاب « العقد الوطنى » عن بلورة نصوصه والتنسيق فيما بينها ، إلى اجهاض النتائج الإيجابية التى استطاعت ان تحققها المعارضة للضغط على الحكومة ونظام زروال وصارت هناك من جديد حاجة إلى اعادة التنسيق مرة أخرى بين احزاب المعارضة لاسيما بعد ان لجأ زروال إلى استقطاب بعضها وفتح الاتصال مرة أخرى مع شيوخ جبهة الانقاذ . اضافة إلى نجاحه منذ سبتمبر ١٩٩٤ فى استقطاب نور الدين بوكروح زعيم حزب التجديد إلى هيئة الحوار الوطنى .. حتى بات من الصعب تجاهل الثقل الذى صار يمثله زروال باعتباره اكثر رجال الدولة الذين افرزتهم المؤسسة العسكرية قدرة على ممارسة السياسة ومناورة الخصوم .

وما كاد زروال يتأكد من هذه النتيجة حتى بدأ الاعداد لخوض انتخابات رئاسة فى خريف عام ١٩٩٥ اعداداً مكثف قبل فترة طويلة من إجرائها اشاع خلالها إعتزامه العودة إلى الحياة الديمقراطية وإستئناف حوار وطنى شامل مع كافة القوى التى تؤمن بالحوار .. وفى الوقت نفسه قرر التقرب إلى الجماهير بصورة متعمدة والأكثار من الظهور فى المناسبات العامة واصطناع صورة مستقلة عن صورة المؤسسة العسكرية بالرغم من نجاحه فى استيعابها إلى حد بعيد ولم يعد يشك فى انه سيظل خيارها المطلق بعد ان نجح فى تحقيق الاستقرار النسبى داخل الجزائر . وقد كان الاقتراب شيئاً فشيئاً من موعد الانتخابات فرصة للتخلص من هاجس الخوف الذى ظل يطارده فترة طويلة من احتمالات تعرضه للتصفية أو الخلاص منه سواءاً على يد خصومه أو اصدقائه !

فرغم الموقف الذى تبناه زروال من المعارضة الوطنية فى الجزائر وحرصه على التمسك بسياسة الحوار إلا انه عندما اراد ان يقدم برنامجه الإنتخابى فانه اعلن عن تمسكه الراسخ بمشروع ثورة نوفمبر التى منحت الجزائر استقلالاً ناجزاً مستحقاً وكان ذلك فى حضور برنامجين آخرين حاول صاحبيهما ان ينازعا زروال فى اقترابهما من مشروع ثورة نوفمبر وهما برنامج كل من رضا مالك رئيس الوزراء السابق وصاحب اكثر المواقف تشدداً داخل التيار الإستئصالى وسعيد سعدى زعيم حزب « التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية » الممثل للبربر . لكن زروال استطاع ان ينتزع من كليهما هذا الحق سواءاً قبل الانتخابات أو بعدها فقد كان زروال هو الاقرب

بالفعل إلى مبادىء ثورة نوفمبر التى لم تعرف تشدد فى مواجهة أى تيار داخل الحركة الوطنية الجزائرية التى صهرت الجميع وهو ما حاول ان يحققه خلال الفترة الأولى لرئاسته . وكما نجح زروال فى انتزاع حق الكلام باسم ثورة نوفمبر استطاع فى مواجهة مرشحى التيار الاسلامى المعتدل محفوظ نحناح زعيم حماس ونور الدين بوكروح زعيم حزب التجديد ان ينتزع صفة الخطاب الأكثر اعتدالاً الذى يمكنه ان يتوجه إلى عموم الشعب الجزائرى على اختلاف تياراته . ولم يكن ذلك على اساس ثقل خوضه هذه الانتخابات من موقع رئيس جمهوريه سابق يدعمه العسكر ولكنها النتائج التى اعلنتها الانتخابات .

وقد كان اكثر ما لفت الانتباه فى برنامج الرئيس الجزائرى هو تركيزه على الخلل البنيوى الذى اصاب نظام ثورة نوفمبر قبل العودة إلى المسار الصحيح بعد عام ١٩٩٢ وارجاعه ذلك إلى نفس العوامل التى كادت ان تحرف نظام الثورة عن مساره بطرح مشروع « تجميعى » - حسب نص كلامه - يقصد به تلفيقى فى تلك الفترة ليحاول توحيد الشعب حوله وهو ما انتهى إلى فشل ذريع حيث ان مشروع ثورة نوفمبر مازال صالحاً لإستيعاب متغيرات الجزائر إذا ما سمح بالتعددية فى فهم مبادىء ومنطلقات هذا المشروع .. والملاحظ على ذلك النقد ان زروال كان يقدم نفسه فى الواقع إلى الناخب الجزائرى من موقع القائد الشعبى الذى يرشد شعبه إلى الاختيار السليم الذى هو فى النهاية منح زروال نفسه ثقة هذا الناخب كما ظل يحلم بذلك منذ صعوده إلى سدة الرئاسة فى مارس ١٩٩٣ . حتى تحقيق ذلك الحلم وإن بكيفية لازالت عليه بعض التحفظات .

واستطاع زروال ان يكشف اكثر عن ذلك من خلال الاهداف الخمسة التى تضمنها مشروعه الانتخابى وهى :

١ - استمرار السياسة الأمنية الصارمة من جهة ومحاولة معالجة اسباب العنف من جهة اخرى .

٢- رفض ثقافة الحقد التى انتجت حركة العنف فى المجتمع الجزائرى والعمل على إستئصالها على اساس المعاملة بالحسنى مع الخارجين على الشرعية .

٣- استبعاد الهوية الوطنية من دائرة الصراع السياسى .

٤ - العمل على استمرار سياسة الحوار الوطنى وتمديد نطاقها والارتفاع بمستواها .

٥ - العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد .

على اساس هذه المبادىء الخمسة قرر زروال خوض رهان الرئاسة الثانية فى الجزائر ليؤكد مرة أخرى انه لم يكن يطمح إلى مجرد شعارات يخوض بها عملية الانتخابات ولكنه كان يتطلع إلى ما يمكن أن يمنحه جدارة القيادة فى تلك المرحلة على المستوى الشعبى من أهداف .

لكن السؤال الحاسم وقد نجح زروال فى الوصول إلى سدة الرئاسة كأول رئيس منتخب فى تاريخ الجزائر ، هو : هل سيكتفى زروال بما حققه وهو ما كان يتطلع إليه أساساً ويتحول بعد ذلك إلى مشروع ديكتاتورية جديدة .. أم إنه سيحاول الاستمرار فى تلك التجربة ؟!

الاجابة التى أتت أسرع مما يتوقع الجميع كانت تقول أن زروال لم يعد فى عجلة من أمره بشأن بدء الحوار وفتح مزيد من قنواته بعد نجاحه فى تفكيك تجمع احزاب « العقد الوطنى » واسقاطه لعبد الحميد مهرى فى مواجهة بوعلام بن حمودة المقرب إليه اضافة إلى تأييد المؤسسة العسكرية لزروال اكثر من أى وقت آخر مضى . والتى عادت تحاول أن تأخذ بالمبادرة فى تحريك الساحة السياسية واعادة حشد القوى التى وقفت إلى جانب زروال فى وجه الجماعة المسلحة التابعة لجبهة الانقاذ .

ولم يكن ذلك ينطوى على أدنى قدر من الصعوبة بعد ان اصبح زروال يضمن تأييد كل من سعيد سعدى ونور الدين بوكروح ومحفوظ نحناح وهى قوى كانت تقف فى السابق ضد النظام اما الآن فهى على استعداد لتأييده فى هذه المواجهة .. يأتى هذا فى الوقت الذى حققت فيه السياسة الامنية نجاحاً ملحوظاً فى تحجيم نشاط الجماعة المسلحة بالعاصمة والمدن الكبرى مما سيساعدها بكيفية اكبر فى استمرار هذه السياسة . كما أن المفاجأة التى يعدها زروال الآن لمواجهة تلك الجماعة والتى ينتظر أن تفقدها توازنها تماماً هى التحضير لإجراء انتخابات نيابية فى اقرب وقت ممكن لاستكمال جوانب شرعية النظام القائم فى الجزائر ليصبح التعامل مع هذه الجماعة محكوماً بإطار مؤسسى مدعوم شعبياً يساعد على تحويل تلك الجماعات إلى قوى خارجة على القانون يمكن

التخلص منها بمضى الوقت .. غير أن هناك شك فى تحقيق تلك المفاجأة فى وقت قريب كما تعتقد اوساط المؤسسة العسكرية فى الجزائر .. لإن الجماعات المسلحة لن تسمح هذه المرة بإسقاط آخر رهاناتها كما ان ظروف الإنتخابات النيابية تختلف كثيراً عن ظروف الإنتخابات الرئاسية حيث يصعب ضمان الحالة الأمنية فى ظل كثرة اعداد المرشحين ولكن على اى حال يبقى انفراد العسكر بهذه الرؤية التى دفعت الدولة إلى تبنيها مؤشراً يدعو إلى القلق برغم اعلان زروال عن وجود نية لاستكمال المسار الديمقراطى .

وهنا نحتاج إلى التوقف حتى نؤكد على تلك اللحظة التى كان لها هذا الأثر على سياسات زروال خلال الفترة الماضية وكيف شكل هاجس الخوف عاملاً يكاد يكون مطابقاً لما تحدث عنه « هربرت ماركيوز » فى بحثه حول « إيروس والحضارة » اى غريزة الشهوة والحضارة حيث يصف مركيوز الحضارة الغربية بأنها حضارة القمع .. وهنا فى هذه الرواية التى استعرضنا فيها قصة الرئيس الجزائرى مع السلطة فإننا يمكننا ان نصف نظام زروال بأنه نظام « هاجس الخوف » الذى تمكن منه فأستطاع ان ينتج حوار الخوف .. وديمقراطية الخوف .. وبالتالى فإذا مازال هذا الهاجس فقد لا يكون هناك من الأصل مبرر للتساؤل عن المنطلقات .. حيث سنكون وقتها امام تاريخ آخر مفارق .. ولحظة أخرى بالقطع من عمر هذا النظام .

ان المسكوت عنه يؤكد مرة أخرى كما فى كل فصل من فصول هذا الكتاب .. ان ثمة ما يختبىء عمداً وبالتالى لابد من ان يتم الكشف عنه عمداً .. وليس بمحض مصادفة !

ان شخصية زروال هنا تقدم نموذجاً جديداً لم نتعرف عليه من قبل .. وهو اقرب إلى ان يكون نموذجاً شائعاً خلال المرحلة القادمة من تاريخ المنطقة العربية .. إنه يمثل نموذجاً للبراجماتية السياسية الرشيدة فى هذا العصر ..

ياسر عرفات

بداية النهاية

بداية النهاية

واحدة من المناسبات التى شهدت انكسار الذات العربية يتكرر المرة تلو الأخرى .. وكأن الانكسار قدر هذه الأمة .. !

- كان المشهد مؤلماً .. تراجيد يا جديدة مسح صاحبها سماء بيروت بنظرة سقيمة يفيض منها الأسى والحزن .. للمرة الأخيرة قبل ان يجبره الاسرائيليون والامريكان على مغادرتها .. !

سيناريو النهاية القاسية وضع بدقة وإتقان .. المقاتل الفلسطينى يخسر مواقع المقاومة أولاً .. ثم يلقى السلاح صاغراً .. لا يسعه شيئاً سوى الرحيل .. بعد ان تخلى عنه الجميع مشهد تكرر بعد ذلك كثيراً ! .

ويرحل ياسر عرفات فى عينيه دمعة لم يقاومها .. هى أخر ما ودع به بيروت فى ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ بعد ٧٧ يوماً من الحصار .. !

* * *

الرواية المتداولة لهذه التراجيديا تعود إلى ٤ يونيو ١٩٨٢ عندما قام الطيران الإسرائيلى بقصف عنيف لمواقع المخيمات الفلسطينية فى الضاحية الجنوبية والغربية لبيروت وجنوب لبنان . اتبعه اختراق بحرى وبرى للجيش الإسرائيلى الذى تمكن من محاصرة الطريق الساحلى لمدينة صور وعبور جسر « تعافيه » على نهر الليطانى وتهديد القطاع الاوسط للبنان ثم هاجمت قوات منه مناطق جسر خردلى والنبطية حيث مواقع المقاومة خلال يومين من بداية الاجتياح .

أما الرواية المسكوت عنها فتعود إلى سبتمبر ١٩٧٠ عندما جرت المجازر التى قام بها الجيش الملكى الأردنى ضد المقاومة الفلسطينية .. وهو التاريخ الشهير بأيلول الأسود .. والعلاقة الخفية الوثيقة بين ما حدث فى ١٩٧٠ و١٩٨٢ هى ما يسكت عنه الساسة وقادة المقاومة انفسهم .. تلك العلاقة تكشف ما لا ينبغى الكشف عنه تهتك سر احدى المحرمات السياسية فى الشرق الأوسط .. !

العلاقة المسكوت عنها تمس الاطراف العربية المتواطئة .. واللعبة الامريكية - الإسرائيلية لصنع السلام فى المنطقة .. وتمس ايضاً خلافات الفصائل الفلسطينية

داخل منظمة التحرير .. وحكاية الفصائل العشر المعارضة لعرفات فى دمشق واشتعال حرب المخيمات الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٦ .

كل هذا كان يدركه عرفات وهو محاصر داخل بيروت .. بل ويدرك ايضا ان جميع الخطوات الباقية محسوبة وأن أوان الاختيارات الحرة قد ولى إلى غير رجعة .. ومع ذلك وبالرغم منه قرر عرفات الاستمرار .. وغالب دموعه ليقول لمودعيه عشية رحيله : « إن قدر الثورة الفلسطينية هو الاستمرار ومواصلة الجهاد حتى النصر » .. وما كان عرفات ليقول تلك الكلمات لو لم يقرر الاستمرار .. فقد كان ذلك بديلاً عن الانتحار تلك المعادلة التى ارغم عرفات على قبولها فى اغسطس ١٩٨٢ كى يختار بين رحيل المقاومة عن لبنان او بقاء وخوض رهان النضال السياسى حتى الرمق الأخير .. ومواجهة احتمالات انتحار لا يختلف كثيراً سوى فى الصفة التشريحية .. وذلك هو مغزى الرسالة التى بعث بها معمر القذافى إلى ياسر عرفات فى ٤ يوليو ١٩٨٢ ولم تأخذها الاوساط السياسية على محمل الجد او لعها لم تشأمن الأساس ان تتعامل معها على هذا النحو .. فقد طلب القذافى من قادة منظمة التحرير الانتحار بإعتباره افضل من قبول الاذلال .. !!

من هنا كانت قسوة ما حدث فى نهاية اغسطس من هذا العام .. فضرب المقاومة الفلسطينية هذه المرة .. وفى تلك المرحلة التى اعقبت السلام المصرى - الإسرائيلى .. لم يكن مجرد نزوة أو مغامرة عسكرية اسرائيلية . ولكن بداية لتعاطى جديد مع قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى بعد ان فقدت المقاومة الفلسطينيه خط المواجهة الأخير مع اسرائيل بعد ان خسرت فى البداية خط المواجهة الأول فى الأردن ثم فقدت خطاً بديلاً قطعته عليها اسرائيل بمعاهدة سلام مع مصر . وكان ذلك حاسماً بالقطع فى مسيرة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى للاراضى الفلسطينية .. لهذا كان لخروج من لبنان ونقل قيادة المنظمة فيما بعد إلى تونس خسارة فادحة وشبه قطيعة مع العمل المسلح المباشر .. بل وانقلاب فى ذات الوقت على مبادىء المنظمة .. وحركة « فتح » أساساً !

- تلك المبادىء التى جعلت « فتح » فى جلسات انعقاد الاجتماعات التأسيسية عام ١٩٦١ تضع الكفاح المسلح كوسيلة حتمية ووحيدة لاستعادة فلسطين واعتماد

الحرب الشعبية طويلة الآمد اسلوباً لممارسة هذا الكفاح .. لقد كان الخروج من لبنان انتكاساً لثورة التحرير الفلسطينية التى كانت تضع فى اعتبارها ان تقطع ثلاث مراحل اولها العمل الفدائى الذى يتطور بمضى الوقت وانجاز مهمته التاريخية إلى حرب عصابات مباشرة تنتهى بالحرب الشعبية التى تحرر الوطن .. لكن وأد المقاومة واجهاض العمل الفدائى كان الواقع الذى فرض على عرفات الخضوع له لإنه رفض الانتحار !

* * *

عندما قامت إسرائيل بهجومها الجوى على لبنان والمخيمات الفلسطينية فى ٤ يونيو كان عرفات فى جولة عربية كانت الرياض المحطة الأخيرة فيها .. وصرح وقتها بعد لقائه بالملك خالد عاهل العربية السعودية : أنه عائد ليأخذ موقعه بين صفوف المقاومة ليقود عمليات المواجهة حتى آخر رجل .

لم يكن عرفات ينوى غير ذلك فى هذا الوقت على الرغم من اتهام أبو نضال له بالتواطؤ مع كل من الولايات المتحدة وبعض الاطراف العربية لفرض شروط إستسلامية للسلام عل الأمة العربية .. وذلك فى اعقاب اعلان جماعته عن مسئوليتها عن اغتيال السفير الاسرائيلى « شلومو آرجونى » فى لندن بعد ثلاثة ايام من العدوان الاسرائيلى على مواقع المقاومة .

– وبالفعل عاد عرفات إلى بيروت .. ودخلت المقاومة معركة قلعة السقيف حيث دار قتال ضارى مع القوات الاسرائيلية استشهد فيه رجال المقاومة عن أخرهم فى أول رد فعل عسكرى للمقاومة بعد عودته . كما نجحت المقاومة فى الحاق خسائر مؤثرة فى صفوف القوات الاسرائيلية على محاور اخرى فى صور والنبطية .

لم يكن يدرك وقتها عرفات ابعاد المخطط الإسرائيلى ـ الامريكى .. واعتقد ان المواجهة الحاسمة قد تدفع اسرائيل إلى التراجع .. وان لا العرب ولا الاتحاد السوفيتى او حتى بعض الدول الاوروبية التى يعتقد فى صداقتها يمكن ان تسمح بإستمرار العدوان الاسرائيلى حتى يتمكن من اجهاض العمل الفدائى .. او على الاقل رفض ان يصدق ذلك ..

– حيث كان الاتحاد السوفيتى قد أدان العدوان الاسرائيلى على لبنان واعتبره

نتيجة مباشرة لاتفاقيات كامب دافيد وطالب بانسحاب القوات السرائيلية فى اقرب وقت . كما أدانت فرنسا السلوك الاسرائيلى ودعت الحكومة البريطانية إلى فض الاشتباك والحفاظ على وحدة التراب الوطنى اللبنانى .

- فى الوقت نفسه كانت بعض المعارك الدائرة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية تحقق بعض التقدم لفائدة المقاومة التى استطاعت قتل الجنرال الإسرائيلى « بيكوتيل آدم » و الكولونيل « ها فيم ميلا » فى هذه المعارك ومنع البحرية الاسرائيلية من ابرار مزيد من جنود المشاة جنوبى بيروت مرتين على التوالى فى اليومين السابع والثامن للاجتياح الاسرائيلى .

حاول عرفات خلال تلك الفترة ان يزيد من الاتصالات الدبلوماسية لحصر الخسائر الفلسطينية فى حدود لا تؤثر على البنية العسكرية للمنظمة التى تحدثت بعض التصريحات الإسرائيلية عن نواياها الساعية إلى تدمير هذه البنية خلال علمياتها العسكرية فى لبنان ، لكنها لم تسفر عن تقدم ملموس .. وانهارت اتفاقات وقف اطلاق النار الواحدة تلو الأخرى .. ففى الوقت الذى يستطع فيه الاتفاق الأول الصمود اكثر من بينما استمرت هجمات الطيران الإسرائيلى على مواقع المقاومة فى الجنوب اللبنانى وصيدا إلى ان انتهكته القوات الاسرائيلية بقصف بيروت حيث ركزت على مواقع القوات السورية والمقاومة ومداخل العاصمة إلا القطاع المسيحى الذى قامت بتحييده من نطاق المواجهة حيث كانت ترتب سراً للتنسيق مع قيادة « القوات اللبنانية » التابعة لحزب الكتائب المسيحى المارونى الذى كان يقوده فى ذلك الوقت بشير الجميل قبيل اغتياله .

نجحت بعد ذلك القوات الاسرائيلية فى حصار بيروت خاصة قطاعيها الغربى والجنوبى حيث مواقع المقاومة والقوات السورية فى الوقت الذى لم تشدد حصارها على القطاع الشرقى المسيحى .. لتظهر للمرة الأولى نوايا اريل شارون فى القضاء على المقاومة التى حاول ياسر عرفات أن يعرض باسمها وقفاً لاطلاق النار عبر اتصالات مصرية الا ان اسرائيل رفضت هذا العرض وواصلت هجماتها الشرسة على القطاع الجنوبى لبيروت حيث شددت حصارها على المقاومة التى بدت خسائرها فادحة لتفوق سلاح الطيران الإسرائيلى فى توجيه ضرباته العنيفة فى غيبة دفاع جوى قادر على

مواجهته بتدخل حاسم لوقف العدوان الاسرائيلى حسب المصادر الامريكية التى كشفت لحلفائها الإسرائيلين فى ١٥ يونيو عن قيامها بتحريك خمسه بواخر حربية إلى داخل البحر المتوسط ليصبح عدد قطعها البحرية بالمنطقة ٣٠ قطعة .

وبالرغم من ان التهديدات السوفيتية قد عززت من الموقف الفلسطينى إلا ان الوضع فى لبنان بعد ١٢ يوماً من العدوان صار يعكس ميلاً كبير فى ميزان القوى لصالح اسرائيل التى اصبحت تسيطر على ما يقرب من ثلث مساحة لبنان بما يزيد على ٨٠ ألف جندى دفعوا ياسر عرفات إلى توجيه رسالة عاجلة إلى الأمين العام للامم المتحدة يدعوه فيها لبذل مساعيه من اجل وقف القتال فى لبنان .. لكنه فى الوقت نفسه جدد تشديده على ان مسألة استسلام منظمة التحرير امر غير وارد على الاصلاق بعد لقائه برئيس الوزراء اللبنانى شفيق الوزان .

وكان لتشديد عرفات على رفض الاستسلام مغزى بعيد حيث بدأ يدرك أن اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة جادة فى تحقيق ما فشل فيه الجيش الاردنى فى سبتمبر ١٩٧٠ وهو القضاء على العمل الفدائى قضاءاً مبرماً .. وكان المغزى من رفض عرفات الاستسلام الاحتفاظ بهامش للمناورة يسمح له بالاتفاق مع لبنان على ايجاد مخرج مناسب للطرفين اللبنانى والفلسطينى لا يجعل المقاومة تخسر خط المواجهة الأخير ويسمح للبنان بالخلاص من العدوان الاسرائيلى على اراضيه ويسمح فى نفس الوقت للطوائف اللبنانية الأخرى غير المسيحية بصياغة تحالفات جديدة وتحصين مواقعها بعد لاتفاق الضمنى بين حزب الكتائب واسرائيل .. أما المخرج فهو ما اعلن عن مقدماته ياسر عرفات ١٩ يونيو . حيث صرح بان المقاومة الفلسطينية تدرس خطة سلام تقدم بها الوسطاء اللبنانيون ويؤيدها المبعوث الامريكى « فيليب حبيب » تقضى بتسليم المقاومة لسلاحها إلى الجيش اللبنانى ثم ترحل إلى القاهرة .

- كان عرفات يعتقد ان فى وسعه ان يخدع الإسرائيليين والامريكان بهذه الصيغة .. او كانت محاول يائسة تستحق التجربة على الأقل : فصيغة الاتفاق تقضى بتسليم المقاومة لسلاحها إلى الجيش اللبنانى فتكون قد حققت فى الوقت نفسه الرغبة الارسرائيلية فى وقف العمليات التى كانت تقوم بها ضدها من الاراضى اللبنانية بالاضافة إلى مغادرتها لبنان دون سلاحها الثقيل حتى تصبح عاجزة عن ادارة اى

معركة فى موقع آخر . لكن هذه الصيغة امتنعت عن تحديد الكيفية التى سيتم بها تسليم السلاح إلى الجيش اللبنانى .. لإن عرفات كان يرغب فى تسليم سلاحه إلى حلفائه فى الحزب الإشتراكى الدرزى بزعامة وليد جنبلاط الذى خاض إلى جانب المقاومة كثيراً من المعارك فى مواجهة القوات الاسرائيلية مثلما سبق لعناصر المقاومة مساندته خلال الحرب الأهلية اللبنانية .. وليس تسليم المقاومة فى هذه الحالة لسلاحها سوى خدعة تمكنها من استرداد هذا السلاح عندما تعود لإستئناف عملياتها مرة اخرى من لبنان بمضى الوقت .

- لم يكن من السهل على عرفات بعد ان فقد الجبهة الاردنية أن يفقد الجبهة اللبنانية بعد انقلاب الملك حسين على انطلاق عمليات الكفاح المسلح من الاراضى الأردنية وتزايد كثافة الفلسطينيين داخل المملكة .. مما بات يهدد بتغيير حاد فى طبيعة التوازنات الديموغراقية يميل إلى ترجيح العنصر الفلسطينى على حساب العنصر الأردنى خشى معه الملك حسين من ان يكون حل القضية الفلسطينية خصماً من حقوق الأردن .. لهذا قرر مواجهة المقاومة قبل ان تواجهها اسرائيل عملاً بالمثل العربى : « بيدى لابيد عمرو » .. وقد وجدت قيادة المقاومة فى لبنان جبهة نموذجية لإنطلاق العمل الفدائى بعد ان تدخلت اطراف عربية عديدة لإرغام الأردن على وقف المذابح واعطاء المقاومة مهملة لمغادرة الاراضى الأردنية .. كان ذلك بعد مؤتمر القمة العربى الطارىء الذى عقد فى القاهرة سبتمبر ١٩٧٠ .

- وقد وقع الاختيار عل لبنان لان قيادة المقاومة تحتاج خلال مرحلة العمل الفدائى إلى دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة ذات مواصفات خاصة لا يمكنها ان تقيد تصرفات المقاومة او تفرض عليها الخضوع لسياستها .. وقد كان هذا هو جوهر الانقلاب الذى قام به العاهل الاردنى ضد المقاومة .. لقد أراد اضفاء القوة على نفوذ السلطة المركزية داخل حدود الملكة والحفاظ على بقاء العرش الهاشمى فى اى تسوية تقدم عليها الاطراف العربية .. حتى ولو دفع الفلسطينيون الثمن .. واستفاد الاسرائيليون من هذه السياسة .. فالمكيافيلية التى يؤمن بها جلالة الملك كانت كفيلة بدفعه على هذا الطريق حتى نهايته !

لهذا طرح عرفات اتفاقه السابق مع من اسماهم بالوسطاء اللبنانيين متشبثاً بلبنان

الذى يعانى من حرب اهلية تكاد تعيد إلى الاذهان ذكرى أمراء الطوائف فى الاندلس قبل سقوطها كبيئة مناسبة للعمل الفدائى .. فلبنان يعيش حالة حرب عصابات بين ميلشيات الطوائف المختلفة فى صراع الكل ضد الكل .. من وقت إلى اخر قد يطرأ تغييراً ما على خريطة التحالفات الداخلية او الخارجية .. لكن قيام حكومة مركزية فى هذه المرحلة كان أمراً مستبعداً لهذا اراد عرفات المناورة على هذا الاساس .. ففى الوقت الذى يحدث تقارب ملحوظ بين حزب الكتائب المارونى واسرائيل من جهة . وحركة « أمل » الشيعية بقيادة نبيه برى وسوريا من جهة أخرى فإن السنة والدروز على استعداد للتحالف مع الفلسطينيين فى صراع التوازن الحرج ! لهذا كان عرفات يثق فى ان ثمة مخرج عبر اتفاق فلسطينى ـ لبنانى مستقل عن اى تدخل خارجى يعود بمقتضاه مرة أخرى إلى الساحة اللبنانية التى صفى الجميع حساباتهم عليها .. ولا زالوا حتى الآن يواصلون تصفية الحسابات .

– لكن المحاولة التى قام بها عرفات باءت بالفشل .. ففى اعقاب الاعلان عنها تزايدت حدة الهجمات الاسرائيلية وحشد الجيش الإسرائيلى دباباته عند مداخل العاصمة بيروت لتصل إلى نحو ٥٠٠ دبابة .. ساندتها فى غرب بيروت قوات حزب الكتائب التى استغلت الوضع وحاولت الإستيلاء على بعض المواقع الواقعة تحت سيطر المقاومة الفلسطينية .. وكان ياسر عرفات فى حاجة إلى دعم عربى يتجاوز حدود الأدانة لكنه لم يحصل عليه مما دفعه فى هذه الحالة إلى نعت بعض الحكومات العربية بالجبن عن مواجهة العدوان الاسرائيلى إلى جانب المقاومة .. لكنه واصل وعيده .. وتعهد بتحويل بيروت إلى ستالنجراد عربية اذا اقتضى الأمر ! .

فى الوقت نفسه عجز وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول خلال اجتماعهم فى تونس عن الاستجابة للطلب الليبى باللجوء إلى استخدام سلاح البترول فى مواجهة الدول المؤيدة لإسرائيل واعتبروه قراراً سيادياً من شأن القادة السياسيين .. وهو ما اعتبرته القيادة الفلسطينية تنصلاً جديداً من المسئولية دفع سعيد كمال عضو المجلس الوطنى الفلسطينى المقرب من عرفات إلى التصريح بأن الفلسطينيين : فى حاجة إلى مصر ، وإلى شعبها وإلى قوتها السياسية وثقلها الإستراتيجى وإلى التزامها إزاءهم فى عملية السلام .

لكن عرفات لم يتلقى الرد بل باغتته الحكومة اللبنانية وبالأحرى رئيس الجمهورية الياس سركيس بإستعدادها للوقوف موقفاً حازماً من وضع المقاومة الفلسطينية فى لبنان طبقاً لرغبة المبعوث الامريكى « فيليب حبيب » حتى يتمكن من تنفيذ مهمته وهو ما اضطر حليف عرفات الدرزى وليد جنبلاط إلى الانسحاب من لجنة الانقاذ الوطنى .. فما كان من الرئيس اللبنانى الا ان رفض مبدأ عقد قمة عربية قبل التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية .. مما زاد من عزلة عرفات وتراجع فرص توصله إلى اتفاق جانبى مع اللبنانيين بعد ان تكشفت نوايا الياس سركيس فى احباط مثل هذا الاتفاق .

- ولعل عرفات قد ادرك حينها انه من الصعب زحزحة سركيس عن موقفه قيد أنملة بسبب الظرف الخاص الذى كان لبنان ينتظره فى اغسطس ١٩٨٢ حيث كان سركيس يطمع فى التجديد له خلال الانتخابات الرئاسية .. فقد أراد بذلك حشد جميع المسيحيين من كافة الطوائف ورائه . ولكن عرفات قام بتقديم مبادرتين على التوالى خلال شهر يوليو أثناء حصار القوات الاسرائيلية له ..

كانت المبادرة الأولى فى الرابع من هذا الشهر وجاءت فى مجمل بنودها متفقة مع المقترحات التى تضمنها مشروع المبادرة الفرنسية ـ المصرية المقدمة إلى الأمم المتحدة .. فقد نصت المبادرة على ١) استعداد المنظمة للجلاء عن بيروت الغربية ٢) تحافظ المنظمة على وجود عسكرى فى لبنان يتضمن كتيبة فى البقاع واخرى فى الشمال ٣) تؤول مسئولية بيروت الغربية إلى قوة دولية وليس الجيش اللبنانى ٤) تنقل المنظمة مقرها من بيروت إلى دمشق .. لكن هذه المبادرة اجهضت ولم تلقى قبولاً لدى اسرائيل أو داخل القطاع المسيحى اللبنانى وعلى رأسه رئيس الجمهورية الياس سركيس ، الذى كان قد ساءت العلاقة بينه وبين قيادة المنظمة .. مما دفع القوات الفلسطينية وحليفتها التقدمية إلى ضرب قصر بعبدا حيث يقيم الرئيس اللبنانى .. !

ردت الولايات المتحدة على هذه المبادرة بمقترحات اخرى تلبى حاجة اسرائيل .. حيث الحت المقترحات الامريكية على ضرورة مغادرة المقاومة الفلسطينية للاراضى اللبنانية مقابل فك الحصار عنها والسماح لها بوجود سياسى فى لبنان . !!

- لم تلقى بطبيعة الحال هذه لمقترحات قبول عرفات الذى قام بطرح مبادرته

الثانية فى ١١ يوليو بإختلاف طفيف عن المبادرة الأولى يتعلق بجلاء القوات الفلسطينية عن بيروت .. ورحيل عسكرى وسياسى لمنظمة التحرير بلبنان .. لكن اسرائل رفضت تلك المبادرة ايضاً .. حتى شعر عرفات بأنه هو من يتعين عليه تقديم التنازلات فى كل مرة .. وانه قد اصبح من الضعف بحيث يقترح فى كل يوم ما يسهم فى تحريك الوضع لتواصل اسرائيل رفضه .. ويواصل هو تقديم المقترحات من جانبه !!

وعندما اصبح عرفات على مشارف النهاية وبدأ يدرك ان الجميع يتربصون له أضطر ان يخطو عدد من الخطوات العشوائية فى اكثر من اتجاه .. فقام عبر ممثل منظمة التحرير فى باريس عصام سرطاوى بإعلان استعداد المنظمة إلى الاعترف المتبادل بين اسرائيل والشعب الفلسطينى (لم يقل المنظمة) بإعتباره الطريق الوحيد للتوصل إلى تسوية النزاع العربى ـ الإسرائيلى .. وفى وقت لاحق اعلن عرفات نفسه ان بيروت ليست مقراً له وانها مجرد ممر إلى وطنه فلسطين وانه يرغب فعلاً فى مغادرة العاصمة اللبنانية .. وكان أخر تلك الخطوات ما قام به عرفات امام وفد الكونجرس الامريكى برئاسة النائب بول ماكلوسكى فقد قبل عرفات أثناء حواره مع اعضاء الوفد التوقيع على اعتراف كتابى بقرارى مجلس الأمن رقمى « ٢٤٢ » و « ٣٣٨ » واللذين ينصا على حق اسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً .. !

لكن الولايات المتحدة وإسرائيل تشككتا فى نوايا عرفات وطالبتاه بإعتراف صريح .. إلا ان عرفات وكأنه قد افاق على هذا الرفض المتغطرس عاد مرة أخرى إلى الاصرار على ان انسحابه من بيروت مسألة غير واردة .. وهو ما اكد عليه فى جدة خلال اجتماعات اللجنة المحدودة للجماعة العربية قبل نهاية يوليو ١٩٨٢ حيث اكد ممثل المنظمة فى الاجتماعات موافقتها على مبدأ جلاء قوات المقاومة عن بيروت فى حال توافر الضمانات اللازمة لحماية السكان المدنيين شريطة توزيع القوات الفلسطينية داخل لبنان وليس خارجه !

هذا التضارب الحاد فى مواقف عرفات كان يعكس حالة من التوتر بسبب ضغط الحصار العسكرى والنفسى للمقاومة داخل بيروت .. وشعوره بأن العد التنازلى للاستسلام قد بدأ .. فأخذ يهادن تارة ويقترح الاعتراف بإسرائيل ثم يهاجم تارة اخرى متشبثا بخيار الكفاح المسلح الذى يتهاوى امام عينيه .. وسط تجاهل عربى يندر ان

يوجد له مثيلاً .. هذا فضلاً عن بروز مواقف معارضة بشكل صريح لقيادته داخل المنظمة من خارج « فتح » ممثلة فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمه اضافة إلى معارضة مجموعة ابو نضال .. هنا لك شعر عرفات ان لا جدوى من المراوغة .. لكن قسوة الوقع جعلته فى بعض الاوقات يطارد طواحين الهواء كما فعل دون كيشوت فراراً منه .. حتى اذا ما قبل به وأراد ان يكون مكيافيلياً كالاخرين فشل تارة أخرى .. لإنه لم يعد يملك خياراته بعد ان فقد مبادرة الفعل .. !

- بعد ذلك بأيام قليلة وفى الثانى من اغسطس ذكرت محطة الاذاعة التابعة لحزب الكتائب ان الإسرائيليين استطاعوا الإستيلاء على المطار وان دباباتهم المصفحة تتقدم نحو الداخل دون مقاومة من الفلسطنيين .. ولكن القوات الإسرائيلية احجمت عن مواجهتهم بعد ان شعرت بأنه من الافضل الانتظار على اليائس حتى يستسلم تحت الحصار والضغط النفسى بدلاً من مواجهته حتى الموت لان ذلك سوف يكبدها خسائر مؤكدة وهو ما اثبتته بعض الاشتباكات .. فاكتفت القوات الرسرائيلية بالحصار وفتح نيران المدفعية حتى اعلنت كل من منظمة التحرير ولبنان موافقتها على خطة المبعوث الأمريكى « فيليب حبيب » التى تنص على ١ـ رحيل الفلسطينيين بأسلحة خفيفة ونصف ثقيلة من لبنان عن طريق البحر والبر خلال ١٥ يوما . ٢ـ تأتى عناصر القوة متعددة الجنسيات لشغل اماكنها فى بيروت بمجرد جلاء جميع القوات عنها .

٣ـ يرحل كل من الجنود الفلسطينيين السوريين فى نفس الوقت من بيروت الغربية بمجرد رفع الحصار عنهم . ٤ - ينتشر الجيش اللبنانى فى بيروت الغربية فى اليوم التالى لرحيل الفدائيين .

- كانت تلك هى نهاية المطاف أمام عرفات الذى اعلن قبوله لهذه الخطة فى ١٠ اغسطس بعد ان اكتشف ان جميع الاطراف تريد له هذه النهاية .. عربية كانت ام اجنبية !! .. بما فى ذلك الاطراف التى كانت تخوض إلى جواره تلك المعركة .. السورية واللبنانية .. بل والفلسطينية ايضاً .. !!

- لم يذهل ذلك عرفات بعد الفترة الطويلة التى قضاها تحت الحصار فقد اكتشف ان السوريين ايضاً يرغبوا فى رحيله بمثل ما ترغب فيه إسرائيل .. وان هذه الاخيرة

تنوب عنهم في المهمة التى سبق إليها الجيش الملكى الأردنى .. أما السب فلم يكن يخفى على عرفات - او على الاقل لم يعد كذلك - فسوريا ترغب فى بسط نفوذها على لبنان المقسم أو المتحد ولكن تحت وصايتها حيث تعمل من خلال قواتها على دعم نفوذ الحكومة المركزية التى كانت على الدوام ضعيفة .. وهو ما يعترضه الوجود الفلسطينى المؤثر الذى ينفرد بالنفوذ إلى جانب حلفائه فى بيروت الغربية والجنوبية إضافة إلى البقاع والجنوب .. وبطبيعة الحال فأنه لابد من اقتلاع هذا الوجود أو صرف النظر أساسا عن هذا المخطط .. !

ولكن لماذا تريد سوريا السيطرة على لبنان !؟ لم يكن مثل هذا السؤال محل استفهام على الاطلاق بالنسبة لاطراف المواجهة سواءاً السوريين أو اللبنانيين أو الفلسطينيين أو حتى الإسرائيليين .. فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وعقد مصر لمعاهدة السلام مع اسرائيل لم تعد سوريا على استعداد لخوض حرب تحرير كما كانت تردد فى السابق .. ولكنها عندما فكرت فى ميزان القوى الاستراتيجى العربى بعد خروج مصر من المواجهة لم تعد تستبعد خيار التسوية السلمية وفى غيبة الحكومة المركزية القوية فى لبنان كان عليها ان تعمل على دعم موقعها التفاوضى استعداداً للمستقبل عبر ثلاث محاور .. المحور الأول : عرقلة أى تسوية ممكنة مع اسرائيل يكون لبنان طرفاً فيها .. ولم تكن مثل هذه التسوية أضغاث أحلام فقد سبق لأريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى فى اوائل الثمانينات الإشارة إليها فى حديثه عن محور يضم بيروت .. القدس .. القاهرة ، قبل ان تعمد السياسة الإسرائيلية إلى تجربتها عبر حليفها اللبنانى حزب الكتائب الذى أقدم رئيسه أمين الجميل فى ١٧ مايو ١٩٨٣ - وكان وقتها رئيساً للجمهورية كذلك - على إبرام اتفاق أمنى مع إسرائيل دعم بمقتضاه وجودها فى الشريط المحتل من الاراضى اللبنانية بالجنوب لهذا حاربت دمشق أمين الجميل ومن قبله اخيه بشير حتى تضمن فى النهاية نظام موالى لها فى بيروت وهو ما تحقق فى شخص الرئيس اللبنانى الحالى الياس الهراوى منذ عام ١٩٨٩ .

أما المحور الثانى : فكان الخلاص بالضرورة من المقاومة اللسطينية وتفتيتها وهو ما عملت من اجله دمشق قبل العدوان الإسرائيلى حيث دعمت تبعية جيش التحرير الفلسطينى لها واستقلاله عن عرفات .. حتى اذا قام العدوان الإسرائيلى وظهر انه

يستهدف المقاومة الفلسطينية تحديداً .. ابدت دمشق وعدد من العواصم العربية من بينها عمان والقاهرة وبغداد ، إستعداها لقبول عدد من افراد المقاومة على اراضيها .. فقد كان ذالك فى صالح دمشق كما أدرك عرفات فلم تظهر اى تمسك ببقاء المقاومة أو وحدتها على عكس ما حدث فى ١٩٧٠ .. فى الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة قد ضغطت على كل من مصر والاردن لقبول عدد من افراد المقاومة فيما اعلن العراق عن قبوله للفصائل التى كان يقوم بدعمها فى لبنان فى مواجهة تلك التى تدعمها سوريا فى اطار التنافس بين جناحى حزب البعث الحاكم فى البلدين .. لذلك كان قبول عرفات للخطة الامريكية مسألة وقت .. بعد ان ساقه الجميع إلى هذه النهاية !!

أما المحور الأخير : فكان سعى دمشق إلى ايجاد قوى حليفة لها فى الجنوب اللبنانى يمكن ان تعوض الثغرة الأمنية التى تركها الفلسطينيون .. خاصة بعد احتلال اسرائيل للشريط الحدودى فى جنوبى لبنان وفى الوقت نفسه تعمل لحساب السوريين كما يفعل جيش لبنان الجنوبى بقيادة انطوان لحد بالنسبة لاسرائيل لانه لم يكن فى وسع سوريا أن تقوم بالمواجهة المكشوفة مرة أخرى .. وقد وجدت سوريا فى ميلشيات « حزب الله » الموالى لإيران هذه القوى بالاتفاق مع طهران . لتكن المائدة قد اعدت جيداً للتفاوض فى غياب فلسطينو الخارج الذين قادوا العمل المسلح ضد إسرائيل .

هكذا اكتملت ملامح التراجيديا الفلسطينية بعد ١٠ اغسطس ١٩٨٢ .. واصبح انسحاب قوات المقاومة أمراً واقعاً لا يمكن المراوغة فيه .. فى هذه الظروف وجد عرفات نفسه امام خيار الانتحار الذى تحدثنا عنه .. لكنه فضل ان يلعق جراحه .. ويستمر فى تجرع مرارة الواقع الذى فرض عليه من اجل البقاء الهزيل .. الباهت .. بعد ان نجح المخطط الإسرائيلى .. الامريكى فى ارغامه على التفاوض بشروطهم ومطاردة الأوهام ! لقد اثبتت نتائج الغزو الاسرائيلى سهولة ترويض عرفات بعد تجريده من السلاح .. فالخيار السياسى ليس نافذاً إلى قلب القضية كما كان الخيار العسكرى والعمل المسلح .. كما ان الدعم السياسى والدبلوماسى الذى قد يحصل عليه عرفات من الدول العربية أو غيرها فى ظل الاوضاع المتردية للعالم العربى وعمق الخلاف مع دمشق ليس كافياً لاحراز تسوية عادلة .. كان احراق ورقة المقاومة الفلسطينية فى لبنان بعد

الإردن هو اخر ما فى جعبة منظمة التحرير .. فلم تعد بعدها المواجهة المباشرة أمراً ممكناً قبل اندلاع الإنتفاضة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٨٧ .. لقد اصبحت المقاومة الفلسطينية على اثر العدوان الاسرائيلى .. مقاومة صوتية تخللتها من حين إلى اخر بعض الاعمال الفدائية التى لم تكن كافية بالقطع لتحرير الأرض .

فى الوقت نفسه وكما اثبت التاريخ فيما بعد اصبحت القيادة الفلسطينية ممثلة فى ياسر عرفات صيداً سهلاً نتيجة الخلاف الذى اتسع بينه وبين عدد من الفصائل المعارضة للطريق الذى اختاره منذ مغادرته لبنان مما ادى إلى اشتعال حرب المخيمات فى لبنان لتقضى على البقية من النفوذ الفلسطينى المحدود داخل لبنان .. وانغماس عرفات فى الخط السياسى الذى اتبعه بعد اغسطس ١٨٩٢ .

كانت اسرائيل والولايات المتحدة تدركان ان تلك النهاية هى التى ستجبر عرفات على الاعتراف بإسرائيل فى نهاية المطاف وقبول التفاوض صاغراً .. وهو ما حدث فى اوسلو .. وواشطن .. وطابا .. فيما بعد !!

* * *

– لا مجال للتساؤل هنا : هل كان عرفات يدرك كل هذه الابعاد ؟

الاجابة عن هذا السؤال بالايجاب لن تغير من الأمر شيئاً .. فسيان ان تعلم فى الوقت غير المناسب أو لا تعلم على الاطلاق !

لقد ادرك عرفات ما يحيط به متأخراً عند ما لم يبقى لديه ما يفعله ! أو كان ما يستطيع فعله هو هذا التاريخ الطويل منذ ان فرض عليه الخيار السياسى . بل إن جانب من هذه التراجيديا يتعلق بإختيار عرفات نفسه وضيق هامش المناورة الذى سمح له به الخصوم منذ حصار بيروت وحتى اتفاق اعلان المبادىء مع اسرائيل فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

ذلك التاريخ الطويل من « المسكوت عنه » فى ماضينا العربى .. ينكأ نبشبه .. واستثارته جروح يمكن ان نراها تندمل .. لكنها تظل تلح وتطارد اصحابها بما تحتبسه داخلها لإنها تندمل على ما بها من تاريخ ملوث بالمؤامرات .. والانكسار !!

لقد كانت دموع عرفات من ذلك النوع الحقيقى الذى يحاول طمس تلك الجروح .. والسكوت عنها ربما انكساراً .. أو هرباً من الأدانة .. وربما إمتثالاً لقواعد اللعبة ومسايرة لها .. فتلك القواعد تقضى دائماً بضرورة الاخفاء . على الاقل ما يتعلق بلحظات التغيير والتحول . حيث يجرى اعتماد سياسة الالهاء والتضليل لمواكبة تلك اللحظة .. مثلما فعل عرفات عندما قال لمقاتلى المقامة قبل ذهابهم إلى سوريا ان « إعادة إنتشار القوات الفلسطينية فى العالم العربى سيكون عاملاً منشطاً جديداً لمواصلة الكفاح من اجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى » .

لكن عرفات فى الوقت نفسه امسك عن ذكر العلاقة بين مذابح ١٩٧٠ وحصار ١٩٨٢ وتاريخ تصفية المقاومة الفلسطينية من حسين إلى بيجن وصولاً إلى تلك المرحلة وتحقيق التسوية التى يعيش فى ظلها حصاراً جديداً .. امسك عرفات عن ذكر تفاصيل عديدة .. فكان قد بدأ حسابات جديدة .. ومصالح من نوع مختلف لكنه لم يستطع ان يمسك دموعه بعد ان تنكرت له اطراف عربية كثيرة .. قائلاً وهو يرحل عن لبنان : « إن الارض سوف تهتز فى عدة مناطق بعد ان دخل بركان بيروت مرحلة الغليان . وإن قلوب العرب كانت باردة تجاه الفلسطينيين مثل ثلوج جبل الشيخ » . . ولم تكن سوى كلمات .

- اكتفى عرفات بها وحدها .. ومضى لا يلوى على شىء ! .



رفيق الحريرى

اسطورة البيزنس مان !

اسطورة البيزنس مان

غالباً ما تكون الخسائر السياسية محفوفة بالعديد من المخاطر ولكن نادراً ما تكون المكاسب أيضاً محفوفة بنفس القدر من المخاطر . فقد كان الحدث واحداً من تلك المواقف التى حاول فيها صاحب المكسب ان يراهن على استمراره .. غير ان الرهان كان ضد منطق الاوضاع فى هذا البلد ..

فرهان الاستمرار فيه تحكمه مواضعات خاصة بالغة التعقيد لا يمكن القفز عليها .. فيما كان الرجل يرى استمرار مكاسبه السياسية أمراً غير قابل للمنازعة دون ان يحفل بتزايد حجم المعارضة .. فقد استقر فى اعتقاده انه ليس هناك من هو جدير بهذه المكاسب سواه بعد كل ما فعل منذ سنوات الثمانينات ، حتى استطاع ان يفرض نفسه على التركيبة الحاكمة فى اكتوبر ١٩٩٢ .. لكنه فجأة وجد نفسه يصطدم بالواقع ولا يقوى على مواجهة العاصفة التى اثارها بعض اعضاء وزارته ممن يمكن وصفهم بـ « الصقور » .. وتلقائياً وجد رفيق الحريرى نفسه ينسحب إلى داره معتصماً بالصمت يطوى نفسه على أسى شديد !

ولتكن تلك الواقعة مناسبة لكىْ يكشف الحريرى عن وجهه الصريح وموقفه من المعارضة ـ اى معارضة .. داخل مجلس الوزراء أو خارجه ـ فقد اراد الحريرى بعد عام ونصف على رأس حكومته ان يعلن عن ميلاد جديد لسياسة ترفع سيف القصاص فى الحال ممن تسول له نفسه إختراق الخطوط الحمراء لدولة الرئيس ـ كما يلقب ـ حيث وضع الجميع امام احد خيارين اما البقاء دون معارضة تطول مقام دولته (!!) أو رحيله فى الحال وقد كان هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية فى ذلك الوقت ـ مايو ١٩٩٤ ـ بسبب اعتكاف الحريرى فى داره وتلويحه بالإستقالة كفيلاً بزعزعة الثقة فى سوق الاوراق المالية وهبوط هذا السعر على نحو حاد .. لقد اراد الحريرى فى الواقع ان يلوح بغياب دور المنقذ الذى تقدم به لتبرير جدارته بكرسى رئاسة الوزراء فى لبنان بعد ازمة مايو ١٩٩٢ التى اطاحت بسلفه عمر كرامى الذى اجبر على تقديم إستقالته لإستيعاب الرفض الجماهيرى . وكان ذلك هو درس الحريرى الأول فى عالم السياسة الذى جعله يلوح بالإستقالة قبل ان تفرض عليه ، وفى توقيت كان يدرك فيه اهمية بقائه لمتابعة ما وعد به من انجازات اقتصادية .

كان هذا الموقف هو البداية الحقيقية لعصر الحريرى . فقد كان التأثر الذى اظهره رئيس الوزراء اللبنانى وأخطر الذين شغلوا هذا المنصب خلال العقدين الأخيرين - ضرورياً لتهيئة المناخ الداخلى لتقبل دور بالحجم الذى يضطلع به الآن .. فقد كان اخطر ما واجه الحريرى من تحديات منذ أن آلت إليه رئاسة الوزراء هو إثبات ذاته فى مواجهة رأسى السلطة الآخرين وفق نظام « الترويكا » الذى توافق عليه رئيس الجمهورية المارونى ، ورئيس مجلس النواب الشيعى ، ورئيس الوزراء السنى .. وهو التوافق الذى رعته سوريا لتحقيق نظام السلطة ذى الرؤس الثلاث بزعم ان ذلك يحقق الالتزام بروح اتفاق « الطائف » الذى وضع حداً لنهاية حكم المليشيات والطوائف عام ١٩٨٩ . أما اثبات الذات الذى تبناه الحريرى فقد تمثل فى الصدام غير ما مرة مع نبيه برى رئيس مجلس النواب وحليف سوريا القوى منذ السبعينات حول صلاحيات مجلس الوزراء حتى اذا ما انتهى الامر باللجؤ إلى دمشق فاجأ الحريرى الجميع بتأييدها اللامشروط له .. فهو يدرك ان الدور الذى يقوم به تحرص عليه سوريا اكثر من حرصه هو عليه ففى دهاليز السياسة اللبنانية هناك قاعدة عرفية ذائعة تقول : « قل كما تشاء وافعل كما يريد السوريون » .. هذا هو ما راهن عليه الحريرى فى الواقع منذ البداية لانه ادرك مدى حاجة السوريين إليه فى موقعه .. هكذا كان تأثر رئيس الوزراء اللبنانى .. تأثر الغاضب وليس العاتب !!

كان هذا الموقف نقطة تحول فارقة فى اسلوب حكم رفيق الحريرى سرعان ما تركت اثار ملموسة على التركيبة الوزارية بعد نحو ستة أشهر لتمتد آثارها فى كل الاتجاهات من السياسة إلى الاقتصاد ومن الداخل إلى الخارج .. فلقد اصبح لبنان يعيش بالفعل عصر الحريرى الذى استطاع ان يكون عراب التمديد للرئيس اللبنانى إلياس الهراوى على الرغم من مخالفة ذلك للدستور الذى جرى تعديله لاقرار هذا التمديد الذى يستمر الحريرى بموجب ما يترتب عليه رئيساً للوزراء كما أستهدف القرار فى طياته التى تم السكوت عما تحمله فى داخلها !

سنتوقف إذن عند هذه النقطة لنرصد تفاصيل كثرة عن تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان والتى انقلب فيها الحريرى إلى ذلك الشخص الصارم الذى يعرف ما يريد على وجه الدقة ويحققه دون ان يلتفت إلى معارضة أو يخشى مواجهة من أحد .. ان

احزانه التى كشف النقاب عنها امام كاميرات التليفزيون وعدسات التصوير فى قصره بمنطقة قريطم كانت رسالة إل من يهمه الأمر فالعودة إلى مباشرة مهام منصبه لابد ان تقوم على اساس ضمانات جديدة غير تلك حصل عليها عند تشكيله للحكومة ، وهى التى دفع ثمنها بشارة مرهج وزير الداخلية السابق فى حكومة الحريرى الأولى وسليمان طونى فرنجية وزير الشؤون البلدية فى نفس الحكومة وحسن عز الدين وزير التعليم ، وسمير مقبل وزير البيئة الذين خرجوا من الحكومة قبل نهاية عام ١٩٩٤ مباشرة بسبب حملاتهم الضارية على الحريرى لتصبح وزارة الحريرى المعدلة ، وزارة من الحمائم لا تعرف هجوم وجرأة الصقور بعد هذا التاريخ .. كان ذلك ما اخفته مظاهر الأسى والامتعاض التى اظهرها الحريرى عند اعتكافه .. وسوف نحاول فيما يلى ان نكشف كيف كان السكوت عل هذا الموقف والتداعيات التى ترتبت عليه مستهدفاً فى حد ذاته لإستمرار الحريرى والمصالح التى يحافظ عليها !

* * *

فى عام ١٩٦٦ عندما قرر الحريرى الذى كان يتابع دراسته الجامعية بجامعة بيروت العربية فى كلية ادارة الاعمال ان يقطع دراسته للسفر إلى المملكة السعودية بعد حصوله على فرصة عمل مغرية كمدرس للرياضيات بليسيه جدة لم يكن فى حسبانه ان يحقق كل ما اصبح الآن فى متناوله . لكن نشاط الحريرى وذكائه مكنه من ان يدشن اول عمل خاص به فى مجال المقاولات عندما أسس شركة « سكونيست » بعد اقل من خمس سنوات على سفره إلى السعودية .. ولم تكن تلك سوى الخطوة الأولى ، فقد بدأ بعدها فى التوسع فانشأ فى عام ١٩٧٨ شركة « أوجيه السعودية » ومن بعدها الشركة الأصل فى فرنسا التى نجح فى امتلاكها ومع مطلع الثمانينات صار الحريرى رجل اقتصاد كبير يمتلك إلى جانب شركات المقاولات ومجموعة من البنوك التجارية كبنك البحر المتوسط ، والبنك السعودى اللبنانى ، ومجموعة من الشركات متعددة الانشطة فى مناطق مختلفة من العالم .. وفى نفس الفترة التى بدأ فيها اسم الحريرى يبرز كرأسمالى معروف كان نشاطه قد عرف طريقه إلى داخل لبنان حيث اقام العديد من المشروعات داخل بلاده ولم ينسى فى ذات الوقت ان يساهم فى اعادة تأهيل المناطق التى تأثرت بالحرب الأهلية .. فنجح فى عام ١٩٨٢ بمساعدة من الملك فهد فى

اعادة تأهيل العاصمة اللبنانية وازالة آثار العدوان الاسرائيلى على لبنان فى نفس العام لكن الأمر لم يكن يخلو من شبهة تربح من وراء تلك المبادرة التى نفذتها شركة « أوجيه لبنان » التابعة لمجموعته .. لكنه قام بمشروعات منفردة فى كل من صيدا ، وطرابلس .

وفى عام ١٩٨٣ قام بإنشاء مؤسسة صار لها فيما بعد دوراً بالغ الاهمية فى دعم نفوذه السياسى داخل لبنان وخارجه عبر فروعها فى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حيث ينتشر اللبنانيين .. وهى المؤسسة التى حملت اسمه وشاركت فى العديد من الاعمال الانسانية وقدمت المنح والقروض إلى اشخاص وجماعات من مختلف الطوائف .

هكذا .. منذ ذلك التاريخ نسجت اسطورة الحل السحرى لرجل « البيزنيس » خيوطها حول الواقع اللبنانى القاسى .. الذى دفع المواطنين إلى التظاهر فى ٦ مايو ١٩٩٢ واشعلوا النيران فى عدد من المبانى والادارات الحكومية نتيجة ارتفاع سعر الدولار وانهيار سعر صرف الليرة يوم بعد آخر فيما حكومة كرامى تقف عاجزة حتى كان الانفجار الشعبى الهائل الذى عرف بيوم « دواليب النار » فى ذلك اليوم مما دفع عمر كرامى إلى الاستقالة لانه لم يكن لديه ما يقدمه وكان لابد من شغل الفراغ الشاغر حتى موعد اجراء الانتخابات النيابية التى تحدد له اكتوبر من نفس العام ، وهكذا جاء رشيد الصلح إلى منصب رئيس الوزراء لانقاذ الموقف وهو غير قادر على وقف انهيار الاوضاع .. لتصبح الساحة فى هذه اللحظة مهيأة جيداً لإستقبال الحريرى الذى لم يتصادف طرح اسمه لهذه المهمة فقد سبقته دعاية يجيد فنها ، عبر اجهزة الاعلام الخاصة التابعة له ومن خلال ترشيحه على رأس قائمة عن مدينة صيدا مسقط رأسه ولم يكن من الصعب عليه أن يحرز نصراً ساحقاً يدعم موقفاً اقليمياً كان قد تشكل لتأييد رجل الاعمال الذى يحمل المعجزات إلى هذا البلد فقد نجح الحريرى الذى عرف كيف يعقد اتصالات وثيقة مع دمشق ان يلفت الانظار إليه فى المملكة السعودية اثناء التحضير لانعقاد مؤتمر الطائف .. فقد كان الحريرى هو رجل السعودية الذى استطاع انتزاع ثقة السوريين به ..

ان الحريرى الذى زاد نشاطه الإستثمارى فى سوريا منذ ذلك التاريخ وكثرت

لقاءاته بالساسة السوريين حتى بات عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى يؤمن بقدراته الهائلة وهو المسؤول فى دمشق عن الملف اللبنانى .. واصبح الحريرى هكذا يتنقل فى إقامته منذ اواخر الثمانينات بين جدة ، ودمشق ، وبيروت فما ان جرت انتخابات اكتوبر ١٩٩٢ حتى كان الحريرى قد كسب تأييد اقليمياً لم يحظى به اى رئيس وزراء سابق لاسيما بعد ان احترمت الولايات المتحدة وعدها لسوريا بإطلاق يدها فى لبنان مقابل موافقتها على الوجود الامريكى بالمنطقة ومشاركتها فى تحرير الكويت وهو اتفاق غير معلن بطبيعة الحال لكن الولايات المتحدة لم ترى ضرراً منه بعد ان وافقت سوريا كذلك على مبدأ التسوية السليمة للصراع العربى ـ الإسرائيلى .. وهكذا كان الدعم السورى وحده لترشيح الحريرى نافذاً لا يقبل منازعة من احد ـ وبدأ الترويج للحريرى فى الاوساط اللبنانية على مستويين .. بالنسبة للجماهير ، وكانت الدعاية ان الحريرى رجل الاقتصاد القوى يمكنه كما نجح على المستوى الشخصى فى ان يكون احد اغنى رجال العالم .. ان ينجح مرة اخرى فى قيادة بلاده إلى الخروج من ازمتها الاقتصادية الخانقة .. وكان الحريرى جاهزاً لتلك الدعاية فأخذ يردد فى احاديثه كلاماً عن مشاريع كبيرة للمستقبل تستعيد الثقة الائتمانية فى الاقتصاد اللبنانى وتساعد على رفع سعر صرف الليرة وتشجع الاستثمار ، وتضخ رؤوس اموال كبيرة إلى لبنان سواءاً بجلب رؤوس الاموال الوطنية المهاجرة أو بزيادة الاستثمارات التى تقوم بها مجموعته داخل لبنان .. وما ان تم اختيار الحريرى لمنصب رئيس الوزراء حتى اعلن عن خطة الاعمار واعادة البناء والتى تستمر عشر سنوات على مراحل ثلاث يستعيد بعدها لبنان حيويته .. وقد راودت اعداد كبيرة من هذه الجماهير احلام الانفراج المعيشى ونجحت الدعاية فى تعبئتها لتأييد الحريرى .

أما بالنسبة للساسة وزعماء الطوائف اللبنانية فقد ضمن الحريرى موافقتهم لانه فضلاً عن غياب البديل فانه يقدم نفسه كتكنوقراطى اكثر منه سياسى تشغله الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إضافة إلى أنه ـ وهذا هو الأهم ـ يحظى بتأييد دمشق الكامل . بل قد لا نجاوز الحقيقة اذا قلنا أن ما بين الحريرى ودمشق كان بمثابة الحلف المقدس .. فالحريرى هو نموذج رئس الوزراء الذى كانت تفتش عنه سوريا فهو ليس ذلك الزعيم السياسى صاحب المرجعية العائلية القوية التى تزيد من قدرات رئيس الوزراء فى الاحوال العادية على المناورة ورفض بعض القرارات او النصائح السورية بدعوى الالتزام

الطائفي او المكانة العائلية .. كما ان الحريري في الاساس ليس رجل سياسة يجيد ذلك النوع من المناورات وبالتالي فإن استجابته تبدو اكبر .. كما انه شخصية تبدو ذات جاذبية خاصة في الداخل نتيجة صلاته ودوره الاقتصادي والاجتماعي النشط . أما سوريا فقد كانت تمثل للحريري ركيزة القوة والتأييد الذى يحتاج إليه في مواجهة خصومه بالداخل ممن يطمحون إلى انتزاع منصبه او اؤلئك الذين يعارضون النفوذ السوري في لبنان وغالبيتهم من الموارنة المؤيدين للرئيس اللبناني المخلوع ميشال عون أو انصار حزب الكتلة الوطنية الذى يتزعمه العميد ريمون ادة او انصار حزب الاحرار الوطنيين أو كتائبيون من انصار الرئيس الأسبق أمين الجميل .

وبرغم ان الحريري قد خسر العديد من المؤيدين بمرور الوقت إلا انه عند توليه لمهام منصبه كان يضمن علاقات وثيقة بالعديد من القوى اللبنانية .. فكما ذكر لنا كمال شاتيلا رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني المعارض في لقاء خاص بالقاهرة بعد اكثر من ثلاث سنوات على تولي الحريري لمنصبه ، ان الحريري لم يكن هو رجل الطائف الذى سعى إلى استئصال الميليشيات في وقت من الاوقات لصالح تجربة وفاق وطني ناجز لإنه لم يكن في مقدوره ان يتجاوز في دعوته إلى ذلك حدود التصريحات الصحفية .. أما الواقع فشيء مفارق على الاطلاق لقد كشف لنا شاتيلا كيف كان الحريري عبر مؤسسته داخل لبنان وخارجها يرسل امواله إلى كافة المليشيات داخل لبنان كتبرع دوري حتى يحصل لمشروعاته داخل لبنان عل معامل الأمان اللازمة لتستمر سنوات الحرب كما استمرت سنوات السلم دون مساس من اى جهة وبالتالي فإن اى منها لا ينتظر ان تتحفظ على مثل هذا الرجل الذى سبق ومد إليها يد المساعدة .

ويبدو ان شاتيلا كان محقاً فيما ذهب إليه بالرغم من صعوبة اثبات ذلك .. فقد كانت التشكيلة الوزارية التى حرص الحريري ان يدشن بها فترة رئاسته للحكومة تعبيراً عن كافة الطوائف والمليشيات .. وإذا كان مفهوماً ان تتمثل الطوائف على اختلاف احجامها داخل الحكومة فإن مشاركة ممثلين عن الميليشيات كان باعثاً على التساؤل والدهشة لاسيما وجود إيلي حبيقة الذى ينتسب إلى القوات اللبنانية والمنشق على الدكتور سمير جعجع قائد القوات التى تم حلها بمقتضى اتفاق الطائف .. فقد شغل حبيقة منصب وزير الكهرباء كما تمثل الحزب الاشتراكي الذى يتزعمه

وليد جنبلاط احد رموز الحرب الاهلية برئيسه حليف الحريري المقرب في منصب وزير المهجرين . وقد شكل ذلك انقلاباً ملحوظاً على مقدرات الطائف حيث كان من المفترض ازالة اى اثار مليشياوية قد تهدد حالة الوفاق الوطنى التى تم التوصل إليها .

لكن الانقلاب على الطائف لم يأخذ هذا المظهر فحسب بل شمل ما هو اكثر اهمية .. وهو استبدال صيغة الحكم التى نص عليها الاتفاق بصيغة اخرى اكثر تركيزاً وطائفية .. هى صيغة الترويكا التى تسهل خلط الحدود بين السلطات الثلاث .. سلطة رئيس الجمهورية .. وسلطة رئيس مجلس النواب .. وسلطة رئيس الوزراء حتى يظل فى مقدور الناخب الأكبر فى لبنان - وهو اللقب الذى يطلق على سوريا - ان يتحكم اكثر فى مقدرات الامور عوضاً عن ان يكون لمجلس الوزراء والنواب صلاحياتهم المحددة التى تحقق ديمقراطية النظام و التى اهدرتها صيغة « الترويكا » لتجعل من رؤوس السلطة الثلاث اوصياء على مصير لبنان وحدهم .

كما ان الغاء الطائفية السياسية الذى تحدثت عن اتفاقية الطائف تم التحايل عليه فقد ظل نظام التوزيع النسبى للطوائف على المناصب الإدارية كما كان فى الماضى بدلاً من الاعتماد على الكفاءة أو الاختصاص التى تقتضيها ضرورة العمل من اجل صالح لبنان .

كما ان الحريرى نفسه كان اول المنقلبين على دستور الطائف عند اقالة الوزير بشارة مرهج من وزارة الداخلية بقرار منفرد لم يشارك به مجلس الوزراء وانما قام هو بإتخاذه مثل هذه القرارات منذ ازمة مايو ١٩٩٤ .. التى قرر بعدها ان يواجه خصومه بتكتيك سياسى مغاير للمرحلة الأولى التى تولى فيها رئاسة الوزراء وكان يرغب فى مهادنة الجميع وقتها .

هكذا نستطيع القول بأن الحريرى جاء عبر مقدمات ثلاث .. اولها : اسطورة الحل السحرى لرجل الاعمال..وثانيها : العلاقات الخفية برموز الحرب الاهلية والمليشيات .. وثالثها : الانقلاب على اتفاق الطائف شيئاً فشيئاً .. فما ان وقعت ازمة مايو حتى كشف الحريرى عن المستور الذى استمر يحاول اخفاؤه رغم الشواهد السابقة .

ان لحظة الحزن التى نرصدها فى هذه الواقعة هى فى نفس الوقت لحظة عنفوان وميلاد جبروت سياسى سافر اطلق الحريرى له العنان بمباركة من سوريا

حتى اصبح لبنان يعيش ظاهرة الحريرى فى السياسة بعد الاقتصاد !

اراد الحريرى منذ تلك اللحظة ان يبرهن انه ليس فى وسع احد ان يربح صراعاً فى مواجهته .. فبعد ان أجرى الحريرى حركة التطهير الحكومى فى ديسمبر ١٩٩٤ ليتخلص من خصومه المشاكسين ، نجح فى ضرب التكتل المكون من سليمان طونى فرنجية وزير الشؤون البلدية السابق وممثل الموارنة .. ورئيس الوزراء السابق عمر كرامى ممثل السنة .. وحسين الحسينى رئيس مجلس النواب السابق ممثل الشيعة . وقد قام هذا التكتل الذى لم يكن بين اطرافه اتفاق معلن بشن هجوم ضارى على سياسات الحريرى لاسيما تلك المتعلقة بإعادة اعمار وسط بيروت التى تشرف عليها شركة « سوليدير » والتى يملك حصة كبيرة من اسهمها .. فضلاً عن انتقادهم لسياسة الحكومة المالية التى زادت من معدلات الدين العام وارتفاع الاسعار واحتدم الصراع بين هذا التكتل وانصار الحريرى حتى بدأ ينزعج لاسيما وان الدكتور بشار الأسد قام بزيارة لبنان فى تلك الفترة والتقى صديقه سليمان فرنجية .. لكن الحريرى الذى توجس من هذه الزيارة طار إلى دمشق فى اعقاب ذلك مباشرة ليشكو تصرفات فرنجية طالباً توضيح الموقف السورى فى هذا الشأن وهل هناك نية لفرضه مجدداً على التركيبة الحكومية .. وابدى عدم استعداده لذلك لكنه فوجىء بما لم يكن فى حسبانه فقد طمأنه عبد الحليم خدام إلى ان سليمان فرنجية لن يكون ذلك المعارض المشاكس بعد الآن وان زيارة نجل الرئيس السورى له انما جاءت لترشيد سلوكه السياسى ووقف الهجوم الشرس على دولة رئيس الوزراء .. هكذا كانت دمشق تبادر إلى ارضاء الحريرى قبل ان يطلب منها ذلك .

اصطدام بعد ذلك الحريرى برئيس الوزراء السابق سليم الحص زعيم كتلة « الانقاذ والتغيير » داخل مجلس النواب واحد ابرز المرجعيات السنية التى ساندت اختيار الحريرى فى بداية عهده ، لكنه لم يستطيع مواصلة تأييده بعد ان تزايدت الضغوط المعيشية وتأخر تحقيق الوعود التى اسرف فى بذلها عند ولايته لذلك لم يستطع الحص صاحب التاريخ الوطنى المشرف ان يسكت على معاناة الناس فوجه انتقاداته إلى سياسات الحكومة الخدمية فى البداية قبل ان يستهدف السياسات المالية ويتحدث عن حالات الهدر المتزايدة للمال العام بينما اعداد الفقراء والمحتاجين فى

تزايد .. ومرة اخرى كان على دمشق ان تتدخل لوقف هجوم الحص بعد ان كاد يطاول شخصى الحريرى .. ويريح رئيس الوزراء اللبنانى موقعة جديدة يتراجع فيها خصم آخر .

وتكررت مواجهات الحريرى المرة تلو الآخرى من محمد بيضون عضو كتلة « الوفاء للمقاومة » التابعة لرئيس مجلس النواب إلى زاهر الخطيب وبطرس حرب وإيلى الفرزلى .. لكنها اخفقت فى زعزعة الجبروت السياسى لرئيس الوزراء الذى اخذ فى التضخم حتى بات الحريرى قادر على منازعة نبيه برى وإلياس الهراوى سلطات كل منهما .

ولكن ماذا فعل الحريرى فى مواجهة المهام التى كان ينبغى التصدى لها ؟

لقد كانت المهمة الاولى للحريرى عند تسلمه مقاليد منصبه هى انهاء حالة الإنقسام التى يعيشها المجتمع اللبنانى منذ انتخابات اكتوبر ١٩٩٤ ، وانتشال الموارنة من حالة الاحباط السياسى التى تعيشها الطائفة المسيحية الكبيرة التى ينتمى إليها رئيس الجمهورية كما تقضى الاعراف السياسية .. لكن الموارنة كان لهم مطلب واحد هو إلغاء انتخابات اكتوبر وحل المجلس النيابى الحالى بإعتباره مجلساً غير شرعياً لا يمثل غالبية الموارنة .. لكن الموارنة انفسهم كانوا منقسمين حول هذا الموقف وما إذا كان يتعين حل المجلس غير الشرعى ام الاكتفاء بالتعويض الذى يمكن ان تقدمه الحكومة من خلال حصة الوظائف العمومية او عدد الوزراء الموارنة داخل الحكومة لكن ذلك لم يجعل الموارنة يتراجعون عن مواقفهم لاسيما وان الاغلبية التى كانت تتشبث بحل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات جديدة كانت تنتمى إلى القوى المعارضة اساساً للنظام القائم خارج لبنان بالمنفى وهى التيار العونى او اعضاء المؤتمر الوطنى وحزب الكتائب جناح امين الجميل والكتلة الوطنية العميد ريمون إدة والتى تمارس سطوة واسعة داخل الطائفة المارونية التى تشعر بالقهر فى لبنان . وقد حاول الحريرى فى البداية ضرب المرجعيات المارونية بعضها ببعض بناءاً على نصيحة من سوريا وكان بطبيعة الحال يحاول ان يستصدر من البطريركية المارونية فى بكركى دعوة لحث القطاع المسيحى المارونى على الخروج من حالة الاحباط السياسى بما يساعد على خلق موقفين متضاربين احدهم دينى والآخر سياسى لينقل بذلك جزءاً من الصراع إلى داخل الطائفة او على الاقل ينجح فى عزل المارونية السياسية وتحجيمها حتى لا تنفجر فى وقت

يستطيع نسف حالة الوفاق الوطنى دون مقاومة . لكن البطريرك المارونى نصر الله صفير لم يتجاوب مع محاولات الحريرى الذى قام بزيارته فى بكركى اكثر من مرة خلال عام ١٩٩٣ ولم ينجح فى اقناعه بإتخاذ موقف يحسب عليه يكون بمثابة تنكر للمارونية السياسية او يستخدم ضدها . بل ان البطريرك المارونى انتهز الفرصة خلال احدى زيارته لفرنسا فى اوائل عام ١٩٩٥ ليؤكد على حرص الطائفة المارونية على التواصل فيما بين رجال الدين والساسة من ابنائها ولو كان بينهم من هو خارج على السلطة .. لهذا فقد حرص البطريرك صفير على لقاء ميشال عون والتباحث معه حول اوضاع لبنان وفرص عودة الاخير إليه ليحبط محاولات الحريرى مؤكداً على استمرار حالة الاحباط السياسى التى يعانى منها ابناء الطائفة دون جدوى ، فى انتظار الانتخابات النيابية القادمة .

لكن الحريرى وإن كان قد خسر احدى التحديات التى لم يكن فى إمكانه ان يربحها قسراً فإنه قد ربح اخطر موقعة يمكن ان يخوضها رئيس وزراء فى لبنان .. وهى قضية التمديد للرئيس إلياس الهراوى حتى عام ١٩٩٨ فى وقت كان الدستور يمنع ذلك بمقتضى نص المادة رقم « ٤٩ » لكن الحريرى استطاع ان يحقق ما لم يكن يستطيع ان يحققه سواه فقد نجح بعد عدة اشهر من الجدل السياسى حول إمكانية تعديل الدستور وما إذا كان التعديل سيشمل كما طالب البعض البند الثانى من هذه المادة حيث يتم السماح على هذا الاساس للعماد اميل لحود قائد الجيش بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية .. وفى الوقت الذى عارض فيه الكثيرون اقتراح التجديد أو حتى التمديد للرئيس اللبنانى إلياس الهراوى بإعتباره مجافياً للاعراف السياسية تمسك الحريرى بوجود الهراوى فى موقعه بينما التزم نبيه برى الصمت بحكم طبيعة منصبه واكتفى برفض ادخال اى تعديلات على الدستور .. وهو يدرك ان الهراوى هو المستفيد الأول من هذا الوضع .. حيث يتمكن على خلاف منافسه قائد الجيش إذا ما طلب مجلس الوزراء ذلك ، من الحصول على تمديد رئاسى يستمر حتى عام ١٩٩٨ كصيغة للافلات من مأزق التعديل المزدوج للمادة « ٤٩ » وهو ما حدث بالفعل بعد ان قررت دمشق ان تحسم الصراع فى النهاية كالمعتاد لصالح الحريرى فى ختام عام ١٩٩٥ . ليتم اعلان التمديد للرئيس الهراوى بناءاً على توصية مجلس الوزراء التى وافق عليها

البرلمان بالاغلبية بعد ان كانت الانتقادات تتوالى فى رفض التجديد أو التمديد ولكن الموقف سرعان ما يتغير بعد اعلان وجهة النظر السورية التى يندر ان تجد معارضة داخل البرلمان عند التصويت على القرارات المصيرية .. يتفق ذلك والرواية التى ذكرها لنا كمال شاتيلا عن مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة التى قدمها الحريرى لعام ١٩٩٥ .. فبعد مداولة طويلة ونقاشات متكررة ورفض وإنتقادات واسعة لبعض بنود المشروع ، ليطرح للتصويت فى النهاية فإذا بالرفض والانتقادات تختفى ليحل محلها اجماع شبه عام على تأييد مشروع الموازنة .

ان سوريا هى التى تملك دائماً ذلك الحل السحرى الذى يلجأ إليه الحريرى فى نهاية المطاف .. لقد واجه رئيس الوزراء اللبنانى قبل ان تتدخل سوريا هجوماً عنيف من مختلف الطوائف التى اجمعت على رفض التجديد للهراوى ، لكن الحريرى لم يأبه لهذا الرفض وواجه مرة اخرى جبهة شرسة سبق له ان واجهها من قبل فى اعقاب التعديل الوزارى الذى اجراه قبل عامين بسبب السياسات المالية والانمائية التى يتبعها ، وهى الجبهة المكونة من سليمان فرنجية ، وعمر كرامى ، وحسين الحسينى والتى اعلنت تأييدها لترشيح العماد اميل لحود رئيساً للجمهورية الذى ضمن تأييد قطاعاً عريضاً من الطائفة المارونية التى وجدت فيه رغم علاقته الجيدة بسورياً مزايا عديدة يمكن ان تدفعها إلى الخروج من حالة الاحباط السياسى الذى لم يحاول الياس الهراوى اخراجها منه أو اتخاذ ما يعزز حقوقها فى مواجهة الطوائف الأخرى رغم الاخلال فى الواقع بإتفاق الطائف الذى اعتبره ممثلو المارونية السياسية مجحفاً لحقوقهم .

لكن رئيس مجلس النواب نبيه برى استطاع عبر مجلسه الذى تتمتع سوريا داخله بنفوذ قوى ، من حسم الجدل حول تعديل الدستور واجهاض احلام المارونية السياسية بعد ان حمل العميد غازى كنعان قائد القوات السورية العاملة فى لبنان إشارة التمديد للهراوى من دمشق فى اكتوبر ١٩٩٥ . ليربح مرة اخرى الحريرى فى مواجهة الجميع فقد كانت المعركة معركته قبل ان تكون معركة الهراوى صاحب المنصب .. حتى أن التساؤل عما اذا كان بإمكان الهراوى ان يربح مثل هذه المعركة فى غياب الحريرى - وهو امر مشكوك فيه - كان يفرض نفسه عند تفسير القرار السورى .. فقد كانت دمشق تنتخب فى هذا القرار كما تكشف فيما بعد رجلها الأول فى لبنان رفيق الحريرى الذى لم يعد هناك ما يقف فى وجه ارادته السياسية !

حتى ان بعض خصومه السياسيين الذين ادركوا قبل حلول موعد انتخابات اغسطس ١٩٩٦ مدى نفوذه لجأوا إلى المهادنة معه وكان فى مقدمتهم رئيس الوزراء السابق عمر كرامى ورئيس مجلس النواب السابق حسين الحسينى فضلاً عن عدد كبير من نواب المجلس الذين يتطلعون إلى فترة تمثيل جديدة وفى مقدمتهم النائب محمد بيضون الذى لم يعد ذلك النائب المشاكس الذى لا يتورع فى انتقاداته عن مهاجمه الحريرى نفسه فقد كان نجاح رئيس الوزراء فى انتزاع التمديد للرئيس الهراوى رسالة إلى كل الساسة اللبنانيين ان يعيدوا ترتيب اوراقهم استعداداً لمواجهة إنتخابات ساخنة لن يتنازل فيها الحريرى عن اغلبية تضمن له الموافقة البرلمانية على ترشيح الهراوى له لتشكيل حكومته الثالثة .

ولتحقيق ذلك كان على الحريرى ان يصفى حساباته مع المعارضة فى الداخل والخارج أولاً .. ثم يسرع بإصدار قانون الإنتخابات الجديد الذى يضمن وصول مؤيديه إلى مقاعد البرلمان . لكن الحريرى اصطدم قبل ذلك بواحدة من اعنف المشكلات التى واجهته خلال رئاسته للحكومة وهى مشكلة ارتفاع الاسعار فى وقت تزداد فيه المطالبة برفع الاجور حتى لاتتفاقم صعوبات المعيشة على نحو يهدد السلم الاهلى فى لبنان ولم يكن ذلك من قبيل التوقع فقط بل كانت هناك شواهد كثيرة عليه بعد ان قامت الحكومة برفع سعر البنزين خلال اقل من ثلاث سنوات مرتين بواقع ٦٠ بالمئة من سعره عند تسلم الحريرى لمنصبه كان آخرها فى شهر يوليو من العام الماضى حيث اقر مجلس الوزراء مقابل الزيادة فى الرواتب بحد اقصى ٢٠ بالمئة زيادة موازية فى سعر البنزين بلغت ٢٥ بالمئة .. اى بفارق ٥ بالمئة عن زيادة الاجور وكان هذا يعنى انفجار الاوضاع بين الحكومة والقطاع العريض من العمال والمهنيين الذين تضرروا من هذه القرارات التى لم تضع فى اعتبارها النظر إلى ظروفهم المعيشية ومعاناتهم .. لهذا كان قرار الرد الحاسم حيث تقرر الاضراب والتظاهر على غرار ما حدث فى تظاهر شارع « بشارة الخورى » الذى قاده الاتحاد العمال فى ١٩ يوليو ١٩٩٤ والذى امتد إلى بيروت وصيدا بعد ذلك قبل ان تسارع قوات الأمن والجيش إلى تطويقه بعد ان اصبح على الساحة السياسية من يملك جرأة الرفض قولاً وفعلاً فى مواجهة الحريرى ونظام الترويكا المدعوم سورياً . ورغم ان الحريرى قد فوجىء بميلاد تلك القوى فى المرة الأولى إلا انه

رفض التراجع فى مواجهتها وفشلت كافة جهود الوساطة مع العمال والقوى الشعبية التى انضمت إليهم هذه المرة من مختلف الطوائف كالمؤتمر الشعبى اللبنانى كما روى لنا رئيسه كمال شاتيلا والمؤتمر الوطنى الذى يمثل انصار الرئيس المخلوع ميشال عون اضافة إلى الرابطة المارونية واتحاد الروابط واللجان الشعبية وقد استطاعت هذه القوى ان تظفر بتأييد البطريرك نصر الله صفير ، وإيلى الفرزلى نائب رئيس البرلمان .. حتى كادت حركة المطالبين بالحقوق بمثابة إنتفاضة شعبية توشك ان تعيد احداث مايو ١٩٩٢ التى راح ضحيتها عمر كرامى .

هنالك فقط ادرك الحريرى بناءاً على نصيحة رئيس مجلس النواب بانه لابد من مشورة دمشق فى هذا الظرف الحرج قبل ان تفتك الجماهير الغاضبة بحكومته فسافر الحريرى مهرولا إلى دمشق وعاد وهو يملك تفويضاً بالاستمرار فى التشبث بالموقف الحكومى حتى تدرك مختلف القوى فى لبنان انه لا يمكن ان تسير مظاهرة فى شوارع بيروت او غيرها دون موافقة سوريا .. وان الذين حاولوا لى ذراع الحكومة سوف يكونوا هم الخاسرين .. اما الاجراءات التى اتى بها الحريرى من دمشق فقد جمعها امام مجلس الوزراء ليعلن تخويل الجيش مسؤولية الحالة الأمنية ومنع قيام اى تظاهرات بالقوة بدعوى ان التظاهر فى تلك المرحلة قد تتسلل إليه عناصر معادية لحالة الوفاق الوطنى سبق وان حاولت تفجير الاوضاع فى تجربة التظاهر الأولى .. والاشارة كانت إلى عناصر فلسطينية .

استطاع الحريرى بذلك قمع حركة الرفض الشعبى التى كادت ان تقتلع كرسى الوزارة كما لم تستطع اى قوى اخرى داخل المجتمع اللبنانى خلال رئاسته للحكومة لتتراجع فرصة الضغط الوحيدة التى كان خصوم الحريرى يأملون ان تفتح امامهم الطريق للخلاص منه .

عاد الحريرى بعد ذلك إلى تصفية حساباته مع المعارضة فى الداخل فقام بحملات اعتقال واسعة فى اوساط القوى التى اعدت للتحرك الشعبى فى يوليو ١٩٩٥ فاعتقل على الفور ٦٢ عنصراً ممن اتجهت إليهم اصابع الاتهام .. فيما قرر على المستوى السياسى المضى فى تجاهل القوى التى لا ترغب فى التعاون معه حتى تدرك من تلقاء نفسها اى فرصة تهدر او يفوتها اللحاق بركبه ووقتها لا تلومن إلا نفسها !

على ان ذلك لم ينطبق على كافة القوى فهناك من حاول الحريرى ان يجعله يدفع الثمن مبكراً كرموز التيار العونى فى الداخل وانصار الوزير السابق البيرمخيبر ودورى شمعون زعيم حزب الوطنيين الاحرار وجناح امين الجميل داخل الكتائبيين كل هؤلاء قرر الحريرى استبعادهم من اى تنسيق او تشاور حول المرحلة المقبلة اما البطريرك نصر الله صفير فقد اسقطه الحريرى من حساباته بحيث اتخذت العلاقة معه الطابع الرسمى .

إلا ان ما استمر يزعج الحريرى هو نشاط المعارضة اللبنانية فى المنفى وفى باريس تحديداً حيث يوجد كل من ميشال عون ، وامين الجميل ، وريمون إدة .. فقد نشطت تلك المعارضة فى مهاجمة نظام « الترويكا » فى لبنان واختصت الحريرى بالنصيب الأكبر .. وبدأت تعد ملفاتها وتجهز للتنسيق فيما بينها حول خوض الانتخابات النيابية اذا ما تقرر اجراؤها وإقامة المؤتمرات العامة لبحث مختلف الشؤون اللبنانية ومن هى القوى التى يمكن التحالف معها فى الداخل .. وإمكانية عودة زعماء المعارضة إلى لبنان وخوض الإنتخابات القادمة .. ثم كيف يمكن استعادة الدور الدولى فى لبنان لمعادلة الدور السورى .. وكيف يمكن حث فرنسا على التدخل لفرض فرص متكافئة للجميع فى الإنتخابات .. وهو ما ازعج الحريرى وسعى إلى تطويقه فأعلن عن انه فى حالة عودة من حكم عليه باحكام امنية او ارتكب جرائم ضد السلم الاهلى فإنه لاشك سوف يخضع لاحكام القانون .. لكن الحريرى لم يجد ذلك كافياً فقرر الذهاب إلى فرنسا ليضع حداً لمحاولات المعارضة وليقطع عليها الطريق فى الوقت نفسه وكان ذلك فى اغسطس ١٩٩٥ واستطاع بالفعل ان يحصل على ضمانات من الرئيس الفرنسى بإلتزام الحياد ومراقبة نشاط العناصر اللبنانية فى باريس حتى لا تتجاوز ما هو مسموح به من حقوق للاجئين السياسيين .

لكن الحريرى ما كاد ينجح فى ذلك كالعادة حتى فوجىء قبل نهاية العام بدعوة البطريرك إلى « سينودوس » او مجلس اكليركى يصدر ما يعرف بـ « النداء الأخير » الذى يوجه من اجل لبنان .. وعندما أطلع عليه اللبنانيون من سائر الطوائف الأخرى فوجئوا بأن « النداء الأخير » قد تعرض لمسائل تمس الحكم ازعجت كل من الحريرى وبرى وكادت تتسبب فى امتناع الهراوى عن حضور قداس عيد الميلاد فى بكركى وهو تقليد رئاسى لرؤساء لبنان الموارنة ، وقد ترتب على ذلك فرض عزلة رسمية لبعض

الوقت على البطريرك لاسيما وان « النداء الأخير » قد تضمن هجاءاً صريحاً لسوريا بسبب وجود قواتها فى لبنان معتبراً ذلك من الآثار التى تجب ازالتها لضمان السلم الداخلى .. وهو الجزء الذى تضمنه النداء بتأييد من معارضى الخارج وبضغط منهم لذلك تم فتح الاتصالات مرة اخرى مع باريس للتشديد على رقابة نشاط المعارضة هناك . ثم أتبع الحريرى تلك الخطوات فى مطلع عام ١٩٩٦ بإعادة ترتيب اوضاع البث التليفزيونى فى لبنان لضرب بعض الاتجاهات التى كانت تستغل ارتباك هذه الاوضاع لممارسة التعبئة السياسية ضد نظام الحكم فكانت تلك الاجراءات بمثابة تحجيم لقوى المعارضة رأى الحريرى انها لا تكتمل إلا بإصدار قانون الانتخابات الجديد .

هكذا بدأ الحريرى يستشرف آفاق التعديل المزمع لهذا القانون بإختيار الاتجاهات العامة للناخب اللبنانى من خلال بعض التصريحات الرسمية التى نجحت بالفعل فى إثارة جدلاً واسعاً حول جدوى الانتخابات على أساس تقسيم لبنان إلى خمسة دوائر كما هو متبع من قبل أو استبدال تلك الدوائر بالأقضية (المناطق) أو الانتخاب على درجتين بحيث تتم الأولى على مستوى الأقضية وتتم الثانية على اساس لبنان دائرة واحدة . وكان الحريرى يهدف فى الواقع إلى ضمان فوز انصاره ومؤيديه فى الانتخابات النيابية خاصة حليفه المقرب وليد جنبلاط وزير المهجرين الذى اثار ازمة سياسية بسبب خوفه من الخسارة داخل محافظة جبل لبنان ذات الاغلبية المارونية التى تعوق ترشيح جنبلاط على رأس لائحة مستقلة إذا ما جرت الانتخابات على اساس كل محافظة دائرة واحدة .. فى الوقت الذى كان تغيير نظام الانتخابات بحيث تتم على اساس لبنان دائرة واحدة كما اقترح رئيس الجمهورية الياس الهراوى او على اساس الأقضية فإن المسيحين بصفة عامة والموارنة بصفة خاصة يرفضون ان يجرى تعويم الانتخابات على اساس الدائرة الواحدة فقد اعتبر العميد ريمون إدة ان ذلك الاقتراح ، إقتراح احمق لم تجرى دراسته بعناية بينما تعجب دورى شمعون من ان دولة لا تستطيع ان تضبط الانتخابات فى حدود الدوائر المتعددة التى دأبت على الانتخاب وفقاً لها حيث يسهل اعداد الكشوف الانتخابية عنها فى الدائرة الواحدة كيف تستطيع اذن ضبط الانتخابات فيها .. فى الوقت نفسه فإن الموارنة يجدون ذلك مقدمة لتذويبهم داخل تلك الدائرة لمصلحة طوائف اخرى وهى مسألة يجدون فى عمليات التزوير التى يتهمون

الحكومة بها فى انتخابات اكتوبر ١٩٩٢ التى قاطعتها الاغلبية المارونية مبرراً للتشكك فى مصداقية اجرائها على هذا الأساس .

أما اجراء الانتخابات على اساس الاقضية فيرفضه الموارنة بصفة خاصة اذا كان سيطبق بكيفية إنتقائية فى هذه الدائرة او تلك دون باقى الدوائر لإنه يخل فى هذه الحالة ايضاً بمبدأ تكافؤ الفرص .. ولهذا فإن جنبلاط عندما زار البطريرك صفير فى بكركى لإستطلاع رأيه حول تقسيم الجبل إلى اكثر من دائرة فإن البطريرك رفض ذلك ما لم تكن القاعدة هى تقسيم المحافظة إلى عدة دوائر على اساس الأقضية وليس تطبيق ذلك استثناءاً فى محافظة الجبل .

إلا ان الحريرى فاجأ الجميع واصر فى النهاية على توجيه لطمة قاسية إلى الطائفة المارونية عندما اقر الانتخاب على اساس المحافظة إلا فى جبل لبنان الذى صدرت توصية مجلس الوزراء اللبنانى بتقسيمها إلى ست دوائر فرعية تسمح لجنبلاط بأن يكون على رأس لائحة مستقلة تضمن بقائه ضمن التشكيلة الوزارية القادمة إلى جانب حليفه الذى تشبث به ، ولم يأبه لغضب الموارنة الذين تطلعوا قبل صدور هذا القانون بالفعل إلى إستعادة ما سلب من حقوقهم فى آخر انتخابات لمجلس النواب ..

هكذا إستطاع الحريرى ان يطبق على جميع خصومه بالاجراءات التى اتخذها ضد المعارضين فى الداخل والخارج ثم اجهز عليهم بالقانون الانتخابى الجديد ليؤكد ان لا صوت فى لبنان يعلو على صوت رئيس الوزراء الآن .. وكما قال لنا احد السياسيين المعاصرين المبعدين عن لبنان انه لا أمل فى اصلاح حقيقى إلا أن يقتنع اهل « الترويكا » بأهمية العودة إلى التقاليد الديمقراطية التى عرفها هذا البلد منذ إستقلاله قبل ان يصبح مصيره رهناً بأيدى الآخرين إلى هذا الحد فينفرد به من ينفرد .. ليتكرس اكثر فأكثر ذلك الجبروت السياسى الذى استطاع الحريرى ان يجسده بمهارة فائقة .. تجعل منه واحداً من الشخصيات الجديرة بالتأمل .. ذلك ان التأييد الامشروط الذى يحصل عليه من دمشق لا يعود فحسب إلى الدور الذى يقوم به خدمة لاهدافها السياسية فى لبنان ولكن لانه استطاع هو ايضاً ان يجعل دمشق تعمل على خدمة اهدافه وتوظف رصيدها السياسى داخل لبنان من اجله .. هذه المعادلة أياً كان الثمن المدفوع لها فإنها هى التى صنعت ذلك الجبروت السياسى الذى ظل مخبأ فى جعبته

حتى كشف عنه الحريرى فى تلك اللحظة التى قرر فيها دخول اول مواجهة حقيقية دفاعاً عن وجوده وسلطاته التى حاول النيل منها بعض الوزراء قبل ان يكشف عن استعداده لهدم المعبد لو أن احد الوزراء سولت له نفسه الاجتراء على مقامه وتوجيه النقد إليه مباشرة .

على ان ابرز ما انطوى عليه موقف الحريرى كان ذلك التحول من التأثر والاستياء إلى القوة والجبروت وهو تحول غير مبرر لا ينبغى التقليل من اهميته لإنه كشف فى تلك اللحظة كيف يرى الحريرى السلطة وحدود ايمانه به وايمانه بحق الآخرين فى مواجهتها .. انها عملية ترجمة تلقائية لرد فعل الحريرى على التهديد الذى تعرض له .. سرعان ما تكررت فى كثير من المواقف التى واجهها من بعد ، لتخلق نمطاً عاماً لتصرفاته خلال تلك المواقف .

وهذا لا يصدق فقط فى مجال السياسة وحدها بل والاقتصاد ايضاً .. ولعل تأييد الحريرى لشركة « سوليدير» التى تتولى اعمار وسط بيروت ، ويملك هو فيها النسبة الاكبر من الاسهم بين جملة المساهمين يمثل حالة مشابهة فى مواجهة ما تتعرض له من انتقادات بسبب اضرارها بصغار الملاك داخل هذا الوسط واصحاب الحقوق الذى يواجهون احد خيارين اما قبول التعويض الذى تقدره الشركة او امتلاك حصة من الاسهم فيها تماثل ذلك التعويض دون ان يكون لاحد حق الاعتراض او اللجؤ إلى القضاء .. !

والسؤال هنا هل كان الحريرى يستطيع ان يتصرف هكذا فى مرحلة سابقة ؟

بالقطع .. لا .. ان الحريرى استطاع ان يخلق ديكتاتورية سياسية كما استطاع ان يخلق ديكتاتورية مماثلة فى مجال الاقتصاد .. ولم تكن غير تلك المرحلة لتسمح له بذلك .. حيث يعيش لبنان وسوريا مرحلة انتقالية بالغة الدقة تشهد المنطقة كلها آثارها منذ ازمة الخليج ١٩٩٠ ثم ترتيبات التسوية فى الشرق الاوسط وبوادر تصفية الصراع العربى ـ الإسرائيلى .. لقد كانت لبنان فى حاجة إلى رجل يستطيع ان يحمى نفسه فى مواجهة مختلف الأنواء والعواصف وقد كان الحريرى يؤازره سلاح « البيزنس » والدعم الاقليمى .. فصار هو هذا الرجل .

أما على المستوى الشخصى فإن الحريرى بدا وكأنه ينفس عن المكبوت .. يسعى

إلى تحريره او اعتقاله فهو ينطلق رغماً عنه .. فما كان يشعر به فى السابق تجاه الميلشيات خاصة كرجل اعمال يحتاج إلى تأمين نشاطه ويضطر امام نفوذها للخضوع وتقديم فروض الولاء والطاعة لم يعد يحتاج إليه فى تلك اللحظة التى انفجر فيها المكبوت ولم يعد الحريرى فى حاجة إلى اخفائه ، او العودة إلى علاقاته السرية لتأمين نفسه .. إنها اللحظة التى افرزتها أزمة مايو ١٩٩٤ . كما كشفنا ابعادها وتداعياتها .. وكيف كانت بالفعل تحريراً لمكبوت لم يكن من السهل اكتشافه على هذا النحو إلا بإستنطاق المسكوت عنه الذى جعل من لحظة اعتكاف الحريرى فى داره والتأثر البالغ الذى ابداه ثم ما اعقبه من انقلاب مفاجىء لحظة مفصلية فى وجوده بالسلطة .

ليستمر لبنان يحصد ثمار عصر الحريرى !!



فهرس

إلى لقاء فى اصدار جديد

الراية للنشر والإعلام

الدار الدولية للنشر والإعلام

دار نشر عربية

International House

انطلاقه جديدة فى عالم النشر

** تعلن عن بدء نشاطها الثقافي والاجتماعى لاثراء المكتبة العربية والعالمية فى كل ما هو جديد فى عالم النشر **

الناشر

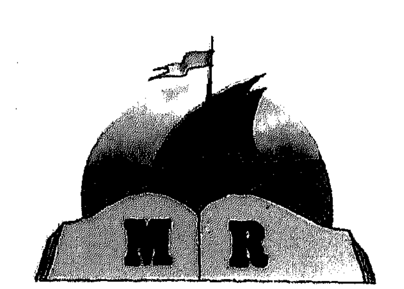
هانى حامد

رقم الايداع ٩٣٢٦ / ٩٦









مركز الراية للنشر والإعلام

- مركز الراية هو دار نشر حرة مستقلة تتبنى قضايا جادة وهادفة .
- وقد تم تأسيس هذا المركز من وحى إحساسنا بدور الكلمة المطبوعة فى التعبير عن قضايانا المصيرية ، وكشف أوجه القصور ، وتصحيح الأوضاع المقلوبة ، أو المفاهيم الخاطئة ، وإثراء حياتنا الفكرية والثقافية .
- ورغم أن المركز لا يزال في بداياته الأولى إلا أن حسن استقبال القارئ العربى من المحيط إلى الخليج لمطبوعاتنا جعلنا ندرك حجم المسئولية الملقاة على عاتقنا ، ونحاول قدر جهدنا تقديم كل جديد وجاد وهادف .

الناشر

محمد فكرى





rulers' tears

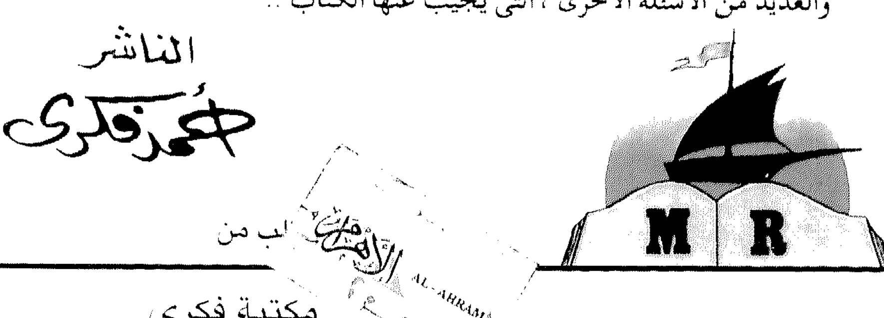
دمـــوع الحكـــام ..

* يقوم برصد لحظات فى منتهي الدقة من تاريخ الصراع على السلطة فى المنطقة حيث تختلط فى كثير من الاحيان التواريخ الوطنية بالتواريخ الشخصية للحكام .. لحظات الحزن والضعف ولحظات الاحباط .. فى نشوة الظفر وزهو الإنتصار أو فى لحظات الكمد والحسرة ومطاردة الاخفاق .. إنها لحظات « فى حياة الحكام » .

* والمؤلف فى هذا الكتاب .. يحاول الأقتراب من تفاصيل تلك اللحظات لا لينقل الصورة فحسب أو ليمارس لعبة الإنتقاء وانتخاب الأحداث وانما ليعيد ترتيب العلاقات ويطرح ما ضرب عنه صفحاً من الأسئلة ..و يجيب عنها .

* فنكتشف لماذا كاد عبد الناصر يندفع إلى تصفية الثورة ؟ وسر النصيحة التى قدمها هيكل إلى السادات المتعطش للحكم .. وكيف دفع المهدى بن بركة حياته ثمناً لمعارضة الحسن الثاني؟ ولماذا اثارت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية مخاوف الملك فهد ؟ وما هى خفايا اسطورة « البيزنس مان » فى لبنان ؟

والعديد من الأسئلة الأخرى ، التى يجيب عنها الكتاب ..



مكتبة فكرى

ميدان الحسين ت : ٩٢٦٢١٩